

كتاب

مقاصد الأسرار و النفي
تفسير القرآن الكريم

مولانا الحاج الأحسن البقبلي
المجلد ٤

الطبعة الأولى سنة ١٣٥٣ هـ
غلب بالدار البيضاء المغرب

الجزء الرابع

من

تفسير القرآن الكريم

مقاصد الاسرار والخفي

وجواهر المرصية والكاملة في نهاية الاخفي



لعلامة الزمان قطب مركز دائرة العرفان

ابي علي مولانا الحاج الاحسن بن محمد بن ابي جماعة البعقلي السوسي

اصلاً البيضاوي وطناً متع الله بحياته الاسلام والمسلمين

آمين



طبع بالمطبعة العربية بدرب غلف بالدار البيضاء (المغرب)

المملوكة لمؤلفه اعزه الله

سنة ١٣٥٤ هـ

حقوق الطبع محفوظة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وعلى كل من سبق في علم الله
 أنه مومن صلاة وسلاماً بدوام ملك الله ونشهد ان لا اله الا الله الواحد
 الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد وان سيدنا
 محمداً عبده ورسوله . اما بعد فهذا شروع في الجزء الرابع
 فاما اباح الله جميع ما في الارض ذيل ما حرمه على عبده فيبقى غيره على الاصل
 فلا حرمة الا ما حرمه القرآن المبين بأقوال وأفعال وتقريرات النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو المجموع عليه فهو الحرام من كل وجه وما اختلف فيه الامة
 ليس بحرام من كل وجه بل حرم باعتبار نظر المجتهد فقط فيحمل على
 الكراهة باعتبار عموم الخلق وان حمل على الحرمة باعتبار نظره وباعتبار
 من قلده وإنما حرم عنده بالنية فالنية صيرته كمنذر لا غير فإن المحرم لا
 يعتقد انه حرام من كل وجه فإنه لا يقلد مجتهداً ولا يخطئه فصار الامر
 مكروهاً باعتبار ما بين المذاهب فما ادرك مالك حرمة كالخيل مثلاً
 وادرك الشافعي حايته فمالك لا يخطئه بل يعتقد انه على حق وانه حلال
 في حقه فصار الامر عند مالك الكراهة وبها صرح في كتبه وان حقق
 اصار الى ان لا يخطئه بل يعتقد انه على حق وانه حلال

الآية وإلا فهم على حق فالكراهة من الجواز وقس عليه القضايا كلها
 فإنك لا تجد غير ما بينته باعتبار ما بينهم وعليه فلا يحل لمن قلد ما كان مثلاً
 أن يقول وهذا يرد ما تمسك به الشافعي مثلاً فإنه سوء أدب فإنهم على
 حق أما رخصة وأما عزيمة فالتحريم تغليب وتغايظ جانب الكراهة تنفيهاً
 عن ساحة المناهي مبناه على الورع لا غير وهو على العزيمة والتحليل تخفيف
 جانب الكراهة لعدم الاثم باقتحامها فإنها من أقسام الجواز ومبناها على
 الرخصة فالجمع عليه بنص هو الذي تحرم مخالفته فالمختلف فيه كل على
 نيته فالرخصة محبوبية في موضعها فقط والعزيمة محبوبية في موضعها فكلاهما
 بمعنى تناولا فيشمل تناول كل مباح من أكل وشرب ولبس ونكاح
 ونظر وسماع إلى آخر ما يباشره العبد من كل ما خلقه الله له أكل تناول
 الطعام أكلت النار الحطب مجاز والإكالة المرة والإكالة بالضم المأكول
 وإكالة الأسد فريسته والإكولة من الغنم ما يؤكل والإكيل الموكل فلان
 ذو أكل من الدنيا نصيب وهو الذي عنيت (أما حرم عليكم الميتة) أي
 تناولها أكلاً وغيره فهي نجس إن كان لها دم ذاتي عند مالك وهو برى
 فالبحرى طاهر والبرى الذي لا نفس له ذاتي فالميتة ما مات حتماً مما
 تعمل فيه الذكاة وهو الحيوان البرى ذو الدم الذي ليس بمحرم ولا منفوذ
 المقاتل ولا ميتوس منه بوقد أو نطح أو ترد أو افتراس سبع أو مرض
 فالبحرى لا يحتاج إلى ذكاة فلا تنفذ الذكاة في محرم الأكل وهل يفتقر

حبر فقد حضرت هنا المحرم ولا سيما وقد جاءت عقب المحلل « يا أيها
 الذين آمنوا كلوا » الخ فأفادت هذه الآية الاباحة على الاطلاق ثم عقبها
 بالمحرم باغظة إنما الحاصرة فاقتضت الآية استيعاب المحرم فلا محرم يخرج
 عن هذه الآية وهي مدنية وأكدها التي نزلت بعرقه « قل لا اجد فيما
 اوحى الي محرماً على طاعم يطعمه » الخ فاستوى لله الحمد البينان أولاً وآخرأ
 فالهيئة ما مات من الحيوان المأكول اللحم من غير ذكاة او قتل بغير ذكاة
 كانت الجاهلية تستبيحه فخرمه الله فجادلوا فيه كيف تاكون ما قتلتم ولم
 تاكوا ما قتله الله فرد عليهم القرآن بأن العبد إنما يتعبد بأمر الله وينتفع
 بصوفها وشعرها ووبرها إن جرت عند مالك قال صلى الله عليه وسلم :
 احلت لنا ميتتان ودمان السماء والجراد والدمان الكبدة والطحال فالحال
 مالك لا يورث كل الجراد الا بنية ذكاته بما يموت به سريماً فإن حديثه عنده
 روى عن أبي عمر وغيره مما لا يقبله مالك وقال مطرف وابو جهور يورث كل
 وقيس على الجراد كل ما ليس له دم ذاتي كمقرب وجعل وخشاش وبق
 وبرغوث ودود والقملة ذات دم عند مالك فلا بد من الذبح عنده والا
 تنجست وروى سحنون طهارتها بكونها لا دم لها ذاتي فالدم في البرغوث
 والبق مكتسب نجس وصح حديث ورد في السمك عن جابر في قضية
 حوت العنبر كما في الصحيحين قالوا رجموا قال لهم صلى الله عليه وسلم :
 فهل معكم من لحمه شيء فتطعموننا فأرسلوا له منه فأكل قال صلى الله عليه
 وسلم : هم الطاهر وماؤلا الحار ميتته « احل لكم صيد البحر » ما عدا الحيتون

«وطعامه» ما طفي او جزر عنه فوجد مالك مخصصاً من الآية والحديث في ميتة البحر ولم يثبت حديث ولا مخصص الاى عنده في ميتة كالجراد ولكنه عنده طاهر لا يוכל فأكل الجراد جائز بالاجماع. غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات ناكل الجراد معه. فالخلفاء ياكلونها وهو صيد البر فكونه ثرة حوت خبر روى عن بني اسرائيل فلا يكذب ولا يصدق فإنما رواه كعب على عادته عنهم. فهناست مسائل الاولى فالمنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع فإن لم يبلغ ذلك الى حالة لا يرجى عيشها اعملت فيها الزكاة اتفاقاً بأن غلب على الظن عيشها بعدم نفوذ مقتاتها فإن غلب على الظن عدم عيشها فأبو حنيفة ثمة الا ما ذكيتم منه والمشهور من قول الشافعي وهو قول الزهري وابن عباس عملاً بالاستثناء والاشهر عن مالك انها لا تعمل في الميئوس منها وهي ما غلب على الظن عدم عيشها لنفوذ مقتاتها أو غيره فإن شك فروايتان مشهورتان عن مالك بناءً على أن الطعام لا يطرح بالشك يطرح ورعاً وإن نفذت مقتاتها فلا تعمل فيها. عند مالك وسبب الخلاف «إلا ما ذكيتم» هل هو متصل من المنخقة وما بعدها أو منفصل لا لها فيه لكن ما ذكيتم مما لم تنفذ مقتاتها فالدليل على الاتصال الاجماع على انها تعمل في المرجو منها وقال من قال بالاستثناء المنفصل ان الله انما علق بها بعد موتها وأما حية فحرام وانما تعمل فيما يقطع انها

بأى سبب مات هل بذكاة أو بسبب آخر وهو نفوذ المقاتل فلا تعمل
وهي حالة من نفوذ المقاتل فقال مالك الذكاة تعمل في كل ما كول اللحم
من كل سباع الرحش والطير المكروه عنده لهما كراهة تنزيه كابي
حنيفة فروى ابن القاسم عن مالك أنها مكروهة وهي المول عليها في
مذهب مالك وإن روى في الموطأ أكل كل ذي ناب من السباع حرام
وإلى تحريمها ذهب الشافعي وأصحاب مالك وأشهب وأبو حنيفة واختلفوا
في جنس السباع. أبو حنيفة كل ما أكل اللحم حتى الفيل والضبع واليربوع
والسنور. الشافعي يؤكل الضبع والشعلب وإنما السبع ما يعدو على الناس
كالأسد والنمر والذئب. والجمهور القرد لا يؤكل ولا ينتفع به الشافعي
الكلب حرام لا ينتفع به فاهماً من النهي عن سوره نجاسة عينه فسبب
الخلافة معارضة الكتاب للأثار فظاهر الحصر بإتباع الآيتين ولا سيما
المتأخرة نزولاً في حجة الوداع « قل لا أجد في فيما أوحى إلي محرماً أن
ما عداه حلال من كل وجه وهو نص وظاهر حديث أبي ثعلبة الحشني
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع
الحرمة. وهو في البخاري ومسلم ومارواه مالك أبين من طريق أبي هريرة
أكل كل ذي ناب من السباع حرام. فمن جمع الآية وحديث أبي ثعلبة
جمعه على الكراهة التنزيهية يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله فلا يمكن
الجمع بين الآية وحديث أبي هريرة فمن اعتقد نسخ الحديث للكتاب وأن
الزيادة نسخ حرم لحوم السباع فمن غم لفظ السماء في كل ذي ناب حرام

الثعالب والضبع فمن خصصه بالعادية على الانسان فصيراً لما رواه عبد الرحمن بن عمار سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أكلها قال نعم قلت اصيدها قال نعم قلت سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم وهو ثقة ولانه ثبت اقراره أكل الضب بين يديه فسباع الطير الجمهور على الحلية الآية وحرمها قوم لحديث ابي داود ولم يخرجها الشيخان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب من السباع وكل مخاب من الطير وحرم الجمهور لحوم الحمر الانسية فاعدا ابن عباس وعائشة قالانما نهى عنهما للظهور ولكونها لم تقسم ولكونها تاكل الجلة وكرهها لمالك وروى عنه أيضاً كالجهور كالبنغال وكرهها مالك فحملت اصحاب الكراهة على التحريم فلم يلزم بل كرهه ولم يحرم كالجهور فالخيل عند مالك وابي حنيفة وجماعة محرم اكلها والشافعي وابو يوسف ومحمد وجماعة على الاباحة فسبب اختلافهم في الحمر معارضة الآية بالحديث لجابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الاهلية وأذن في لحوم الخيل وهو دليل الشافعي في الخيل فمن جمع معه الآية حمله على الكراهة ومن رأى النسخ قال بالتحريم او قال بالزيادة دون نسخ . قال سعيد بن جبيرة إنما نهى عن لحوم الحمر لانها تاكل الجلة فسبب الخلاف في البنغال دليل الخطاب في « والخيول والبنغال لتركبوها وزينة » مع آية الانعام « لتركبوها منها ومنها تاكلون » الآية الحاصرة للحرمان فمفهوم الخطاب المباح من

نص في حديث جابر فلا معارضة أصلاً لا بقياس ولا بدليل خطاب
 فالقواسق التي تقتل في الحرام الخمس الغراب والحدأة والعقرب والفارة
 والكلب العقور فهم الشافعي وغيره من إباحة القتل والنهي عن قتل
 البهائم المباحة الأكل التعريم وغيرهم فهموا إنما تقتل للعداء وهم مالك
 وأبو حنيفة وأصحابهم فالذي تستخذه النفوس كالحشرات والضفادع
 والسرطانات والسباعيات وما شابهها حرمه الشافعي وإباحه غيرد. ومنهم
 من كرهها فقط فبسبب الخلاف ما ينطاق عليه لفظ الخبائث في « ويحرم
 عليهم الخبائث » فمن قال ما حرمه الشرع إباحه ومن راعى ما تستقدره
 النفوس حرم فالخبائث والخبث ما يكره رداءة وخساسة حسياً ومعنوياً
 فأصله الردي الداخلة الجارية مجرى خبث الحديد فتناول الباطل في
 الاعتقاد والكذب في المقال والقبیح في الفعل « ويعزم عليهم الخبائث »
 ما لا يوافق النفس من المخطورات « ونحينا من القرية التي كانت تعمل
 الخبائث حتى يميز الخبيث من الطيب » من الأعمال « لا تبدلوا الخبيث
 بالطيب » الحرام بالحلال « الخبيثات للخبثين » الا قال الرديئة
 والاختيارات المبهجة لا مثالها « قل لا يستوي الخبيث والطيب » المومن
 والكافر والعمل الصالح والفاسد « ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة » كل
 كلمة قبيحة من كفر وكذب ونميمة قال صلى الله عليه وسلم : المومن
 أطيب من عمامة والكافر أخبث من عمامة. قال صلى الله عليه وسلم : إذا
 بلغ الماء قاتنين لم يحمل خبثاً. فتمنعين. نهى عن كل دواء خبيث يعني

من النجس كالحمر والاروات والابوال النجسة مما لا يؤكل لحمه : اشربوا
من البائها وأبوالها . أو من طريق الطعم والمذاق المشقة على الطباع
وكراهية النفوس لها ومنه : من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقرب
مسجدنا . يعني الثوم والبصل والكراث خبثت من طعمها وريحها وهي
طاهرة حلال أمرهم بالاعتزال عقوبة لا عذراً : مهر البغي خبيث وثمر
الكلب خبيث وكسب الحجام خبيث فنذكر في الاحكام في كل كلام
باعتبار الاصول فثمر البغي حرام وثمر الكلب حرام على من حكم
بنجاسته وحلال عند من طهر واجرة الحجام مكروهة من الجواز
خبث النفس ثقلها . لا يصلين الرجل وهو يدافع الاخبثين هما الغائط
والبول ياخبثه ياخبثه فالاخلاق الرديئة خبيثة فتحریم الخطاف وزعيم
النجس وغيرها مما تحریم الشافعي له لم يدر حديث التحريم واعلمه في
بعض الكتب الغير المشهورة فإب الشارح نهى عن وقتها فلا يحرم إلا
بدليل وأجمعوا على تحليل الحيوان البحري الذي لم يشارك اسمه اسم
المحرم كالحنزير والآدمي وكره مالك خنزير الماء بالتسمية فإب اسمه حوتاً
في صورته أباحه فهو كراهة تنزيه فإب ثبت إطلاق الخنزير والآدمي
والكلب عند من يحرمه على حوت في صورته يحرم ذلك والاظهر لم يثبت
فحل وكره مراعاة للخلاف فالنبات الغذائي حلال إلا المسكر . فالاجماع على
نجاسة قليله وكثيره ان عصر من عنب والا فالجمهور على نجاسة قليله وكثيره

وابن شبرومة والكوفيون وأكثر البصريين إنما حرم من الانبذة المسكرة
 السكر نفسه لا عين المنبوذ وقيل لا يحرم إلا السكر فسبب الخلاف
 تعارض الحديث والاقيسة فالحجازيون حرموا بالآثار وتسمية الانبذة
 خمرًا. قالت عائشة في حديث مالك سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن البتم وعن نبذ العسل فقال: كل شراب أسكر فهو حرام. أخرجه
 البخاري وهو أصح حديث روي في تحريم كل مسكر. وفي مسلم كل
 مسكر خمر وكل خمر حرام وانفرد بتصحيحه مسلم عن جابر بن عبد الله
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أسكر كثيرًا فقليلًا حرام.
 أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وهو نص لظاهر في موضع
 الخلاف فاطلاق الخمر على كل ما خامر العقل معلوم لغة فطريقة التحريم
 باللغة هكذا فيها اختلاف عند الأصوليين فلم يرتضها الحراسانيون فإن
 لم يسلم أنها تسمى خمرًا لغة فقد سميت شرعًا عن أبي هريرة قال صلى الله
 عليه وسلم: الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب. وعن ابن عمر قال
 صلى الله عليه وسلم: إن من العنب خمرًا ومن العسل خمرًا ومن الزبيب خمرًا
 ومن الحنطة خمرًا وأنا أنهما عن كل مسكر. وهذا عمدة الحجازيين
 وتمسك الكوفيون وأبو حنيفة بقوله تعالى «ومن ثمرات النخيل والأعناب
 تتخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا» والآثار والقياس المعنوي فالسكر
 هو المسكر ولو حرم عينه لما سماه «رزقًا حسنًا» عن ابن عباس قال صلى
 الله عليه وسلم: حرمت الخمر لعينها والسكر من غيرها. وضعفه الحجازيون

فإن بعض رواه زوى والمسكر من غيرها: إني كنت نهيتكم عن الشراب
 في الاوعية فاشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا. خرجه الطحاوي عن معاذ
 قال صلى الله عليه وسلم: اشربوا ولا تسكروا. فالتحريم نظراً إنما هو لصددها
 عن ذكر الله والعداوة والبغضاء « إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم
 العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة »
 وإنما توجد في القدر المسكر العلة إلا ما اجمع عليه من تحريم قليل الخمر
 وكثيرها فالقياس الذي بينه الشرع عن العلة كالنص فحجة الحجازيين
 أقوى نصاً وحجة الكوفيين أظهر قياساً فالحق تغليب نص الاثر على
 القياس وتردد النظر ان احتمال اللفظ فهل يقدم على القياس أو العكس
 ففي مثله يقال كل مجتهد مصيب فإن الترجيح لا يدرك هنا إلا بالذوق
 كالوزون من الشعر [قلت] حرم الشارع القدر الذي لا يسكر مدأ
 للذريعة وهو منشأ الخلاف فنظر من لم يحرمه ادرك ذوقه من أنه لم
 يحرم لذاته بل لغيره مدأ للباب وإنما اعتبر الشارع جنس الخمر دون
 القدر فالحق كل ما وجدت فيه علة الخمر الحق بالخمر فما أسكر كثيره فقليله
 حرام نص يحرم القياس ان سلم الحديث « قل فيهما إثم كبير ومنافع
 للناس » فغلب جانب المضرّة على المنفعة فمنع القليل كالكثير فلم يثبت
 فارق شرعي فيما علمنا من أثبته بينه واتفقوا على حلية الانتباز قبل أن
 تنشأ فيها قوة الاسكار قال صلى الله عليه وسلم: فانتبذوا كل مسكر حرام
 في الاسقية واختلفوا في غيرها وكرهها مالك في الدباء والزفت

وكرهه الثوري في الدباء والحنتم والنقير والمزفت وأباحه أبو حنيفة
واصحابه في جميع الظروف وسبب الاختلاف الآثار فرواية ابن عباس
فيه نهى الانتباذ في الاربع وبه تمسك الثوري في الموطأ نهى عن الانتباذ
في الدباء والمزفت فحديث شريك عن سماك فيه جواز الانتباذ في
الظروف كلها وعلق به أبو حنيفة ثبت النهي عن أن يخلط التمر والزبيب
بالزهر والرطب والبسر والزبيب . لا تنتبذوا الزهر والزبيب جميعاً ولا
التمر والزبيب جميعاً وانتبذوا كل واحد منهما على حدته . فخرمهم قوم
وأباحهم قوم مع الائم بالانتباذ وكرهه قوم فالمبيح رعى عموم جواز الانتباذ
في حديث الحذري فالمانع اعتبر ان العلة الاختلاط أو بعموم النهي عن
الخليطين فإن تداخلت التمر بنفسها أجمعوا على حليتها وإن بملاصق . قوم
على التحريم وقوم على الكراهة وقوم على الإباحة وهو مذهب أصحاب
مالك فسبب الخلاف معارضة القياس للآثر لاختلافهم في مفهوم الآثر . سأل
أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم عن خمر لا يتام فقال اهرقها قال أفلا
اجعلها خلا قال لا . فمن فهم شد الذريعة كرهه والاحرم فمن يرى ان
النهي لا يعود بفساد المنهي أباح فوجه قياس المعارض الحمل الخل على التحريم
انه علم من ضرورة الشرع أن الاحكام المختلفة إنما هي لذوات المختلفة وعلم
أن ذات الخمر غير ذات الخل والخل باجماع حلال فإن انتقلت ذات الى
اخرى وجب انتقال الحكم لها كيفما انتقل بملاصق وغيره فاستعمال المحرمات

قال سبب ضرورة التغذي إن لم يجد غيره « وقد فصل لكم ما حرم غدا
 إلا ما اضطررتم إليه » والبرء فمن أجاز له احتج بإباحة النبي الحرير لعبد
 الرحمان بن عوف لحكمة ومن منعه تمسك بقوله عليه السلام إن الله
 يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها فجنس الشيء كل محرم كالميتة واختافوا
 الحرم هو من قبيل التداوى بها لا من قبل استعمالها في التغذي فأجاز
 الحنفية للمعطشان أن يشربها إن ثبت فيها ري وللشرق أن يزيل شرقه
 ومنعه أصحاب مالك إلا في إزالة الغصة فإنها من قبيل الضرورة لا التداوى
 فقدر الأكل أن يشبع ويتزود حتى يجد عند مالك الشافعي وأبو حنيفة
 كبعض أصحاب مالك ما يمسك الرمق فقط فسبب الخلاف هل المباح حاشا
 الضرورة جميعا ما منع أم ما يمسك الرمق فقط والظاهر من الآية في
 اضطر غير باغ ولا عاد جميعها فمالك والشافعي لا يرخض له إن عصى
 بسفره لأنه قال غير باغ ولا عاد وغيرهما على الجواز وقد ذكرت في
 كتابي الذي الفتى في الراجح في مذهب مالك المسمى بالازلال الأصغر في
 واللباب المحض الأولي: المباح طعام طاهر والبحري ولو خنزير لا آدمية
 وإن ميتة بجميع أنواعه وجميع أنواع طير ولو جلالة وذا مخلب إلا الوطوء
 فيكره ونعم ولو جلالة ووحش لم يفترس كيربوع وخنزير وفار أعور
 وحرم فار فبنت عرس تضر البصر وحل أرنب وقتفد وضربوب وحية
 آمن سمها إن ذكيت بحلقها وخشاش أرض كخنفساء وقناع وعصير عنب أول
 وسه ماشاء عاب الحنيفة كـ

و جاز للضرورة الشبع والتزود حتى يجد من الميتة غير خمر إلا لفصا
 وصدق ان امن وإلا فلا الا لقرينة وقدم الميتة على الخنزير وعلى صيد
 المحرم صاده او أعان عليه ووجده حياً فإن كان حلالاً قدم صيد محرم
 عليه - وقدم محرم صيد محرم غيره لأطعمام غير وندب تقديم طعام
 الغير عن ميتة ان لم يخف القطع أو الضرب والأذى بالظلم والمحرم
 النجس من جامد أو مائع وخنزير بري وبغل وفرس وحمار ولو وحشياً
 تأنس فإن توخش اكل والمكروه سبع وضبع وذئب وثعلب وهر وان
 وحشياً وفهد ودب ونمر ونمس وإييح قيل وما قيل إنه ممسوخ كقرد
 وضب وكره كلب النسي وإييح كلب ماء وخنزيره وكره شراب
 خليطين ان أمكن استكاره ولم يكن فإن خاط عند الشرب او الانتباه
 كره وكره نبد الشيء بكذباء لا سراج الاستكار لا في غيرها ولو طال ان
 لم يظن استكار وحرم الطين وإييح قرد ونسناش ورخص في طين الحامل
 خافت على ولدها ان لم تأكله وجاز تكسب بقر ذنسي والكلب عند
 الشافعي نجس واحد ويفسل الأنا سبعة للنجاسته وعند مالك طاهر وإنما
 يفسل تبعداً سبعة وأبو حنيفة نجس لكن لا يتعين ان يفسل سبعة فإن
 ادخل يده أو رجله في الإباء عند الشافعي غسل سبعة وخصه مالك
 بالولوغ فالخنزير لا يتعين سبعة عند مالك والأصح عند الشافعي وحكم
 مالك بطهارة كل حي . أبو حنيفة يفسل كسائر النجاسات وإما بقيت

بلا عدد عنده قبول صبي لم يطعم غير اللبن يرش وغسل من صبيته كذا
 عند الشافعي وأبي حنيفة . مالك يغسل في بولها فمها سواها . قال أحمد :
 الصبي ما لم يطعم طاهر فجاءه الميته يطهر بالدباغ غير الخنزير عند
 حنيفة وأظهر روايتي مالك أنها لا تطهر واغتفر استعمالها في ماء في
 ويابس وطهر الجلود كلها إلا الكلب بالدباغ عند الشافعي كخنزير
 تولد منها أو من أحدهما فأشهر روايتي أحمد أنها لا تطهر ولا ينتفع
 في شيء . الزهري ينتفع بجلود الميتة ككاهما من غير دباغ : هلاقتها
 بإهابها . فشعر الميتة ووبرها وصوفها نجس عند الشافعي وقال
 بطهارتها مما يؤكل أم لا كمنه أبي حنيفة وهو الصحيح عند أحمد و
 قرنا وسناوريشاً وعظماً إذ لا روح فيها قال الحسن والاوزاعي كل الش
 نجس لكن تطهر بالغسل وجوز مالك وأبو حنيفة الانتفاع بوبر الخ
 في مثل الخرز ومنعه الشافعي وكرهه أحمد قائل الخرز بالليف الحب
 فإن مات مالا نفس له سائلة كالنحل والنمل في مائع لا ينجسه عند
 وأبي حنيفة والشافعي لا يفسده . ولكن هو نجس في نفسه بالموت و
 أحمد . والدود المتولد في طعام يجوز أكله معه والمتولد في ماء كض
 نجسه إن قل عند الثلاثة خلاف لأبي حنيفة فلا ينجس آدمي بالموت
 مالك وأحمد وهو الأصح عند الشافعي . أبو حنيفة ينجس ويطهر بال
 والجموع على طهارة ماء غمس فيه يد الجنب والحائض والمشرِك وإن قل و
 الكلب والخنزير نجس عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وسور

طاهر وصح عند احمد ان سؤرا سبع البهائم نجس وعند مالك ككل سؤر
فسؤر البغل والحمير طاهر غير مطهر عند الثلاثة وتردد ابو حنيفة في
طهارتها فإن لم يجد غيره توضأ به وتيمم واتقوا على طهارة الهرة وما
دونها في الخلقة وروي عن ابي حنيفة أنه كره سؤر الهرة فالأوزاعي سؤر
غير ما كول اللحم من غير آدمي نجس الأصح عند الشافعي أنه لا يعنى
عن قليل النجاسة وكثيرها الا للضرورة وهو ما عسر الاحتراز منه غالباً
كبرغوث ودم الدماميل والقروح ودم البراغيث وونيم الذباب وموضع
الفصد والحجامة وطين الشارع كالك إلا ان قليل الدم والقيح والصيد
قدر درهم بغلي فأقل معفو عنه أبداً. ابو حنيفة دم البق والبراغيث والبقي
طاهر فأبو حنيفة يعنى عن أقل درهم بغلي من أنواع النجاسة ورطوبة الممدة
نجس عند الجميع وحكى عن ابي حنيفة طهارتها والبول والروث نجسان
مطلقاً عند الشافعي. وقال مالك واهم بطهارتهما من ما كول اللحم
ابو حنيفة ذرق الطير المأكول طاهر كالحمام وهو قول الشافعي القديم
وما عداه نجس. قال اللخمي أبوال جميع البهائم الطاهرة طاهرة والمني من
الآدمي عند ابي حنيفة ومالك نجس فعند مالك يغسل رطباً ويابساً وعند
ابي حنيفة يغسل رطباً ويفرك يابساً والأصح عند الشافعي طهارة المني
مطلقاً الا من كلب وخنزير ومذهب احمد انه طاهر من آدمي فإن مات
كفار في بئر وقد تفسخ وتوضأ به قبل اعادة صلاة ثلاثة ايام وان لم

ظنه انه توضأ به وان كثر ولم يتغير لم يعد وان تغير أعاد من التغير. ما
ان كان معيناً ولم يتغير اوصافه فلا اعادة لطهارته وان كان غير مع
اطلق ابن القاسم النجاسة فلو اشتبه ماء طاهر بنجس كعدد الاو
الشافعي يتحري ويتوضأ بما غلب على ظنه طهارته. ابو حنيفة ان كثر
اواني الطاهر تحري ان شاء قال احمد لا يتحري بل يريق الجميع ويتوضأ
واختلف قول مالك فخكى عنه عدم التحري واما ما قاله أصحابه يتوضأ
بكل اناه ويصلي إنما هو تخريج على الثوب لكن الجهة منفكة فهذا نجس
ينجس به الاعضاء والثوب والنية غير ثابتة وضوءاً وصلاة فإن اشتبه
طاهر ومتنجس صلى في كل منهما عند مالك وأحمد لعدم البدل والوضوء
له بدل واعدم الجمع على النجاسة. واجمعوا على أنه لا يتوضأ ببول ونجس
فإن خرج الجنين بعد الذبح اكل إن تم خلقه وشعره عند مالك فذلك
امه ذكاته وان زاد حياً ذبح. ابو حنيفة إنما يذبح إن خرج حياً يعني ذك
الجنين ذكاة امه يعني يذبح ومنع البعض الانتفاع بالميثة في ككلب وبا
والجمهور على الجواز وجوز الشافعي الانتفاع بنجس كجلد الكلب
والخنزير للضرورة كفاجأة قتال وعدم غيره ولدفع برد وحر مهلك
وتجليل الكلب وان لم يكن ضرورة كجلود الميتة قبل الدباغ لتجليل
الدابة والكلب وودك الميتة والخنزير للاستصباح والزبل والتسميت
للارض لعموم الحاجة القريبة من الضرورة. سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن فارة نجست السم فقال لا تأكلها ولا تتركها

مالك طاهر كالرماد وعند غيره لا ولبن الميتة وانفتحها طاهران عند
 ابي حنيفة وعند مالك تابان لللحم ¹⁷³ (والدم) المسفوح فنعد الشافعي فالدم
 الجاري كله ولو غير مسفوح حرام فالكبد والطحال لا يطلق عليهما الدم
 عرفاً فلا يقال اشترى لي دماً يعني كبداً فلا تعرف أهل اللغة إلا ان الكبد
 والطحال لحم او ما الخائث الذي خصصهما من الدم باعتبار الاصل (ولحم
 الخنزير) يعني كله لحمًا وعظمًا وشحمًا وجلدًا وإنما خص اللحم لانه أعظم
 ما ينتفع به وغيره تبع بل يطلق اللحم على الاجزاء فإذا قلت له اشترى لي
 لحمًا فقد وكالته على شراء اللحم والعظم والجلد من اللحم فإن العرب
 ياكلون سميطاً فإن قلت اشترى لي شحمًا وكالته على خصوص الشحم أو
 اشترى لي جليداً فقد وكالته على الجلد فقط فمن شغف بالبحث فإنما لم يعرف
 لسان العرب فكل لحم شحم دون العكس فعلة الطهارة عند مالك الحياة
 (وما اهل به لغير الله) ذبح على اسم غير الله بأن رفع الصوت غالباً باسم
 الصنم باسم اللات والعزى فليل لكل ذابح مهمل وان لم يرفع صوته فإن
 ذبح مسلم وقصد بها التقرب لغير الله ارتد ونجاست وذبايح أهل الكتاب
 حل لنا «وطعام الذين اتوا لكتاب حل لكم» إلا ان سموا بغير الله فإنها
 لا تحل فهذه الآية مخصصة لها فالدم متفق على حرمة ونجاسته فلا ينتفع
 به ذكره الله هنا مطاقاً وقيداً في سورة الانعام بالمسفوح فالجمهور على ان
 المطلق يحمل على المقيد فحرم عليه الدم المسفوح قليلاً او كثيراً وظائفة

الكثير وغيره القليل كل ذلك حرام فوجه تأييده ان كل ما نجس لعينه
 فلا يتبعه ونسب لابن مسعود قالت عائشة لولا هذه الآية لتبعوا الد
 في العروق فلا تلتفتوا في ذلك الى ما يعزى لابن مسعود في الدم فمالك
 تخصيص في هذا العموم بالكبد والطحال فإنهما لحم عرفاً وقال الشافعي
 بل هو مخصوص بهما والصحيح لا تخصيص فإنهما لحم فلا يقال اشترى
 دماً ويريد كبداً وقد علمت ان اللحم منوط بما ظهر وخرج فالدم
 الحي لا يحكم عليه بالنجس كالبول فالرجل يمتلي بولاً ويصلي فلا تعبه
 إلا ما سال من الدم كغيره فدم البرغوث والبق والسمك ان سفع نجس
 عند مالك للآية المخصصة والا يوكل بدمه من غير إراقة اجماعاً فالشافعي
 الدم كله حرام نجس سفع او لا عملاً باطلاق الآية الا الكبد والطحال
 لا يخبر عند من يقول تتناولها الآية وإلا فلا تخصيص. ابو حنيفة دم السمك
 ليس بمحرم فالكتابي عند عطاء ومكحول والحسن والشعبي وسعيد
 ابن المسيب إذا سمي غايها باسم المسيح او عزيز مثلاً حلت ذبيحتهم لاج
 آية « وطمعوا الدين او تروا الكتاب » فإنهم ان سموا الله انما قصدوا
 المسيح فمالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه إذا ذبحوا على اسم المسيح
 فقد اهلوا به لغير الله فوجب ان يحترزوا إذا ذبحوا على اسم الله اقتض
 ظاهر اللفظ الحق ولا تعتبر معتقدهم قال علي كرم الله وجهه إذا سمي
 اليهود والنصارى يهلون لغير الله فلا تاكلوا وإذا لم تسموهم فكلوا
 الله تعالى قد احل ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون. قلت [فان قصدوا

التعبد لمن ذبحوا عليه سبقت وحرمت وإن قصدوا مجرد التبرك والانتفاع بدعائه اكلت كالدبايح على الولي فإن قصد الذبايح التعبد والتعظيم لنبي او ولي على وجه الالوهية فهو مرتد وهي ميتة وإن قصد الانتفاع بدعائه والاحتماء به ظاناً انه يطلب إغاثة من ربه في قضاء أوطار لا معتقداً انه منعم عليه من ربه يستجيب دعوته كالوزراء والكبراء أركان الدولة فإن العادة قضت أن من تعلق بهم تشفعوا له عند السلطان فلا محذور فيه ولا مغمز فإن عامة المسامحين جازمون بأن الله هو المنفرد بالفعل والرزق والاحياء والاماتة والنفع والضرر وأن ما سواه مفعول مقهور بدليل موت الانبياء والاولياء وأن الله تصرف فيهم بما شاء وأنه تعالى تجلى بالشريعة من الاسباب والوسائط وفعل السبب والوسيلة فعل الله اجمعاً « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى، ليس لك من الامر شيء » وإنما لك ولكل دال سبب الوساطة لا غير « ما على الرسول إلا البلاغ، إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر » فلا بد من مراعاة الاسباب والوسائط على وجه السببية المسندة إلى خالق السبب والمسبب فلا تعتقد امة الرسول عامة وخاصة الوهية غير الله أيداً فإنهم معصومون من الكفر وإرادته اجمعاً وافراداً فله الحمد على عصمة النبي السارية في اجزاء وأفراد ائمة من الكفر إلى قيام الساعة. س وق الهدايا لغير مكة ضلال. يعني على أنها هدي فإن الهدى مختص بمكة وإما على وجه الاحسان والانتفاع بحاله من له الجلاء حماية من الاسواء ودعاء

وتشريعاً لاوليائه الذين افنوا دقائق أعمارهم في العبودية لربهم فيفزعون اليهم في الملمات ليدعوا لهم من غير تسمية بالهذي ولا ادعاء ما ينوي في مكة من المناسك الشرعية ولا زعم الآلهة فالأوهية استغناؤه تعالى عن كل ما سواه وافتقار كل ما سواه اليه فحائز فالعبادة نهاية التذلل والقصد للهيات ممن يعتقد فيه صفة الألوهية فلا يتصور في عقل عامة المؤمنين أن يمتقدها إلا في الله وحده لا شريك له في الألوهية فإياك من التشريح فالامة اولياء الله كلهم فلا تخف غايبهم فإنهم عاوهوا في علم ربهم أوليائه فكل من ضحت عقيدته ولي الله تعالى يتولاه الله فيعصمه من الشرك والشبهه ففتوا الى طاعته فالله يحقق حسن ظننا بالله وبأمة رسوله ويصير نور اخلاصنا في اجزاء الامة . فمعنى الآية لا تحرموا على انفسكم ما لم يحرم عليكم أيها المؤمنون بالله وبرسوله من البحائر والسوائب ونحو ذلك بل ذلك حلال فإن لم يحرم عليكم غير الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به . إنما يعني ما حرم عليكم فهذه الآية تقتضي ألا يكون سوى هذه الاشياء محرمة أعني من كل وجه وهي المجمع عليه فما روى مما سواها مختلف فيه بحسب ظواهر الحديث ومعارضة القياس للآثار فغير مقطوع بحرمة فمن مبيح ومن محرم ومن كاره من الائمة فخير الامور الوسط وهو الكراهة وهي من أقسام الجواز وإن كان فيها طرف النهي فإننا نعتقد إصابتها الائمة عينية الحق وهو الحكم بحكم الله في كل نازلة نازلة فإن

القوي أو اجمالاً بالحكم بوضع العلة والمناسبة وذلك هو الحكم الذي يكشف عنه القياس فالقياس دليل يتوصل به إلى عينية الحكم الذي أراد الله بأنواع الدلالات التي أدلاناها الحق تعالى وأرشد إليها الراسخين « لعالم الذين يستنبطونه منهم » فأتى على المستنبطين من الأدلة الشرعية فما من نبي الا واذن له في الاجتهاد كما اذن الرسولنا صلى الله عليه وسلم « ما كان لنبى أن يكون له امرى حتى يشن في الارض ، عفى الله عنك لم أذنت لهم ، ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً » لكن اجتهادهم اجتهاد عقل حتى ينزل البيان ثم لا لوم عليهم فله قال « عفى الله عنك » عن المؤاخذه في شأن الاجتهاد فالصحابة اجتهدوا زمنه والوحي ينزل وبعده والوحي منقطع اجتهاداً عقلياً حتى يجسدوا نصاً عدلوا عنه لانه في حقهم رخصة وضرورة حتى اجتمع العلم في الدائرة الثانية والثالثة حيث تتبهم الايمنة القواعد الدينية فاستوعبوها وتمت زمن الاربعة فلم يبق لمبتكر ما يبتكر ولا لاستتمام الائمة القواعد وهو معنى انقطاع الاجتهاد وهو الابتكار فقط وأما الاجتهاد فمفتوح بابه إلى قيام الساعة لكن بالقواعد المقررة بالاستنباط على أيدي الاربعة فهم تمت القواعد فلا قاعدة تبقى أبداً فصارت القواعد حروف المعجم لا تقبل الزيادة ثم إنه لا اجتهاد في الاصول البتة فالموجود فيها الخلاف الناشئ عن اختلاف حقائق عباد الله باختلاف أنوار الاسماء الالهية فالعلم بوجود الله امر ضروري « أي الله شك » يعني لا شك لاحد

واحد في ذاته أحد في صفاته وأسمائه وأفعاله فإنما يدرك بالعقل المستند
من الأدلة الشرعية فكل عقل لا يستمد من الشرع باطل فمعنى أن التوحيد
لا يدرك إلا بالعقل يعني المستمد من الأدلة الشرعية ومن قال يدرك
بالشرع نظراً إلى الممد وهو الشرع ومن قال يدرك بالأدلة العقلية
والشرعية معاً هو عين ما قلناه فالأقوال متحدة « قل إنما يوحى إلي أن
أطع الله وأطع الرسول » إلى نهاية ما بينه الله وبينه رسوله وأما علم العقائد في
على ما تجلى له به الحق في أسمائه فلا تتفق المعتقدات وإن اختلفت
الاتفاق والتواطؤ على خمسين عقيدة فالحق عين نظرهم اجراً وجمعاً لاسر
المؤمنين وإن انفردت كل حقيقة بما تعظم به ربها ولذلك خالفهم فالطريق
الموصلة إلى الله على عدد أنفاس المؤمنين لكن فعلى جميع المؤمنين معاً
موافقة الجمهور فإن الإجماع معصوم والجمهور يفيد العلم اليقيني والوفاة
والاثنتين ظناً فالشرع حق والعقل المستند الحكم إلى الشرع المعترف
جواهره وفيه حق بحقيقة الشرع وإن أراد العقل إدراك التوحيد والحقا
استقلالاً يسمى صاحبه فلسفياً كافراً ضالاً تائهاً في حيرة شبه العقول و
الذي انقطعت به الألهيون والاشراقيون وبه ادعيت عبادة الأصنام وقتل
الأولاد إيملاً وغيره وظلمت المودات فنعوذ بالله من شره إن تح
من الشرع فله كان نجساً « إنما المشركون نجس » اعتقادهم بزيف عقو
واعوجاج مرآة أبصارهم وبصائرهم وعليه فالصيب في العقليات المستند
للمستند العقلي المستند إلى الشرع لا يفرق ما من الأدلة الا كما

والايمان واحد فنأفي ما علم من الدين ضرورة كافر آثم فالحق ما عليه أهل
الاسلام وما ادعاه غير المسلمين باطل مخلد في النار فلا يتصور في مسلم
عدم بذل المشر كين وأما المسئلة التي لا قاطع فيها من نص قاطع أو اجماع
فلا اجتهاد فيما فيه نص فمن خالفه من غير الاسباب العشر كفر ان
تعمد ففيها الاجتهاد في كونه هل يقدم اثرأ ضعيفاً عنده أو قياساً
فالارجح القياس فإنما يوصل الى حكم أي يكشف عنه بالعلة والمناسبة
فالاجتهاد هو الحكم في نازلة لان نص فيها بعينها على طريق الاستنباط وهو
أخذ الحكم للنازلة الحادثة من نص من الكتاب أو السنة لعلة جامعة
بين النازلة وذلك النص المستنبط منه الحكم وأما ما نص الله عليه ورسوله
فليس فيها اجتهاد فبعض النوازل فيها نص قاطع اما معاوماً عند الناس او
نسي ولم ينقله أحد وبمضها لم يقع فيها نص أصلاً فإن علم النص تعين فلا
اجتهاد فمن حكم به عدل وإلجاء فإن وصل حد الصحيح باعتبار الحاكم
وبانحد التواتر الذي يفيد العلم كفر من تعمد خلافه كأن روى بالآحاد
لكن تواتر من تعمد خلافه كفر كالاول وان نقل النص غريباً وبقي
غريباً لم يتواتر ولم يشتهر أنهم من تعمد خلافه ولم يكفر به فإن وجد
نص في نفس الامر ولم يخرج للوجود او خرج ونسي لزم الحكم به في
نفس الامر وان لم يبلغ فالوصول اليه متعذر بكل وجه فوجب الرجوع
الى الاجتهاد فمن اصابه فهو المصيب ما في نفس الامر والباقيون مخطئون

الذي صادف الواقع في نفس الامر ولم ينقل او نسي بعد النقل وغيره
 مخطئ؛ لهذا الدليل المبني فالنازلة التي لم يبرز فيها نص لامن الكتاب ولا
 من الحديث أصلاً لا ظاهراً ولا باطناً فكل مجتهد فيها مصيب وليس لاحد
 أن يقول أخطأ الغير والصواب عندي كذا حرام عليه هذا لئلا يلزم
 تضليل الامة فالمجتهد هو الذي له معرفة بالحكم والعمل التي وقع الحكم
 لاجلها في كل نص وعرف العلة الجامعة بينها وبين النص لا كل قائل في
 العلم فالذي يعرف العمل هو المعني بقوله صلى الله عليه وسلم حتى لم يبق عالم
 اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسبوا وأفقتوا بغير علم فضاوا وأضوا قال صلى
 الله عليه وسلم وما اشكل من شيء فردوه الى الله والى اولى العلم من بعدى
 كما يخبروكم بتأويله. فاجماع المحققين على مسألة واحدة من خالفها خرج
 عن اجماع اهل الاسلام فلا تخاضوا الارض من ولي يقوم بحجة الله ظاهراً
 وباطناً ومن ولي يدفع الله به البلاء عن خلقه وهو الذي اتسعت دائرته
 في النصوص ومعرفة العمل حتى لو سئل عن جميع مسائل الاسلام لاجاب
 بديهة ورد كل نازلة الى مكانها بفيض إلهي فلا يشترط فيه التغافل في
 العلوم الرسمية بل فضل الله يوتييه من يشاء من الانوار الالهية وتأيد
 رباني فالمسئلة التي لم يبرز فيها نص هي التي قال فيها الاشعري والباقلاني
 وأبو يوسف ومحمد وابن شريح وابن العربي ونسبه ابن رشد لمذهب مالك
 كل مجتهد فيها فقط مصيب وهو الحق فهذه محط نظرهم والتي وجد فيها
 الامور لا اصل لها لانه فقه أو لم ينقل هي مسألة اجماعية

المصيب واحد لا بعينه فالمجتهد المصيب الدليل النص الذي حكم الله به
وعينه في نفس الامر ولم يصل لعدم النقل أو نسيانه اليه له أجران أجر
الاجتهاد وأجر الاصابة وإن اخطأ الدليل الذي عينه فله أجر الاجتهاد
فقط ولا إثم عليه إن حكم بضدده اجتهاداً أن استوفي شروطه ولم يقصر
والا إثم فإن تغير نظره رجع الى اجتهاده ثانياً ولا ينقض ما حكم به قبل
وأعلم من ائتمى له بتغيير نظره ليتبعه في النظر الآخر قبل أن يعمل بالفتوى
والإمضى واعتبر الجمهور اصابة الدليل فالاشعري والقاضي وابن العربي
وابن رشد يقولون تعلق خطاب الله فيها تابع تعينه لظن المجتهد بناءً على
مذهبه أن خطاب الله متوجه في الازل الى كل نازلة نازلة فلا تخلو نازلة
من خطاب الله لكن انما يعتبر وجوباً أو ندباً أو غيره بحسب ظن المجتهد
فأنت تراه في نازلة لم يحكم فيها الحق بدليل خاص وانما فيها توجه خطاب
فقط فلا حكم بارز الا على يد مجتهد فصار اجتهاده عين مراد الله ان
يحكم به فهو عين مصادقة عينية الحق لان اجتهاده دليل على الصواب
فلا يتصور الخطأ فيها لعدم بروز النسخ كما لا يتصور في اجتهاد النبي لعدم
تعيين النص فالنص فيها عين اجتهاده تعظيماً لمناصب الانبياء والمجتهدين
خلفائهم في التسنين فالمجتهد مستن باذن من النبي صلى الله عليه وسلم من
من سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها فالاستئذان هو حكمه بما
أداه اجتهاده من كمال المطابقة بين النازلة ومناسبة ما حكم الله وازاد الحكيم

تخلو أفعال الله وأحكامه منها وهي التي عصرها الأئمة من قوة أصول
 الشريعة فلا يخرج حكم عنها البتة كمثل النور إذا توجه به صحيح البصر
 أدرك به الحقائق من غير اعوجاج فالشريعة نور البصائر فإذا وجه قوة
 أصول الشريعة المحقق المجتهد أصاب الحكم البتة . فأبو يوسف ومحمد بن الحنفية
 وابن سريج يقولون في هذه كل مجتهد مضيب يعنون ما من مسألة إلا
 مناسبة خاصة يدمض الأحكام بعينها بحيث لو أراد الحكم على التعبد
 لحكم بما حكم به المجتهد الحاكم بالقواعد الشرعية من أحكام القياس
 بعينه لكن لم يعينه بل علقه بنظر المجتهد الذي هو عين القياس الذي
 أقره الشرع فالقياس في الامم الماضية لم تقره أنبياءهم فلم يشرع فالد
 الاول قبل استتمام الرواة تبايع المروي عن الشارع إذا نزلت قضية
 بكر مثلاً رضي الله عنه وهو خليفة التسنين زمن التسنين : عليكم بسنة
 وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى . فإن وجد حديثاً من عنده أو من به
 أفراد الصحابة فإن كلهم عدول وهم طبقة النقل حكم به وإن لم يجد
 البحث عنه اجتهد اجتهاداً عقلياً في حكم أصول ما حكم به الشرع
 زمنه ووصله لحكم فإن تبين الدليل كالجدة لما منهما بقوله لم يجد
 من كتاب الله ولا من سنة رسول الله شيئاً فقمعت ثم لما تبين له الدليل
 بتوريت السندس حكم بالاث فإن اجتهد في طلب الدليل فأخطأ
 بظهور تقيضه وإبطال اجتهداه فمثل هذا الذي يقال فيه أصاب
 انتهاء وأصاب اجتهداً لاحقاً فإن الحكم موجود ظاهراً وباطناً

علي اجتهداه ولم ياتم في خطاه لعدم تقصيره ولخوف فوات القضية وهذا
 النوع من الاجتهاد ليس ما قصده الجمهور ولا الاشعري فإنه لما ظهر انتقض
 ما حكم به ولو مدداً وبقي العمل على مقتضى الدليل فمسئلة الجمهور فيها
 حكم في نفس الامر ولم ينقل او نقل وانسي فلا سبيل الى ادراكه
 الا بالقياس فالقياس حق دائماً لا يخطئ ابداً في كل نازلة بيد ان النص
 أقوى ثم الاجماع فلا يعارضان بالقياس فلا مجال له في موضع القاطع ومسئلة
 الاشعري غيرها وهي مسئلة ونازلة لم يكن فيها نص في نفس الامر البتة
 ماعدى المناسبة التامة والعلة المرعية التي هي حكمة الاحكام الشرعية
 فالاجتهاد ان اصاب فله اجران وان اخطأ فله اجر فالاجتهاد في نازلة السدس
 مثلاً ان اصاب الدليل والحكم فله اجران وان اخطأ الحكم والدليل
 فله اجر فينقض حكمه فهذا لم يتكلم فيه اهل القواعد المبتكرة المحررة
 على ايدي الاصوليين لعدم اجتماعها في زمن الصحابة وإنما ابتكرها من بعد
 الدور الاول لما استفحلت الشريعة واهلها وكثرت بحار أنوار العقول
 بالموازين الشرعية فالنازلة التي فيها دليل ضعيف ينزل كالعدم احتياطاً
 فقاسوا بالمناسبة الشرعية والعمال الحكمية فن اصاب فيها عينية الحكم
 فله اجران والا فله اجر ولا ينقض حكمه فإنه حكم بنور الشرع لا
 بالعقل فالقياس أقره الشرع كمسئلتي الاشعري والجمهور فلا خلاف إلا
 في حال فاعلق به ذهب الشافعي وابو اسحاق وجماعة الفقهاء الى ان
 المصيب واحد قلت اعنون الدليل وأما قوله

اذا صح اذ الاجتهاد عبارة عن طلب دليل يدل على الحكم عندهم وعند
الاشعري عبارة على طلب الحكم نفسه بدليل القياس فإن الفرض لا حكم
معين فيها وطلب الشيء متأخر عنه فقد علمت ثبوت الحكم قبل الاجتهاد
في نازلة الشافعي ومن معه وإنه مكلف باصابته والا فلا فائدة في الاجتهاد
بل اي واحد يكفي فإن قصر بأن لم يعم النظر تماماً أو قلد غيره أثم وأو
وافق الواقع فلا ينقض الحكم في الاجتهاديات للتسلسل فبطات فائدة
الحكام وان قضى على جهل نقض وهو المقصر الآثم فالنظريات قطعية
وظنية فالقطعية كلامية واصولية وفقهية فالكلامية كحدوث العالم وصفاته
الحق وبعثة الرسل فالحق فيها واحد فلا اجتهاد فيها أصلاً والمخطئ في آثار
فإن اخطأ في الايمان والتوحيد وبعثة الرسل فكافر وإلا فآثم مبتدئ
فاسق كسئلة الرؤية وخلق القرآن وارادة الكائنات ولا يازم الكفة
فأما الاصولية كمثله حجية الاجماع والقياس وخبر الواحد ونحوه مما
أدلته قطعية فالمخالف فيها آثم مخطئ وأما الفقهيات فالقطعية مثل وجود
الصلوات والزكاة والحج والصوم وتحريم الزنى والقتل والسرقه والسرقة
وكل ما علم من الدين ضرورة بالقطع فالحق فيها واحد فإن انكر ما
ضرورة من مقصود الشرع كتحریم الحجر والسرقة ووجوب الصلوة
والصوم فكافر وإن علم بطريق النظر كحجية الاجماع والقياس وخبر الواحد
والفقهيات المعلومة بالاجماع فآثم مخطئ لا كافر فالاجتهاد عند الاطلا
الاجتهاد في الفروع استفرغ الفقيه تمام طاقته في النظر في الادلة بحج

تَحَسُّسُ النَّفْسِ بِالْعِجْزِ عَنْ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ بَعْدَ النَّظَرِ فِي الْكُلِّ مَعَ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ
الِاسْتِنْبَاطِ مِنَ الْكُلِّ لِتَحْصِيلِ ظَنٍّ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ فَالظَّنُّ الْمَحْصُلُ هُوَ الْفَقْهُ
وَهُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فَالْمَتَّهِيٌّ فَقَطُّ مُجْتَهِدٌ مُجَازٌ وَالْمَحْصُلُ يَسْذُلُ
الْوَسْعَ حَقِيقِيٍّ وَإِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ ظُنُونٍ كَثِيرَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ فِي جَمِيعِ الْأَدَلَةِ
الَّتِي دُونَهَا الْمُتَقَدِّمُونَ بِخَيْثُ لَمْ يَشُدَّ مِنْهَا فَرْدٌ وَاحِدٌ فَالْعِجْزُ إِنَّمَا يَكُونُ
لِلتَّعَارُضِ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمَرْجُوحِ وَهُوَ قَائِلٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعَارُضِ فِيهِ أَوْ فِيهِ وَفِيهِ
الْمَرْجُوحُ فَالظُّنُونُ الْخَاصَّةُ بِهِ هِيَ الْمَسَاءَةُ بِالْفَقْهِ وَالْفَقْهُ الْمَجَازِيُّ التَّهْيُؤُ وَالْمَلَكَةُ
وَالْحَقِيقِيُّ الْإِصْطِلَاحِيُّ الظُّنُونُ بِهِ فَالْفَقْهُ الْعِلْمُ بِجَمِيعِ نَسَبِ الْأَحْكَامِ التَّامَةِ
الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الشَّرْعِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ الْقَائِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ كَالْوُتْرِ مَنْدُوبٍ
وَالنِّيَّةِ وَاجِبَةِ الْمَكْتَسَبِ مِنَ الْأَدَلَةِ التَّفْصِيلِيَّةِ لِلْأَحْكَامِ وَالْفَقِيهِ الْمُجْتَهِدِ الْبَالِغِ
الْعَاقِلِ فَالْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ فِي التَّسْنِينِ هُمُ الْمُجْتَهِدُونَ فَقَطُّ وَغَيْرُهُمْ نَقْلٌ لَا غَيْرَ
فَعَمَمُ الْأَنْبِيَاءِ لِيَتَفَرَّقَ أَذْوَاقُهُمْ عَلَى نَحْوِ دَرَجَاتِهِمْ فَهُمْ أَكْمَلُ النَّاسِ وَلَا يَتَ
وَعُلَمَاءٌ وَحَالًا وَتَسْنِينًا فَكَمَا لَا يَخْطِي نَبِيٌّ لَا يَخْطِي وَارثُهُ أَبَدًا فَإِنَّ
الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَبُ حُكْمِ الْمُجْتَهِدِينَ وَصِيرٌ تَفَرَّقَ اجْتِهَادُهُمْ جَمْعًا
لِلدِّينِ الْعَظِيمِ لَا تَفَرُّقَةَ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ رَحْمَةً وَالْفَرَقَةَ عَذَابًا لِجَعْلِ الْخِلَافِ
عَيْنَ الرَّحْمَةِ يُوزَنُ بِالْإِصَابَةِ وَالْوَفَاقِ فَالْفَرَقَةُ هِيَ الْبِدْعَةُ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ لَهَا
أَصْلٌ مِنَ أَصُولِ الشَّرْعِ نَصًّا وَاجْمَاعًا وَقِيَاسًا فَهُوَ كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٍ وَكُلُّ
ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ فَهِيَ الْعَذَابُ أَصْحَابُ كَالنَّجُومِ بَأَيْتِهِمْ اقْتَدَيْتُمْ أَهْتَدَيْتُمْ
لِجَمَاعِ الْأَقْدَمَاءِ بِكَ لَا ظِلَّ صَادِقٍ

ورحمة فالرحمة هي الشريعة فإنه ناعن التفرق « شرع لكم من الدين ما
وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى
أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » بالآراء التي لا يشهد لموافقتها كتاب ولا
سنة وأما ما شهد له فهو من جمع الدين لا من تفرقه « يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر » فالرخصة بمحلها وهي التخفيف على عباد لا مندوب
لها. إن الله تصديق عليكم بصدقة فاقبوا وصدق الله. والعزيمة بمحلها
مطلوبة. إن الله يحب أن توفى رخصه كما يحب أن توفى عزائه. فالمحبوب
الجمع بينهما في محل كل منهما فالرخصة فقط تدينها والعزيمة بمعنى التشديد
فقط مبغوضة الله فأحكام الله من حيث هي تدور على هذا الحديث : إن
الله يحب أن توفى رخصه كما يحب أن توفى عزائه. فإن حرم مالك مثلاً
الخیل مع تسليم دليل الشافعي فصحة في نظره فإنه لا يخطئه أبداً بعد وصولها
إلى تمام الكشف الرباني فما ورد من عقد المجالس لا ينظر إلا ما قبل وصولها
إلى عينية نقطة الشريعة وأما مناظر لا مقلد ليعاين أدلة الاجتهاد لا غير وأما
بعد تعللها في الأدلة والكشف وإزالة أمتار نقاب كل دليل فلا يتصور
فيه أن يخطئ مجتهد فإنه إما على التخفيف أو طرف التشديد فالأرفق
والأوفق الجمع بينهما مراعاة لكل نظر منهما أو منهما يحمل على نهاية
الورع الذي هو التشديد ويحمل قول الشافعي في الخليفة على طرف
التخفيف فإن الطعام لا يطرح بالشك فالورع لا يازم كل أحد فالوفاق
الحمل على الكراهية الورعية والاباحة الشرعية فإن طائفة من الصحابة

قالوا إنما نهى عنها للظهور وقالت طائفة لا بد فالورع الخروج من الخلاف
مع اعتقاد أقوال الصحابة صحة واهتداءً بأيهم اقتديتم اهتديتم فأعلمنا بكل
منهم فحملنا من منع على الورع ومن أباح على أصل الشريعة ولا سيما فقد
وجد نص قاطع لا يصح مع القياس بالحلية باعتبار ما فهمناه فعليه تعلم
اتفاقهم على الحلية فقال الإمام مالك كثيراً ما شاورني هارون الرشيد ان
يعلق كتابي الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل
فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في
البلاد وكل مصيب فقال زادك الله توفيقاً يا أبا عبد الله فلما حج المنصور
قال للإمام مالك دعني أحمل الناس على كتبك فقال له لا تفعل فإن الناس
قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ورووا روايات وأخذ كل قوم
بما سبق إليهم ودانوا إلى الله تعالى به فدع الناس وما اختاروا لأنفسهم في
كل بلد فالانتقال من مذهب إلى مذهب إن تعمس عليه المذهب الأول
كالطحاوي واجب مع اعتقاد حقيقة كل مذهب وإن تحقق المذهب ممن
من انتقال لغيره لما يلزمه من مشقة التعلم ثانياً والافئدة لحقيقة كل مذهب
وحرم الخط على المجتهدين فإنهم على أنفاس الرسل . إن لله ثلاثمائة وثلاثة
عشر طريقاً فمن علق بواحدة دخل الجنة . فالتنصيص إلى المؤذي إلى نقص
حرام في حق الأنبياء والعلماء والمؤمنين ، لا تفضلوني على يونس ابن متي
بل يمتقد كل مقلد ان إمامه ابلغ حجة من غيره تعظيماً لا تنزهاً لغيره
فالخلاف الصحابة في الفروع ولم ينقص أحد من الأئمة

خطأ ولا قصور نظر. خلاف امتي رحمة. وكان الاختلاف على من قبلنا
عذاباً او قال هلاكاً. أي رحمة وتوسعة على الامة فلو كان أحدهم مخطئاً
لما في نفس الامر لما كان رحمة بل عذاباً فإن الله واحد وحكمه واحد
حكم على الاقوياء بالعزائم وعلى الضعفاء بالتخفيف. إن امتك لا تطيق ذلك
يعني ضعفاءهم وهو إشارة إلى من يترك الصلاة كسلاً لمداومتها فلا ينافي
ان الاقوياء اطاقوه وتطوعوا اكثره مجاهدة ومحبة لذات ربهم من غير
الزام او الزام الاوراد اللازمة بالنذر فإن اقتدينا بأي إمام اهتدينا قياساً
على الصحابة فإنه خيرنا بقول من شئنا منهم من غير تعيين لان كلهم على
حق فلو كان لا يصيب عينية الحق إلا واحد لا بعينه لكنت الهداية لا
تحصل لمن اقتدى بالباقيين ولكن على شك في كل نازلة وقد علمت ان
ظن المجتهد عين العلم فالعلم حق وكان محمد بن حزم يقول في حديث إذا
اجتهد الحاكم وأخطأ فله اجر وان اصاب فله اجر ان المازد بالخطأ هنا
هو عدم مصادفة الدليل لا الخطأ الذي يخرج صاحبه من الشريعة إذ لو
حصل به من الشريعة لم يحصل له اجر فكل من تور الله بصيرته يرى ان
إقرار العالم من انتقل من مذهب دون حط عليه إلى مذهب آخر
لسكوتهم إنما هو لعلمهم بأن الشريعة تعمهم كلهم وتشملهم فمن رجع
قول إمام على قول إمام آخر يحمل على انه لم يبلغ مقام الكمال بتأييد الهي
وكشف رباني وبإزالة الله له الالباس على الادلة الشرعية فلو صحت عينه

فأعوجاج الصور في المرأة بسبب أعوجاج مرآته بحيث لم يقوم على يد
 مرب مرشد ناقد وازن بالقسط اس المستقيم « فاستقيم كما امرت » فإن
 استقيمت على يد نائب الرسول كما امرت باستصواب ظنون المجتهدين
 حصلت على الفتح الاكبر الذي هو النظر بقوة شمع الدليل فقير المجتهد
 ينظر الحق بالدليل فقط وإن لم يجده ضل فالمجتهد ينظر بالنور المضيء من
 مصباح الدليل الحقائق مع قطع النظر عن الدليل ثم ينظر بنور المصباح
 فالمجتهد يشاهد بقوة عقله المستمد من نقطة الشريعة نور كل جزء من
 أجزائها وهي الملكة التي يقتدر بها على تطبيق الجزئيات على الكليات
 فإذا وجه المكلف الملكة نظر الى الحقائق دفعة واحدة ومن جملة الحقائق
 عنده الدليل وعليه وعلى مذهب الاشعري ومالك لا يخطئ إلا على
 وجه الفرض فلو أخطأ اجر لانه اصاب الحق الذي هو الحكم الدفين وعليه
 علامات الحكم الالهية وهي المناسبة والعلل فكل من ارتكب كبيرة ولم
 يتب على يد المربي المهتدي لا يمكن له ان يدرك ان ظنونه المجتهدين
 كلها على حق وان كان يعرف ظن المجتهد بالعلم وسبب عدم إدراكه
 سوء الظن بهم وهو من اكبر الفواحش فانهم على اقدام الانبياء فإنه
 محجوب بامامه فإمام الجميع الرسول ومنه استمدوا الاجتهاد والنص والاجماع
 فهو الذي اعطاهم نوراً يستنبطون به فالمنة له عليهم باعطائه لهم الدليل
 بأوجهه الاربعة كالمنارة يستضيئون به فيما اشكل عليهم كما ان المنارة
 لا تضيء الا من تحتها

ان شريعتي جاءت على ثلاثمائة وستين طريقة ما سلك احد
طريقة الانبياء . وانما قدم قول مجتهد على قول صحابي في بعض
النوازل لتأخره واحاطته بأقوال غالبهم فلا يخطئ مجتهد عينية
الحكم أبداً قال صلى الله عليه وسلم : كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد .
وقد اثبت له الشارع الاجر لاصابته عينية الحق واجتهاده فلو أخطأ
عينية الحق لحرم اتباعه فلم يبق الا ان معنى الحديث ان اصاب الدليل
الوارد عن الشرع المستأزم للحكم على النازلة في نفس الامر فله اجر ان
اجر التتبع واجر مصادفته الدليل وان لم يصادف عين الدليل الذي عينه
الشرع في نازلة الشافعي وإنما يصادف حكمه بالقياس الصحيح المتعين
في حقه فله اجر التتبع حتى وصل حكم النازلة بالقياس بشروطها
فالخطا هنا الخطا الاضافي لا الخطا المطلق فإن الائمة على حق من
ربهم فمن حاد عن الحق لا يثاب فمسئلة الاشعري لانص فيها وإنما أراد الله
فيها داييل القياس لياحق المجتهدين بمعية الرسل فما من رسول يوم القيامة
إلا ويقف مجتهد او مجتهدون معه لتتبع أقدامهم وذوق انفسهم
فالمجتهدون يحشرون على درجة وادوار الرسل فليسوا رسلا بل خلفاؤهم
لاغير وبالمجتهدين أقر الله عين نبيه في امته ملوكاً على الاسرة او كالملاك
على الاسرة فكما يجب على المقلد صحة مذهبه من غير خطا البته كذلك
يجب عليه صحة مذهب غيره من كل مجتهد فما رآه الفقهاء أن به كمال

يخل بشعار الدين فعلا او تركاً ابقوه على التشديد اذ هم امناء الشارع على شريعته من بعد وهم الحكماء العلماء فانهم بنور عقلا فالي لا يتقيد بمذهب فقط اما لعدم محاله ان تقيد او تبجر في القواعد كلها فاستحسن قواعد امامه فيتأخذ له لقوة ما شاهده من احتياطه وورعه وصحة دقة مداركه او رآه اقرب تناولا لسهولة الاخذ منه ولكونه مارسه اولاً فالجواب عن عين الشريعة سببه اكل الحرام والشبهات وسوء الظن بالاعتنا بحيث يفضل قولاً على قول مع الخط على صاحبه فلا يصل احد الوصول الى عين الشريعة فيعترف من ينبوعها الذي تفور فيه الاودية الشرعية والطريقة والحقيقة الا باحد امرين اما يجذب الهى واما بساوك على يد الاشياخ الصادقين لما في أعمال العباد من العالم من عبادته فلا يصل أحد إلى عين الشريعة لحبسه في دائرة التقليد فلا يزال امامه حاجباً له عن شهود عين الشريعة الاولى التي يشهدها امامه فلا يمكن له ان يتعداها ويشهدها الا بالساوك على يد شخص آخر غيره فوقه في المقام من اكابر الاولياء ائمة العارفين فلا يعقد بكل مجتهد مصيب الا بالساوك حتى يساويه في مقام الشهود . فانظر الرؤيا التي سطرته في اول كتابنا الشرب الصافي تفز بما هنالك وتتصل بها الى نهاية المرام وهو عينية الحق في عين الشريعة فيجب اعمال القولين دون إلغاء أحدهما فيقل تناقض اعمال العلماء قبل الكشف واما بعده فلا يتصور التناقض فإن العلماء لا يخرجون

الخروج عنها ولا يخرج أبداً مادام اماماً فإنه امام في الحق لا في الباطل
فإنهم إنما اقتبسوا الاجتهاد من شعاع الشريعة بشعاع البصيرة الناقذة فكيف
يجب التصديق بجميع الرسل يجب التصديق بما ادركه نور المجتهدين من
الاستنباط في الكتاب والسنة ولا حكم إلا الله إجماعاً قبل الشرع وبعد
وقد رأيتنا وسترانا ان شاء الله يتبع أدلة المجتهدين في هذا الدين الكريم
فلا نترك فرعاً من مذاهبهم الا ونقرر مستنده من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس ان فقد ظاهر الدليل فلا نجد لهم إلا مستندي
إلى دليل اما آية او حديثاً او أثراً او قياساً صحيحاً على أصل صحيح فمنه
ما هو مأخوذ من صريح الحديث او الآية او الاثر وما هو مأخوذ من
المفهوم او مأخوذ من ذلك المأخوذ وهو القياس لمناسبة وعلة جامعة
بينهما فقول قريب وأقرب وبعيد وأبعد والكل من الشريعة ومحال ان
يؤخذ فرع عن غير أصل فنور الشريعة هو النور الوضاح « الله نور
السموات والارض » فكما قرب منه قرب منها وكما بعد بعد منها في
سلسلة التقليد فله ضعف بعضهم قول بعض وليس بضعيف في نفس الامر
إلى عصرنا بحسب البعد فمن قلنا الشرع والدليل وصل عينها فما ثم للام
قول إلا واجمل في الكتاب والسنة « لتبين للناس ما نزل اليهم » فعبار
الرسول صلى الله عليه وسلم تفضل عبارة القرآن وعباراة الصحابة تفضل
الحديث وعباراة المجتهدين تفضل كلام الصحابة فعبارة كل طبقة تفضل

وترك الجهال لما اراده الله من القيامة : اذا عملت امتي بالكتاب والسنة
فلهم يوم وهو خمسون الف سنة من السنين التي يعامها الله من سنينكم
وان لم يعملوا فلهم نصف يوم وهو خمسة وعشرون الف سنة. وقد علمت
فله الحمد باشراقات حقائق رسوله في عقول المجتهدين ومتبعيهم الى قيام
الساعة فيوم الاسم الله واحد اليوم كله لله ويوم الاسم الرب الف سنة
الدنيا ويوم بقية الاسماء في الآخرة خمسون الف سنة مما نعهده في الدنيا في
وسط الدنيا مكة فلا يفصل كل عبارة الا عبارة فأعطى صلى الله عليه
وسلم المادة التي يستمد منها كل مجتهد وهي القياس فله المنة على جميع امته
فثواب الخلائق تكتب في صحيفته لكن لا منة لهم عليه فان المادة منه فليس
عالم الا من دائرة متبوعه ابداً كما أن كشف الاولياء لا يتعدى كتاب
نبيهم وسنته ابداً وانما ياتي بفهم جديد من الشريعة فلا كشف يناقض
الدليل ابداً لو كشف الحجاب ما ازددت يقيناً بالحقائق التي ترى بالدليل
هي التي ترى بشعاعه بالدليل كالقنار يعطى النور بجهاته الست وهو
سبب عمود وجه الاتفاق فاما ولي عمر شريفاً قال فما تبين لك في الكتاب
صريحاً لا تسئل عنه أحداً وإلا فاتبع السنة وما لم يتضح لك في السنة
فاجتهد فيه رأيك وان شئت فأمرني ولا اري مؤامرتك اياي الا اسلم
لك وقد تبرأ كل مجتهد من القول بالرأي في دين الله عليه فكل ما صح من
السنن الست والمسايد الاربع مذهب اكل مجتهد فان الاجتهاد انما يكون
فانما لا تسئل عنه أحداً وإلا فاتبع السنة وما لم يتضح لك في السنة

هذا حكم عمر فإن صح فهو حكم الله ورسوله والا فهو مردود على عمر
واستغفر الله منه فإنهم لم يحكموا بكيفية القواعد لعدم استتمام النص وصح
ووصول كل علم الى كل فرد من افرادهم بل تفرق أصحابه وتفرقت معهم
علومهم فهو الحكم بالنص عندهم او بالرأي واما المجتهدون بالاصطلاح
فإنما يحكمون بالقرآن والحديث والقواعد الشرعية فلا رأي لهم أصلاً
غير أنهم رأوا تقديم القياس على ما وصل اليهم على يد غير ثقة او لم يبين
وجه اجماله على يد ثقة . قال الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي فأ
خالف كلامي الحديث فاضربوا بكلامي وجه الحائط لاحجة لاحد
كلام رسول الله وما ثم الا طاعته صلى الله عليه وسلم . كان ابن عباس
وعطاء ومجاهد ومالك بن أنس يقولون ما من واحد الا ومقبول من كلام
ومردود عليه إلا الشارع صلى الله عليه وسلم . قال ابو حنيفة لا يثبت
لمن يعرف دليلي أن يفتي بكلامي هذا رأي النعمان ابن ثابت وهو أحد
ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب . قال أحمد بن حنبل
رضي الله عنه ليس لاحد مع الله ومع رسوله كلام يعنون ان وجد دل
قاطع في المسئلة فالقياس صحيح لا يخطئ الا انه يقدم عليه النص ف
أولى منه فهو دليل صحيح ابدأً لانه بالقواعد الشرعية لكن الدليل اص
منه وأقوى فلا يحل لاحد الطعن في قول المجتهد فمن خطأه خطأ الشا
الذي أقره فربما يقع فيه من لا يتقي الله ومعه فإنهم عالمون به فربما يق

ونحن وارثون اقواله واحواله فقولهم هذا في غاية السقوط والغباوة فإن
المجتهدين هم الوارثون للرسول على الحقيقة المستنون طرق خير لعباد الله
ولهم قدم في علوم الغيوب وإن كانوا يحكمون بالظن فظنهم علم لأننا
بالشرع وليس بينهم وبين اهل الكشف الاختلاف في الطريق فهم في
درجة الرسل واكثر الناس نفعا للعباد فإن الشارع أباح لهم الاجتهاد فهو
تشريع من امر الشارع فلذا كان كل مجتهد مصيباً من حيث تشريع
بالاجتهاد كما ان كل نبي معصوم وانما تعبدكم بذلك ليحصل لهم نصيب
من التشريع فلهم فيه اقدم الراسخة فلا يتقدم عليهم في الآخرة الا
بنبيهم فيحشرون في صفوف الانبياء والرسل لا في صفوف الامم فلا يحكم الا
بحكم الله فالقلد انما يرث امامه المقاد لكن هو مهتد بهدى الرسل بالتقليد
فيما لا نص فيه والا فيجب الاهتداء بالنص فلا يقال قلدت فلاناً في وجوب
الصلاة وقس قلو فرضاً محالاً مخالفة الامام النص حرم تقليده فيه
والعمل بقوله فلا اظنه يكون اللهم ان قصر فيائم فكلام الائمة فاضربوا
بعذهبي وجه الحائط مفروض لا وجود له في حق أئمة الاسلام فالرسول لا
تحرم ولا تحال بعقولهم لكن اذنوا في الاجتهاد فإن خالف النص اجتهادهم
صار ناسخاً فالمراد بالورثة المجتهدون فإنهم ورثوا القول والحال فالصوفي
في الزمن الاول العامل بعلمه لا غير فاما جعل العلماء علماً للتعيش به حرفة
ميز العرف العامل العالم بالصوفي فإنه صافاه الله واجتباها بما أن صفاه من
رائحة الهوى فجعله صفوته وظيفه فالكبير المجتهد وأعلى المجتهدين المطابق

ثم المنتسب ثم المقيّد بامامه ثم المقيّد بفن من فنون إمامه فالصوفي بالعرف
إنما ورث الطريقة وهو تهذيب الاخلاق غالباً وانما عمم الانبياء لان كل
مجتهد ورث نبياً واكملهم الوارث لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم « ثم
أورثنا الكتاب الذين اصطفينا » وهم العلماء بالله فالوارثون في الآية ثلاثة
سابق ومقتصد وظالم لنفسه حيث طلب الثواب عن العمل الذي هو عين
فعل الله ربه فأتعب نفسه بالتكاليف العملية التي لم تجب عليها بقصد اسعادها
في الآخرة كابي الدرداء وأبي ذر الصائمين لم يفطروا القنائين لم يناموا
الآخذين بالعزائم دون الرخص لتقرير الشارع وإن كان فوقه أقوم وأسد
وأعظم منه وهو الذي يؤدي لكل ذي حق حقه . ان لنفسك عليك حقاً .
وانما ظلم نفسه بالتشديد عاينها ابتغاء مرضات ربه فالظالم نفسه بالمعاصي ان
تاب ومات على الايمان في دائرة الاصفياء باعتبار الكفار فالمجتهد المطلق
اكمل إراثا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فالاجتهاد وان كان أصله ظناً
يكون علم اليقين وعينه وحقه فعلم اليقين من يقن ثبت ما أعطاه الدليل
الصحيح الذي لا يقبل شبهة فعيّن اليقين ما اعطته المشاهدة والكشف
فحق اليقين ما ثبت في النفس من العلم بباطن المداول . فإن علمت ان الله
هو الفاعل إن شاء اعطاك بلا سبب وبه حق اليقين وإن شاهدت السبب
وحصل لك اضطراب في الاعطاء عند فقدده اضر في نظر المقرين فقصودي
ان تعلم تمامه ان المجتهدين من الاربعة وغيرهم على هدى من اربهم فذاهبهم

إما كشفاً و يقيناً وإما نظراً واستمدالاً وإما أدباً و تسامياً فما بقي لك عذر
بعد بياننا فإننا شربناه فإن كان ولا بد من التقليد فقلدنا فإن الخبر ليس
كالعيان. فمن قال إني أعمل لأجل الضرورة بقول فلان فقد سبه وخطأه
ونزل مذهبه كالميتة اضطر لها فتب منه فإن حصل لك ضيق عند تقليد
إمامك في بعض النوازل فتب إلى الله فإنك أبطلت مذهبه بقوة باطنك
الذي عليه المدار فمن فعل رخصة بشرطها فعلى هدى من ربه. فإذا عاينته
تبين لك دخول أقوال العامة تحت حیطة القرآن الكريم فهو اللوح
المحفوظ وزيادة « ما فرطنا في الكتاب من شيء » فلها أقر الشرع الاجتهاد
صار عين الشرع ومنصبياً لعينية ما أراد الله أن يحكم به بخلاف الاجتهاد من
غير هذه الأمة فلا يحكمون إلا بالنص فإن الرسل لم يقرهم عليه فأحداهم
طريقة الرهبانية طلباً لمرضات الله قياساً على الفرائض لم يقرهم عيسى عليها
فهى طريقة العمل لا ما كنا بصدد من طريق العلم والحكم الشرع فالانبياء
يجتهدون اجتهاداً عقلياً ثم لا يخطئون البتة ولا عبرة بغيره وإن ارشدهم ربهم
بعد الخلافه « لم تحرم، عفى الله عنك لم اذنت لهم » فنسخ وتبين وتخصيص
لحكمهم فلا اجتهاد في اصول الدين التوحيد فالموجود فيها الخلاف فهو
حرام في التوحيد فالمصيب واحد من المختلفين وهم الموحدون بطريق
الشرع والعقل وغيره باطل قطعاً فلا اجتهاد مع وجود النص البتة كالاجماع
وانما الاجتهاد في مظنون ورد حكم من الشارع على غير يقين عند الاية
بسبب من الاسباب العشرة التي يعذر بها المجتهد في هذه الايات

الحديث إلى القياس أو لم يطلع على الحكم مع وجوده في الجملة ولو مناسبة وع
 فلم يمت الرسول حتى بين الأحكام اجمالاً وتفصيلاً (فمن اضطر غير باغ و
 عاد) أحوجه أحد أمرين لم يجد ما يسد به رمقه ويبقى به قوته في كل شيء
 بأن علم أو ظن الموت أو تلف بعض منفعه أن لم يتناول ما حرم عليه حا
 الاختيار أو إكراه الغير عليه كذلك حال كونه غير باغ بأن لم يخرج غير
 جماعة المساهمين ولا متجاوز حد الاقتيات حتى يجد غيره ولا عاد متعمداً
 المساهمين ولا يدع ما رخص له من التناول ولا مبتدع فمن ترك ما أبيه
 له حتى مات دخل النار. أبو حنيفة قدر ما يسد به رمقه. مالك والشافعي
 يشجع ويتزود حتى يجد (فلا اثم عليه) في تناوله عند الضرورة (ان ار
 غفور رحيم) غفور لما اكل رحيم بالترخيص فالمراد قصر الحرمة على
 ذكر مما استحل الكفار لا مطلقاً حالة الاختيار إنما حرم عليكم هذه الاشياء
 ما لم تضطروا قال الشافعي كل عاص بسفرة فلا تحل لهم المحرمات كالمكاه
 ما لم يتوبوا فالتداوي بالمحرم ان احرق جوزة ابن حبيب وخنف فيه
 الماجشون بناءً على ان النار مطهرة وإن لم تحرق لا يتداوى بها لان لها
 عوضاً جلالاً. روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الجم
 أيتداوى بها قال ليست بدواء ولكنها داء. ويكره كراهية طبيعية من
 الحيوان عشرة الدم والغدة والقبل والدبر والذكر والخصيتان والمرار
 والمثانة ونخاع الصلب فالدم رعيًا حرمت عليكم الميتة والدم وما سو
 فمن الخناث طعماً فلا ثبت انه ضار الله عليه وسد اك الطحال والك

والثوم ولم يجرمها فالأفضل التنزه عنها لأن المنى إنما ينزل على السكينة والطهال طعام أهل النار فمن امتنع من التداوى حتى مات لم ياثم ومن أكل الميتة أثم لأنه لا يقين أن هذا الدواء يشفيه لصحة البرء بلا علاج أبو بكر الطبيب أمرضني فإن تعين الدواء كالبول عينه الطبيب والمذرة وأخبره طبيب مسلم بتعيينه رخص فيه فكما حرم على الظاهر المحرمات، حرم على باطن المراقب الالتفات لغير الله فحب الدنيا للهوى من غير الاستعانة بها على طاعة الله محبوبة الشيطان وإن طابها لامر شرعى فهي عليه شرعية. إن الشيطان ليجرى في ابن آدم مجرى الدم. يعني يتقوى بتقويه ما لم يصرفه صارف المراقبة سدوا مجارى الشيطان بالجوع فالنفس كالخنزير إن أهملت « وقد خاب من دسائها » فكل ما يتقرب إلى الله من غير إخلاص يسلك به مسلك « ما أهل لغير الله به فمن اضطر » للأسباب لحاجة نفسية أو شرعية لأقامة العبادة بالتغدى غير باغ بالحرص على الدنيا جمعا من حلال وحرام وغير مواسم بالشهوات من حلال وحرام وغير مقبل إلى حظوظ النفس في كل شيء حل أو حرم وغير مواظب على الرياء وغير متجاوز من الدنيا حد الكفاية والقناعة بما يسد الجوعت ويستتر العورة فلا إثم على من قام بهذه الشرائط فإن الله يغفر للعاملين له بالرحمة والغفور والغفار الذى أظهر الجميل وستر القبيح والذنوب من القبائح المستورة بالاسم الغفار ويتجاوز عن عقوباتها في الآخرة وقال صلى الله عليه وسلم من ستر على المؤمن عورته ستر الله عورته يوم القيامة.

فالمغتاب والمتجسس والمكافئ على الاساءة بعيد من هذا الوصف فإب
ازدته فلا تفش من خلق الله إلا احسن ما فيه . قال بعض الحواريين مع
عيسى عليه السلام في جيفة ما ألتها فقال ما أحسن بياض اسنانها فلا يذكر
من شيء إلا احسن ما فيه . ونزل في علماء اليهود الآخذين رشوة من سفلةهم
والهدايا والمآكل وكانوا يرجون أن يكون النبي الخاتم منهم فإبناظهن
من اسماعيل خافوا ذهاب رياستهم فتضمن حل رشوتهم فغيروا صفة محمد
صلى الله عليه وسلم ثم اخرجوها للشفلة تنفيراً من اتباعه بخلاف صفته
على ما سطره وحرفوه (^{١٧٤} إن الذين يكتبون ما أنزل الله من الكتاب)
التوراة المشتملة على نعت محمد صلى الله عليه وسلم (ويشتركون به) بالمكتوم
(ثمناً) عوضاً (قايلاً) يسيراً بأخذهم عوضاً حقيراً جراماً من الدنيا (أولئك
ما ياكلون في بطونهم إلا النار) ياكلونها في الآخرة حقيقة وهو في الدنيا
سببها وهو اطلاق المسبب على السبب فنبه على أنهم ملئوا بطونهم من
غير افتكار من الرشوة التي هي سبب النار ان لم يتوبوا الى حضرة الاسلام
(ولا يكلمهم الله يوم القيامة) على وجه الرحمة ففضلاً عليهم وان كان
يكلمهم كلام عقاب وغضب « فو ربك لنسئلنهم اجمعين » فني الكلام
لازم الغضب عرفاً فعادة الملوك ان غضبوا عليه الا بغير رض عن كلامهم
فان رضوا أقبلوا بالكلام اللين استيناسياً وملاطمة (ولا يزكهم) لا يثني
عليهم ولا يطهرهم من دنس الذنوب يوم يطهر المؤمنين من ذنوبهم بالمغفرة
(ولهم عذاب اليم) وجع دائم (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى)

استبدلوا الكفر بالايقان (و) استبدلوا (العذاب بالمغفرة) التي يتنافس فيها
المتنافسون فانفس الاشياء في الدنيا الاهتداء والعلم وأقبحها الضلال
وأنتفع الاشياء في الآخرة بالمغفرة واضرها العذاب فهم في خسران الدارين
(فما أصبرهم على النار) على اعمال اهل النار فالاعمال سببها حيث تركوا
الاعمال الصالحات واستبدلوها بالسيئات امر العباد ان يتعجبوا لمن ترك
سعادته واقتحم هلاكه فالتعجب انفعال النفس عما خفي سببه فانه ومن
علمه الله اسناد الامور كلها إلى خالقها لا يتعجب فالضحك من العجب
والعجب من خفاء الاسباب فالكبير كالنبي لا يضحك لانعدام سببه عنده
وانما يتبسم وضحاً كرمياً لا غير فإن ضحك الكبير إنما هو غلبة تبعاً لمن
ضحك جبلة فالجاهل يكثر ضحكه وعجبه فما ادومهم على اسباب النار .
ظلم أغراي صاحبه فحلف له على حقه فقال له ما أصبرك على النار فالصبر
على أسبابها وانما هي فلا صبر لاحد لكن لا ينفعه « فاصبروا ولا تصبروا
سواء عليكم » ما أجراهم على العمل الذي يقربهم من النار فلا يجوز التعجب
من الله عقلاً وإلا فقد اطلقه شرعاً . عجب ربك من قوم يقادون إلى الجنة
بالسلاسل فمثله من الصفات الذاتية التي اثبتها الشرع فالتسبيح اثبات
ما اثبته الله لنفسه والتقديس انبي ما نقضه الله عن نفسه فالتشبيه العقلي ممنوع
في حقه فإنه تجسيم وهو تشبيه امر بأمر لا اشتراكهما في امر فلا اشتراك
في حقه تعالى محال والتشبيه الشرعي الذي هو إطلاق ما أطلقه على نفسه
من غير إطلاق عقلي ولا تقييد عقلي والتنزيه العقلي تعطيل لما ورد ولا

يعلمه تاويلا وغيره الا الله والتنزيه الشرعى وهو الحكم بانتفاء النقصا على
 تعالى من حدوث ومماثلة ومماثلة واجب فعندها قف كما نقول ان تعرض
 لمخافة الساطان ما اصبرك على القيد والسجن واحتمل لما قال لهم اخسئو
 فيها واغلقت الابواب عليهم حصل الصبر بالاياس من الخروج فان العقاب
 هو الذي يعذب بأشد العذاب فاما ايس صبر كمسجون خرج له السج
 الى المات فانه يخف عليه الامر ويصبر وربما ينشأ التعجب بمجرد استعظا
 كماها في حق المولى تعالى (ذلك بأن الله نزل الكتاب) جنس الكت
 متلبساً (بالحق) فابتلى من كذبه بأفانين العذاب فالآية وان نزلت بسب
 خاص عمت تحذيراً للمؤمنين وتبجيلاً لهم عن ساحة حرمة (وان لا
 يختلفوا في الكتاب) جنسه «أفتومنون ببعض الكتاب وتكفرون
 ببعض» كأن آمنوا ببعض التوراة وكفروا بما لم يوافقهم لاغراض فاه
 كآيات صفاته صلى الله عليه وسلم وآية الرجم وكالقرآن حيث قالوا
 شعر وكذب وأباطيل ليضلنكم به وسحر وكهانة (لن شقاق) خلاف
 عن الصواب والحق مستوجب اشد العذاب فليحذر العالم من كتم
 فالغالب أن من لا يتقى الله يكتم العلم عن الملوك والوزراء وأرباب
 خوفاً من اتضاع رتبهم عندهم او طموحاً إلى احسانهم عندهم او
 منهم شركاء في حب الدنيا وجمعها والحرص في طلبها او طلباً منها
 وحب رياستها والتمتع في مأكلا ومشرب وملبوس ومنكوح وم
 الامتعة والخدمة والحيو

ذلك فيترتب عليه أن يداهنوا لياكلوا ثمنًا قليلًا ولا ياكلون الا نار الجحيم
 والشهوة والحسد التي تطاع على الافئدة فكل عمل وقول ضد من مخالفة
 العبد الشرع شرر من شرار النار فتوقد في قلبه النار في الحال وهي
 الانكباب على الجنايات والجزاء من جنس العمل فلما اكتموا كلام الله أهملهم
 الله ومنعهم من كلامه « وجزاء سيئة سيئة مثلها » فإلم يزكوا نفوسهم من
 الجحود جازا هم في الآخرة بعدم تزكيتهم وتطهيرهم من غضبه فلا تمذب
 الاخلاق الا بآداب الشرع فالمداهنون من كل عاماء السوء اشتروا حب
 الدنيا بهدى اظهار الحق وآثروا الخلق على الحق واشتروا المداينة على
 أفضل الجهاد ان افضل الجهاد كلمة حق عند سادان جائر فإن الجهاد بالحجة
 الجهاد الاكبر فالجهاد بالسيف أصغر فلا يدور الكتمان إلا على حب الدنيا
 وهو رأس كل خطيئة : ان الزبانية الى فسقة حملة القرآن أسرع منهم الى عبادة
 الاوثان يقولون ما بالنا يتقدمون الينا فيقول ليس من يعلم أن لا يعلم فمن
 اشترى الدنيا بالدين فقيد وقع في الحسران المبين وكان دائمًا في منازعته
 الشيطان فالناس أعداء لأصحاب المال وأحباب لاهل القناعة (ليس البر)
 أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب في الصلاة فالبر كل طاعة تفضل
 الى جنة لما أكثر اليهود والنصارى القول في القبلة فقال لهم لا بر لكم في
 المشرق خطاب للنصارى ولا في المغرب خطاباً لليهود فإنه منسوخ بالقرآن
 فلم يبق الآن الا ائمة محمد صلى الله عليه وسلم الى قيام الساعة فمن بعثته الى
 ف

الآخرة فلا قبلة باقية الا الكعبة (ليس البر) ما أتم عليه فإنه منشوخ
 برفع البر وانصبه ليس البر مقصوداً على القبلة فقط (ولكن البر) ما في
 هذه الآية ولكن البر من آمن البر الذي ينبغي ان يغتد به من آمن
 ولكن ذا البر (من آمن بالله) وحده إيماناً بريئاً من شائبة الاشرار لا كإيمان
 من قال عزير ابن الله والمسيح ابن الله فهو أصل لجميع الكمالات العارضية
 والعملية فلن يحصل العلم بالله إلا عند العلم بذاته المخصوصة والعلم بما يجب
 ويجوز ويستحيل عليه وإن يحصل العلم بهذه الامور الا عند العلم بالدلائل
 الدالة عليها كدوث العالم والعلم بالاسرار التي يتفرع عليها حدوث العا
 والعلم بوجوبه وقدمه وبقائه وكونه عالماً بكل المعلومات قادراً على ك
 الممكنات حياً مريداً سمياً بصيراً متكبلاً وبكونه منزهاً عن الحالية والمحال
 والعرضية والتحيز وبكونه مقتدرأ على الخلق والايحاد وبعثة الرسل
 بـ (اليوم الآخر) البعث الذي فيه جزاء الاعمال على أنه كائن لا بد منه
 ما هو عاينه لا كما يزعمون أنهم لا تمسهم النار إلا أياماً معدودات وأن
 آباءهم الانبياء يشفعون لهم ان لم يؤمنوا فالبر هو التوجه الى المبدء والما
 فهما المشرق والمغرب حقيقة فهو متفرع عن الايمان بالله فالإيمان به محر
 الى الانقياد بالله وداعياً اليه في جميع ما امر به ونهى خوفاً وطمعاً
 عقبه عليه فإنه أصله وثالث الاصول الايمان بالملائكة كلهم بأنهم عباد
 ليسوا بنذكور ولا اناث ولا بشر ولا اولاد الله وهم مكرمون عند

حيث اظهروا بغض جبريل وعداوته (والكتاب) جنس الكتب الذي
منه القرآن الكريم فاليهود اخذوا بذلك فإنه مع قيام الدليل عندهم بأن
القرآن من الله ردوه ولم يقبلوه (والنبيين) جميعاً بأنهم المبعوثون لحمل
والقائمون بحقه والصادقون عنه في أمره ونهيه ووعدته ووعدته وأخباره
من غير تفرقة بين أحد منهم واليهود اخذوا بذلك حيث قتلا الانبياء
وطعنوا في نبوة محمد عليه السلام فالإيمان باللائكة رتبة بحسب الوجود
الخارجي وأما بحسب العلم فالإيمان بالله ثم بالرسول ثم بالكتب فهذه
الاصول الخمسة هي اصول الدين وقواعد العقائد فسبب الترتيب أن
المكلف مبداً ومنتهىً ووسطاً فمعرفة المبدء والمنتهى هي المقصودة بالذات
وهو الإيمان بالله وباليوم الآخر وأما معرفة مصالح الوسط فلا تتم إلا
بالرسالة وهي منوطة بالوحي الذي يأتي به الملك فنبت أن كل ما يلزم
المكلف به داخل في هذه الآية قرأ نافع وأبو عامر بسكون النون ورفع
البر والباقون بتشديد ها وفتح الراء (وأتى المال) حال كونه (على حبه)
محباً للمال قال صلى الله عليه وسلم لما سئل عن أفضل الأعمال: أن توتيها
وأنت صحيح شحيح تأمل العيش وتخشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت
الحلوق قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان (ذو القربى)
القراءة قال عليه السلام: الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم
ثنتان صدقة وصلة، أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح، مثل الذي

فالصدقة عند ظن الحاجة أدل على الطاعة وعلى كونه مصدقاً بالوعد
والوعيد من اعطائه حال المرض والموت او يعطى على وجه حب الله
ورضاه فليس في المال حق واجب سوى الزكاة ويوثر عن الشعبي —
المال حق يعني ندباً سوى الزكاة فإن نزلت واقعة فيها مصلحة عائدة على
الدين وأهله وجب انفاق المال عليها قل مالك يجب على كافة المساكين فد
اسراهم وان استغرق ذلك أموالهم فإذا منع الوالي الزكاة يجب على المساكين
اغناء فقرائهم (واليتامى) الفقراء منهم فقدمهم لان الصغير الفقير الذي
والد له او ولي واشد احتياجاً من المساكين ومن بعدهم (والمساكين
من له بلغة لا تغنيه او كسب لا يكفيه والفقير من لا بلغة ولا كسب
وقيل باله كسب فالمساكين مبالغة من السكون الى الناس لشدة حاجة
وهو ضربان من لا ينسب للسؤال فهو أشد ومن يسئله فهو يدخل
السائلين فالسؤال نوع تجارة وحرقة (وابن السبيل) ملازم السفر منقط
عن ماله يقال للطائر اللازم ماءً ابن الماء والشجاع ابن الحرب وللناس بن
الزمان ويطلق على الضيف لان السبيل يرعف به قال صلى الله عليه وسلم
ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان والتمر والتمران ولكن
المسكين الذي لا يجد غني يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ، من كان
يومئذ بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، اكرموا الضيف ولو كان
كافراً (والسائلين) الذين ألجأتهم الضرورة للسؤال قال صلى الله عليه
وسلم للسائل حق ولو جاء على ظهر فرسه ، ردوا السائل ولو نطاف

محرق . (وفي الرقاب) تخليصها لمعاونته المكاتبين جمع رقبة من موخر
العنق من المراقبة فإنها مكان مراقبة الرقيب المشرف على القوم
اعتق الله خلاصها من مراقبة العذاب كالرق يشتريه الغني فيعتقه
وكالاسارى تفدوهم الاغنياء بغير أموالهم فاليهود أخذوا به فإنهم ياكلون
أموال الناس بالباطل بكتمتهم حقية الاسلام على اتباعهم واشتروا به ثمناً
قليل (وأقام الصلاة) المفروضة وجوباً والمندوب ندباً واليهود يمنعون
الناس الصلاة والزكاة بإقامتها أدائها على الوجه الاكمل بشروطها وأوقاتها
وسننها ومندوباتها فمن لم يصل تركها ومن لم يقيم أصحها ولا يقيم له فيها
وزن هي التي تقول ضيعك الله كما ضيعتني فلتكن همتك في اقامتها لا في
وجودها (وآتى الزكاة) المفروضة بإيتاء المال اولاً اما تنفلاً واما بين مجلاً
ثم فضل لكن لما ذكر الايتاء ثم عتبه بالزكاة فهم بعض العامة ان في المال
يحققا سوى الزكاة قال عليه السلام : لا يؤمن بالله واليوم الآخر من بات
شبعان وجاره طاو الى جنبه . روى البيهقي نسخت الزكاة وجوب كل
صدقة : ليس في المال سوى الزكاة . فالتوفيق أنه يحمل من لم يره واجب
إن لم تقم ضرورة ومن رآه على الضرورة كالميتة فإن اتهمت الضرورة وجب
على الناس ان يعطوا وان منعوا جاز الاخذ منهم قهراً كقضية الاسارى
وخوف الامير على بيضة الاسلام فيحمل المساكين قهراً على ما يرد به
الاسلام وهو مجمع عليه . فمن اضطرب غير باغح بالنسوخ الحقوق المقدرة

الزكاة مجمع عليه (والموفون) عطف على من آمن او خبر لمبتدئ محذوف
 المخصوص بالمدح الموفون (بعهدهم) فيما بينهم وبين الله وفيما بينهم وبين
 الناس إذا وعدوا انجزوا وإذا حافوا او نذروا وفوا وإذا قالوا صدقوا
 وإذا ائتمنوا ادوا إذا عاهدوا وفي الحديث : من أعطى عهد الله ثم
 نقضه فالله لا ينظر اليه . ومن أعطى ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
 غدر فالنبي خصمه يوم القيامة . فاليهود نقضوا العهد «واوفوا بعهدى
 اوف بعهدكم» وهو ما أخذه الله على العباد بعقوبتهم من العهد ود على
 السنة رسوله اليهم بالقيام بمحدوده والعمل بطاعته فقبل العباد ذلك حيث
 آمنوا بالانبياء والكتب ومنه ما يلتزمه المكلف ابتداءً من نفسه مما
 يكون بينه وبين ربه كالنذور والايمان او بينه وبين رسوله كبيعة
 الرضوان بايعوه على السمع والطاعة في السر واليسر والمنشط والمكره
 وعلى ان لا يقولوا إلا بالحق اينما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم او بينه
 وبين الناس واجباً كعقود المعاوضات او مندوباً كالمواعيد (والصابرين)
 بالنصب فصل المدح عن العطف تنزيهاً عن علي رتبتي الصبر (في البأس)
 شدة الفقر وغيره (والضراء) المرض والزمانة (وحين البأس) وقت
 شدة القتال واتي بالحين اشعاراً بأنه لا يدوم فاليهود اخافوا به كأنه قال
 باهذا الجوض الكثير في امر القبلة مع اعراضكم عن أنواع الخير من
 اركان الدين فالبر لا يحصل الا بمجموع الامور المذكورة . قال علي كرم

يكون احد اقرب إلى العدو منه (اولئك) أهل هذه الصفة (الذين
 صدقوا) في الدين واتباع الحق وتحرو البر حيث لم تزل لهم الاحوال
 (واولئك هم المتقون) الله التاركون للكفر وسائر الرذائل وكرر الاشارة
 تنوياً بقدرهم فالآية حاصرة للكلمات الانسانية بأسرها دالة عليها صريحاً
 او ضمناً فهي مع كثرتها منحصرة في ثلاثة اشياء صحة الاعتقاد وحسن
 المعاشرة وتهذيب النفس فأول «من آمن» إلى «والنبئين» والثاني
 «وآتى المال» إلى «وفي الرقاب» والثالث «وأقام الصلاة» الى آخرها
 فله وصف من استجمعها بالصدق قال صلى الله عليه وسلم : من عمل بهذه
 الآيات فقد استكمل الايمان. فأحسن ما يعامل به الانسان ربه التسامح
 والرضى وأحسن ما يعامل به الخلق العفو والسخاء فخب المال من اغاب
 اخلاق النفس فالمعجلة من الاخلاق الرذيلة فاذلك قيل الصبر افضل من
 الشكر. وفي الخبر : يوتي بأشكر أهل الارض ليجزيه الله جزاء الشاكرين
 ويوتي بالصابر فيقول الله هذا أنعمت عليه فشكر وابتليتك فصبرت
 لاضعفن لك الاجر فيعطى اضعاف الشاكرين. فتهذيب النفس إنما يكون
 بالتوحيد بطريقه المخصوص كما أن اصل الايمان إنما يحصل بالتوحيد والشهادة
 فالبر هذه المامورات فيكون لبعض الافراد قهاية البر والانبياء ولا سيما
 خاتمهم فاليهود اخلاوا بالبر من حيث هو فقالوا «عزيزتى الله» فأني
 ايمان بالتوراة يبقى مع هذه الفريضة وقالت اليهود يد الله فمأولة «فأني

والاتحاد فالكل جهل عدم لامعنى له ولا يبقى عقل لهم معها وانكروا المعاني
الجسماني « وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً أو نصارى ، ار
تمسنا النار إلا إيماناً معدودة » وقالوا إن جبريل عدونا وكفروا بالكتب
الساوية « أفتمننون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض » وقتلوا
النبئين وطعنوا في رسالة سيد المرسلين واتسموا بسمة الشح حتم
اشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً ونقضوا العهد « او كما عاهدوا عهداً نبذ
فريق منهم » ولم يصبروا في اللاأواء « لن نصبر على طعام واحد
ولا حين البأس » فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون » فالعجب
كل العجب منهم حيث ادعوا البر ولا شيء ولا واحد من اجزاء البر
فيهم فهذه نهاية العناد. ونزل في حيين من احياء العرب اقتتلوا في الجاهلية
قبل الاسلام بقليل فكان بينهم ما قتل وجراحات وتغاب بعضهم على الآخر
فينكحون نساءهم بغير مهر فأقسموا لثقتان بالعبد الحر منهم وبالأرأة
الرجل منهم وبالرجل مثلي الرجلين منهم وجماوا جراحاتهم ضعف
جراحات اولئك المغلوبين فرغموا أمرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم
(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) فرض بالقصاص
المساوات والمائلة وضمناً وفعلاً (الحر) يقتل (بالحر) ولا يقتل بالعبد (و
يقتل (العبد بالعبد و) يقتل (الانثى بالانثى) وبينت السنة أن الذكر
يقتل بالانثى وان المائلة تعتبر في الدين فلا يقتل مسلم ولو عبداً بكفر

يمنع من القتل وجرم عليه الهروب فإنه حق الخلق بخلاف الزاني
 والشارب فله الهروب لكونه حق الله وهو المماثلة في كيفية القتل والجراحات
 وإنما أفادت الآية شرع القصاص في القتل من المذكورين ولم تكن دلالة
 على سائر الاقسام لا مكان قصد لابطال ما عليه الجاهلية ففيها منع التعدي
 إلى غير القتال. أبو حنيفة والثوري يقتلان الحر بالعبد والمومن بالكافر
 ودليلهما « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس » فإن قصصنا شريعتنا
 من قبلنا ولم يدل دليل على نسخها وجب العمل بها فإنها شريعتنا لناسنا
 وروى المساهون تشكافؤ دماؤهم فتمتلك الجماعة بالواحد فالقصاص يعتمد
 المساوات في الدين والدار فهما سيان فالك والشافعي يقتل الحر بالعبد ولا
 المومن بالكافر اقتص فلان اثر فلان اتبعه من القصة مماثلة كلام المحكي
 والمقضى لتعادل جانبيه فالقاتل يدخله التخصيص بوالد قتل ولده والسيد
 عبده والمسلم حربياً او معاهداً ومسلم مسالماً خطئاً فالعلم المخصص يبقى
 حجة فيما عداه فالقاتل محرم عليه أن يقتل نفسه فولي الدم مخير بين القتل
 والترك بل ندب الترك « والعافين عن الناس » فلا توجب الآية نفس
 القتل إلا على الأئمة فلا يحل لأمام ترك القود بعد استيفاء شروطه بإثباتها
 الأئمة كتب عليكم استيفاء القصاص فالآية تفيد نفس القتل وجوباً بصيغة
 الماضي فإن إيجاب الصفة كالآية يوجب نفس القتل قال الشافعي إن
 كان قتله بقطع اليد قطعت يده فإن مات وإلا جرت رقبته فإن أحرق

حرق حرقناه ومن غرق غرقناه . رضخ يـ . ودي رأس جاريتا فرضخ
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه بجارية الحكم بالعموم . يوجب
التخصيص في بعض الصور كما لو قتل بالسحر قتل بالسيف فإنه حرام
وكان قتل صبياً بالواط قتل بالسيف لعدم امكان المساوات فلو لم يحكمكم
بالعموم لزم الاجمال فالتخصيص أهون فلو لم توجب الآية الا ايجاب
التسوية في أمر من الامور فلا شئئين إلا وهما متساويان في أمر من الامور
قال ابو حنيفة المراد بالمماثلة تماثل النفس ويتعين السيف لقوله صلى الله
عليه وسلم : لا قود إلا بالسيف . واتفقوا على ان القاتل إذا لم يتب واصر
على عدم التسوية فإن القصاص مشروع في حقه عقوبة من الله فإن تاب
اتفقوا على انه جبر بما فعل : التائب من الذنب كمن لا ذنب له . « وهو
الذي يقبل التوبة عن عباده » لكنه « لا يسئل عما يفعل » وهو القاتل
وإن تاب قالت المعتزلة إنما شرع ليكون لطفاً فأين اللطف فيه الجواب
فيه منفعة القاتل إذا علم انه يقتل انزجر وترك الاصرار والتمرد وفيه
منفعة اولي المقتول من حيث التشفي وفيه منفعة لسائر المكافين من حيث
الانزجار عن القتل . فاعلم هنا ان الجنایات التي لها حدود مشروعة اريد
جناية على الابدان والنفوس والاعضاء قتلاً وجرحاً ، الثاني جنایات على
الفروج وهي الزنى والسفاح ، والثالث جنایات على الاموال فـ اخذ
بجرب سمي حراقة إن بغير تاريل وإن بتاريل سمي بغياً وإن اخذ من خ
سنة قتله ان له وقهر سمي غصباً ، والرابع جنایات على الاعضاء

وهو القذف وجناية بالتعمدى على استباحة ما حرمه الشرع من ماكول ومشروب فالذي وجد فيها حد من هذه الشريعة في الحمر فقط فهو حد متفق عليه بعد صاحب الشرع فالواجب في إتلاف النفوس والجوارح إما قتل وإما دية. اتفقوا على أن القاتل الذي يقاد منه اشترطوا فيه أن يكون عاقلاً بالغاً مختاراً مباشراً غير مشارك له فيه غيره. مالك والشافعي والثوري وأحمد وأبو ثور وجماعة القتل على المباشر دون الأمر ويعاقب الأمر وقالت طائفة يقتلان معاً إن لم يكن إكراه ولا سلطان للأمر على المأمور وإلا ففيه ثلاثة أقوال. داود وأبو حنيفة وأحمد قولي الشافعي يقتل الأمر دون المأمور والقول الثاني للشافعي يقتل المأمور قال مالك يقتلان معاً فالمكروه يشبه من لا اختيار له عند من عذره ومن لم يعذره غلب عليه حكم الاختيار فلا يحجب نفسه بقتل الغير فمالك لم يعذرهما فالمكروه بالإكراه والمباشر بالمباشرة ومن رأى قتل الأمر فقط شبه المأمور بآلة فمن وصل إلى حد ضرورة فليس له أن يقتل إنساناً ليقبله فيأكله وأما المشارك للقاتل عمداً فقد يكون القتل عمداً أو خطأ وقد يكون القاتل مكافئاً أو غير مكافئ فإن شارك الخطيئ وعامد أو مكلف وغيره في القتل كصبي وكبير أو مجنون أو حر وعبد في قتل عبد عند من لا يقيد من الحر بالعبد فاختاروا فيه فمالك والشافعي على العامد القصاص وعلى الخطيئ والصبي نصف الدية فالشافعي في ماله

فالمسلم والذي يقتلان جميعاً، أبو حنيفة اذا اشترك من يجب عليه القصاص
ومن لا فلا قصاص وعليهما الدية للشبهة قال صلى الله عليه وسلم ادروا
الحدود بالشبهات فإن لم يمكن، الدم فبدله الدية وعمدة القاتلين المصاحبة
للانزجار « ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب » فكان كل واحد
انفرد بالقتل وضعف هذا القياس فصفة القصاص العمد فالقتل صنفان
عمد وخطا واختلفا في وجود الواسطة بينهما وهي شبه العمد من وجب
وشبه الخطا من وجه وقال به الجمهور والمشهور عن مالك نفيه الا
الاب مع ابنه فإنه غالباً لا يقصد قتله وبأثباته قال عمر بن الخطاب وعلي
وعثمان وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري والمغيرة ولا يخالف لهم من
الصحابة وزجع في الاغلب الى الآلات التي يقصد بها القتل والاحوال
التي من اجلها الضرب فقال أبو حنيفة كل ما عدا الحديد او النار او
اشبهه من قصب فهو شبه العمد. أبو يوسف شبه العمد ما لا يقتل مثله
كمحمد وقال الشافعي شبه العمد ما كان عمداً في الضرب خطأ في القتل
وهو ضرب لم يقصد به القتل فتولد منه القتل والخطا ما كان خطأ فيه
والعمد ما كان عمداً فيها جميعاً فعمدة من نفي شبه العمد انه لا واسطة
بين ان يقصد العمد او لا يقصده وعمدة من اثبتته ان النيات لا يطلع عليه
الا الله تبارك وتعالى وانما الحكم بما ظهر فإن قصد ضرباً بآلة شأنها القتل
غالبها فالحكم للغالب فيقتل بلا خلاف وان قصد ضربه بآلة لا تقتل غالباً ترد
من العمد والخطا في حتمنا فشبه العمد قصد الضرب وشبه الخطا ضرب

بما لا يقتل غالباً قال صلى الله عليه وسلم : ألا إن قتل الخطأ شبه العمد
 ما كان بالسوط والعصى والحجر ديتهم مغاظة مائة من الابل منها أربعون
 في بطونها أولادها وهو حديث مضطرب فيما قاله ابن عبد البر وخرجه
 ابو داود وغيره فمن لا يثبت به القصاص وعند من أثبتته اوجب
 به الدية فمالك الضرب على وجه الغضب يكون فيحمل على العمد
 فاختلف فيمن قصد ضرباً لعمياً أو ادباً في الترية كالأدب والزوج فشرط
 وجوب القصاص مكافأة الدم فالذي تختلف به النفوس الاسلام والكفر
 والحرية والعبودية والذكورة والانوثة والواحد والكثير فإن اتفقت
 المماثلة في هذه الاربعة اتفقوا على وجوب القصاص على الحكم واختلفوا
 إن لم تجتمع . مالك والشافعي والليث واحمد وابو ثور لا يقتل الحر
 بالعبد . أبو حنيفة يقتل إلا عبد نفسه . النخعي يقتل به مطلقاً فمن قال لا
 يقتل الحر بالعبد احتج بدليل الخطاب المفهوم من قوله « والعبد بالعبد »
 ففهموه الحر لا يقتل بالعبد ومن قال يقتل به احتج بالحديث : المسامون
 تسكافا دماؤهم يسمى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم . فسببه معارضة
 العموم لدليل الخطاب ومن فرق فضعيف . وأجمعوا على أن العبد يقتل
 بالحر كالاتقص بالا على فحجة من قال يقتل الحر بالعبد ما رواه الحسن عن
 سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل عبداً قتلناه به . فلما كان
 قتله محرماً بالحر وجب القصاص فقال قوم لا يقتل مومن بذمي وهو
 الشافعي والثوري واحمد وداود وجماعة . أبو حنيفة وأصحابه يقتل به

مالك والليث لا يقتل به إلا ان قتله غيلة وهو ان يضجعه فيذبحه
وبخاصة على ماله فعمدة الشافعي ما كتبه النبي لعلي : ألا لا يقتل مؤمن
بكافر ولا ذو عهد في عهده . من أحدث حديثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة
الله والملائكة والناس أجمعين . خرجه ابو داود وروى عن عمرو
شبيب عن ابيه عن جده : لا يقتل مؤمن بكافر . واحتجوا فيه باجماع
على أنه لا يقتل مسلم بالحربي الذي أمن فاعتمد أبو حنيفة ومن معه آثاراً
منها حديث عبد الرحمن السلمي قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجلاً من اهل القبيلة برجل من اهل الذمة وقال انا الحق من وفي بعهد
وروا ذلك عن عمر وقال هذا مخصص لقوله صلى الله عليه وسلم :
يقتل مؤمن بكافر . فيراد به الحربي دون المعاهد فالجمهور ضعفوا الحديث
عن عبد الرحمن واما القياس فإنهم اجمعوا على ان يد المسلم تقطع إذا سر
مال ذمي فلا فرق بين حرمة ماله ودمه فسبب الخلاف تعارض الآ
والقياس فمالك وابو حنيفة والشافعي والثوري واحمد وابو ثور وغير
تقتل جماعة قتلوا واحداً كثرت او قلت وبه قال عمر لو تبالأ عليه اه
صنعاء لقتلتهم جميعاً . وقال داود واهل الظاهر لا تقتل جماعة بوا
وهو قول ابن الزبير والزهري وجابر فعندهم لا تقطع ايد بيد إر
اشتركوا في قطعها . مالك تقطع الايدي بيد ففرقت الحنفية بين الذمة
والاطراف تقتل النفس بنفس ولا تقطع الاطراف لطرف فعمدة
الشافعي والليث والزهري والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي

« ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب » فلو لم تقتل الجماعة بالواحد لتذرع الناس الى القتل بأن يتعمدوا قتل الواحد بالجماعة فربما يقال إنما يكون هذا لو لم يقتل منهم واحد وهو الذي غلب على الظن أنه قصد إزهاق النفس فلم يذلل الحد حتى يلزم التسليط على اذهاب النفوس فعمدة من قال الواحد بالواحد قوله تعالى « وكتبنا عليهم فيما أن النفس بالنفس والعين بالعين » فقتل الذكر بالأنثى مجمع عليه من غير علي بن أبي طالب ومن عثمان البتي قال إن قتل الرجل بالمرأة كان على اولياء المرأة نصف الدية الحسن البصري لا يقتل ذكر بالأنثى وإن شذ فدليله قوى وهو قوله تعالى « والآنثى بالآنثى » وإن عارض هنا دليل الخطاب عموم « وكتبنا عليهم فيما أن النفس بالنفس » لكن هذا في غير شريعتنا وهو مختلف فيه هل هو شرع لنا أم لا فقتل الرجل بالمرأة هو الذي فيه النظر الى المصاحبة العامة . مالك لا يقاد الاب بالابن إلا أن يضممه فيذبجه فإن حذفه بسيف أو عصي فقتله لم يقتل كالجد مع حفيده عنده قال ابو حنيفة والشافعي والثوري لا يقاد والد بولده ولا جد بحفيده بأى وجه كان ولو عمداً محققاً فعمدتهم حديث ابن عباس : لا تقام الحدود في المساجد ولا يقاد بالولد الوالد . فعمدة مالك عموم القصاص بين المسلمين وسببه أن رجلاً من بني مدلج قتادة حذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه فمات فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فقال له عمر اعدد على ماء قيد عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك فلما أقدم عليه عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقبة وثلاثين

جذعة وأربعين حقة ثم قال أين اخو المقتول فقال ها أنا ذا قال خذها في
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء. فمالك حملة على أنه
يكن عمداً محضاً وأثبت منه شبه العمد فيما بين الابن والاب فالجمهور
حملوا على العمد لاجتماعهم أن من خذف بسيف فقتله فهو عمد فاعتبر مالا
محبته لولده والاذن في تأديبه فلم يجعله عمداً حتى يضيعه فليس يقتل
غيلة فمالك لم يتهم الاب كالأجنبي للمحبة فاعتبر الجمهور في درء الحد
الاب لمكان الحق عليه فالذي يحى على اصول اهل الظاهر القود فاتفقوا
على أن لولي الدم القصاص والعفو على دية او غيرها. مالك ليس لولي الدم
أن يقتص أو يعفو بغير دية إلا أن يرضى القاتل بالدية وبه قال ابو حنيفة
والثوري والاوزاعي وجماعة وقال الشافعي واحمد وابو ثور وداود
واكثر فقهاء المدينة من اصحاب مالك وغيره ولي الدم بالخيار ان شاء
اقتص وان شاء اخذ الدية رضي القاتل ام لم يرض وروى ذلك اشبه
عن مالك فالمشهور رواية ابن القاسم فعمد لا مالك حديث انس بن مالك
في قصة سن الربيع قال صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص. فدللت
الخطاب ليس إلا القصاص وعمدة الفريق الثاني حديث ابى هريرة الثابتة
من قتل له قتيل فهو بخير النظرين بين ان ياخذ الدية وبين أن يعفو
فهما حديثان متفق على صحتها لكن الاول ضعيف الدلالة في انه ليس
إلا القصاص والثاني نص في الخيار والجمع واجب ان امكن وهو أو
من التمس فان الله قال «ولا تقتلوا أنفسكم» فالحال ما لا

الفداء فواجب ان يفديها كالمضطر في مخصصة بقيمة مثله وعنده ما يشتريها
 فكيف بقيمة نفسه فإذا كان للمقتول أولياء صغاراً وكباراً اخر القتل حتى
 يبلغوا وينظروا لانفسهم في القصاص او الدية ولا سيما صغار البنين مع
 الاخوة الكبار فأهل الدم العصبية عند مالك وعند غيره كل من يرث .
 أجمعوا أنه إذا عني بعض البالغين بطل القصاص . مالك ليس للاخوات
 والبنات قول مع البنين والاخوة في القصاص أو ضده فلا قول لهن مع
 الرجال كالزوجة والزوج . أبو حنيفة والثوري والشافعي واحمد كل
 وارث يعتبر قوله في اسقاط القصاص وفي اسقاط حظه من الدية وفي
 الاخذ به . الشافعي الغائب والحاضر سواء كالكبير والصغير فعمدة الشافعي
 قال مالك ومن معه اعتبارهم الدم بالدية وعمدة مالك الولاية للذكور
 فقط وأبو حنيفة والاوزاعي واحمد قولي الشافعي إذا عني المقتول عن
 دمه مضي في العمد . قال أبو ثور وداود واحمد قولي الشافعي
 لا يعنني فالولي القود فعمدة أبي ثور ومن معه : ان الله خير الولي
 بين القتل والعفو والدية عني أو لم يعف . فالحق للولي لاله وعمدة
 الجمهور ان الحق للمقتول فالولي نائب فالمقتول اولى بالخيار من نائبه وقد
 اجمع العلماء على أن قوله تعالى « فمن تصدق به فهو كفارة له »
 انه تصديق المقتول بدمه فالضمير في قوله فهو للقاتل يعني يتوب الله عليه
 وقيل على المقتول من ذنوبه فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور
 فقهاء الامصار إن عني المقتول عن دية ففي ثلثه إلا ان اجاز الورثة أكثره

وقال طاووس والحسن نفذ في جميع الدية ولو لم تجزه الورثة فعمدة
الجمهور أنه واهب ماله بعد موته وعمدة طاووس أنه إذا جاز أن يعفو
عن القود وأخرى المال قال مالك إن عفى المجروح عن الجرح ثم مات منه
للأولياء القود إلا أن قال عوف عن الجراحات وما يترتب عليها. أبو
يوسف ومحمد فلا قيام لهم بالعفو عن جرح عفو دم. فالمزني تلزم الجراح
الدية كلها قال الثوري يلزم من الدية ما بقي بعد إسقاط دية الجرح الذي
عفى عنه فمن رآ أنه لا يعفو عن الدم فلا خلاف في وجوب الدية فإن عفى
الوارث قال مالك والليث يجزئه السلطان مائة ويسجنه سنة وبه قال
أهل المدينة ومنهم عمر. قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور لا يجب
عليه ذلك. أبو ثور إلا أن يعرف بالشرف فيؤديه الإمام اجتهاداً فعمدة مالك
ومن معه حديث ضعيف فالتحديد لم يرد به نص وعمدة الشافعي ومن
معه ظاهر الشرع فلم يكن لليهود إلا القصاص ولا للنصارى إلا العفو وخير
الله هذه الأمة في القتل والعفو بلا شيء، والعفو عن دية فله الحمد. (فنن)
فكل قاتل (عفى له من أخيه) دمه المقتول (شيء) بأن إسقاط القصاص
فالتنوين يفيد البعض ولو من بعض الورثة فذكر أخيه للتعطف ولا ثبات
أن هذه العداوة التي نشأ عنها القتل لا تخرجه من الإسلام فالقتل كبيرة
تغفر بالتوبة وأنواع الخير فالآية التي تفيد الخلود في النار قيدت بـ « إلا
من تاب، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » وقال لمن يشاء إبقاء الربوبية
فما فاشتهت الأخوة بندت العفو « والعافين عن الناس » وإن القتل عمداً

لا يخرجهم من اخوة الاسلام فاخذ منه ان الفاسق مومن فالاخوة بسبب الدين « انما المومنون اخوة » فاعفو انما يطالب من المومن فالفه ندب اليه ونبتذ غير هذا مما تجوزه المكفرون بالذنوب . فشيء نائب فاعل عني بناء على أنه في حكم المصدر عني عفو كقوله « فإذا نفخ في الصور نفخة » سير يزيد بعض السير فإن عني بعض العفو او بعض الورثة تم العفو وسقط القصاص فوجببت الدية فعني يتعدى الى الجاني وإلى الذنب بعن « عني الله عنك لم » عفوت افلان إذا جئني نزات هذه الآية في الصالح عن القصاص على مال (ف) الامر (اتباع بالمعروف) على ولي المقتول أن يطالب القاتل ببديل الصالح بالمعروف بترك التشديد في طلبه فلا يضيق عليه ولا يطالب أكثر مما وجب عليه (وأداء) بأحسان حث للقاتل على تأدية المال (باحسان) بترك المطلب مطلق الغني ظلم والبغض والاذى فإن كان معسراً فنظرة وان وجد غير ما طلبه فإمهال حتى يبدله (ذلك) العفو والدية (تخفيف من ربكم ورحمة) فعلى أهل التوراة القصاص البتة وعلى أهل الانجيل العفو فقط فحرم على أهل التوراة العفو والدية وحرم على أهل الانجيل القصاص والدية ففي التوراة العدل فقط وهو مقام الشريعة « وان عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به » وفي ادق عيسى الفضل فقط وهو مقام الحقيقة مشاهدة الافعال من الله فلا فاعل حقيقة سواه فأهل الشريعة يشاهدون الفاعل الكسبي فاعلا شرعياً فاقترضوا من فعل جنسية فقابوا

فما الحسن بالحسن فأما الآلة التي هي في

وزيادة جمل لهم ندباً التكرم بالعفو فقط في بساط الحقيقة التي انعمت
فيها الفواعل كلها كسبية وشرعية حياء من ذى الجلال ان يغير عبده الذي
وجهه إلى تربيته وتبنيه إلى الاقبال الكلي الى ربه فإن الذي طلب منك
أن تتقلب بين يدي جماله الذي يظهره لك على يد مخلوقاته فتحمده
وتشكره وتنسب له فعل عبادة «هو الاول والآخر والظاهر والباطن»
في حقائق ملكه فافهمه وبين يدي مراتب جلاله التي تظهر لك على
خالقه من أى نوع كان فتستغفره وتنحاش له وتنقاد بأحبال شريعته
وطريقته وحقيقته فإن امتثلت وتأدبت في الحضرات كلها ظهر لك الفعل
فعامه فتعذر خالقه وتسامح ظاهره وباطناً وعاهدت ألا تطالب حاكم من
أحد حركه الحق عليك واليك بل ترضى بالله رباً وتصرفاً بأى آلة تصرف
فيستوى عندك ملك الموت ووجع البائس من غير سبب من أحد فإمك
سبب الله وهو مسبب الاسباب «ولئن صبرتم لهو خير للصابرين» وجعل
للضعيف المشاهد الافعال من غير الله التشفى بالقصاص فالعارف لا يتشفى
وجعل لضعفة الامة أهل الاطماع الدنيوية الدية ترفهاً بعوض دم مقتوله
فعلى هذه المراتب تدور حقائق شريعته فلا تخرج أنفس المجتهدين عنها
إلا أنهم يتلوانون فيها فلم يختص أحد منهم بطريقة خاصة حتى ينسب اليها
نقط فيعرف ذوقه في كل نازلة بل يتجلون في مرتبة: إن الله يحب أن
توقى رخصه كما يحب أن توقى غزائمه فالعزيمة القوة والرخصة الضعف

قتل غير القتاتل « ولا تزر وازرة وزر اخرى » فإن القتاتل في الجاهلية
 يؤمن القتاتل بقبول الديتة ثم يقتله ويدفع المال لأولياائه (فله عذاب
 اليم) ^{١٧٩} مولم في الدنيا بالقتل او اخذ الديتة وفي الآخرة بالذار (ولكم في
 القصاص) لا في غيره اي في جنسها من كل أنواعه (حياة) نوع حياة
 لبقاء العالم فإنما به تنزجر الاسافل واهل الجرائم وهي الحياة الحاصلة
 بالارتداع فإن الانسان إذا علم انه إن قتل يقتل يتمتع فيكون فيه بقية
 وبقاء من يهتم بقتله فالقتل انفى للقتل القتل قتل القتل « ولكم في القصاص
 حياة » منعة اخروية فإن الحدود جوار فإن اقتص منه لم يؤاخذ
 المقتول في الآخرة واما باعتبار الله فإن تاب عايد فهو وإلا فهو من اهل
 المشيئة فالحدود باعتبارها زواجر للغير وباعتبار الآخرة جوار نيامين الخلق
 لا غير وبقي حق ارحم الراحمين ففهم ليست زواجر ولا جوار بل أنفذ
 حكمه ورحم عبده فهو أرحم الراحمين فجعل الشيء محل ضده إنهاء
 للبلاغة والفضاحة فالقصاص لاستازامه ارتفاع الحياة ضد لها وقد شبهه
 بالظرف الحقيقي فالقصاص يحمي الحياة من الآفات فجعل الضد حامياً
 لضده اعتبار لطيف في غاية الحسن والفرابة التي هي من نكت البلاغة
 وطرقها « ولكم » في القرآن « حياة » للقلوب « يا اولي الالباب »
 ذوي العقول فاواوا جمع لا واحد له الخالصة من شوب الاوهام وإنما
 ناداهم للتأمل في حكمة القصاص لاستيفاء الارواح وحفظ النفوس

على القصاص والحكم به والاذعان له وهو خطاب للكل وله اختصاص
 بالإيمنة الخلفاء « فاحكم بين الناس بالحق ولا تشطط » وفيه تحذير عن
 القتال فاعظم حقوق العباد الدماء وهو أول ما يحاسب به العبد من
 حقوق العباد كما أن الصلاة أول ما يحاسب به من حقوق الله وفي الحديث
 يأتي المقتول معلقاً رأسه باحدى يديه ملبياً قاتله بيده الاخرى تشخب
 أوداجه دماً حتى يوقفا فيقول المقتول لله سبحانه هذا قتاني فيقول الله تعالى
 للقاتل تعست ويذهب به إلى النار. فالذنوب على ثلاثة اوجه : الاول في
 بين العبد وبين ربه كالزنى واللاواطاة والغيبة والبهتان لم يصل من به
 عليه واغتابه فإن وصله فهو حقيق العبد فإن سامح له وعفى وتاب المذن
 فخرجوا من الله ان يغفر له كأن زنى في امرأة ذات زوج فإن عفى
 غفر له وتكتفى بحل منه في كل ما بينه وبينه من الظلم من غير ذكر الز
 بأن قال كل حق لي عاينك فقد جعلتك في حل منه فهو صالح بالمعلوم
 المجهول جاز من فضل الله على هذه الامة خصوصية بهم . والثاني ذ
 فيما بينه وبين اعمال الله كترك صلاة وصوم وزكاة وحج فإن التوب
 تكفي حتى يقضي او يجتهد في القضاء ومات قبل اتمامه فشرط ال
 ان يؤدي ما ترك فإذا لم يؤدي فكأنه لم يتب . والثالث فيما بينه و
 عباد الله كغصب وضرب وشتم وقتل فلا تكمل التوبة الا بارضاء خ
 او يجتهد في العباداة حتى يوفق الله بينهما يوم القيامة فإن تاب وحب

فوقك فينظر فيرى قصوراً عالياً فيقول يا رب ان هذه فيقول الله انت قادر عليها فثمنها عفوك عن اخيك فيقول قد عفوت فيقول خذ بيد اخيك وادخل الجنة كتبنا لكم القصاص في قتلكم كما كتب على نفسه الرحمة في قتلاكم كما قال من احبني قتلتني ومن قتلته فانا ديتة فعلى العاقل ان يقتل نفسه بالرياضات الشديدة فلا قتل مثل السنة ويحيي قلبه بالحياة الطيبة الباقية. انا الله الملك الحق الحي الذي لا يموت فاطمني اجعلك ملكاً حياً لا تموت. قلب الشيء له وقابله خالصه فان قيل فالاجل لا يزيد فلا يمكن ان يبقى مقتول بعد وقته فكيف يفيد القصاص حياة [قلت] قد جعل الله لكل سبباً يدور مسببه معه وجوداً وعدماً فشرع القصاص من اسباب الحياة لما اراد حياته بعد ان تصور الله بقتله فان تذكر القصاص انكف عما هم به ففائدة شرع القصاص هي فائدة سائر الاسباب والوسائل فن انكر فائدته انكر فائدة الاسباب والكل مذموم وصاحبها عند العقلاء ماوم فكل من تمسك من الايمة بدليل على حق وإن ظهر لغيره بطلانه باعتبار مدركه من جهات الدليل و«الحرب بالجر» يفيد مذاهمهم فن كان مقبلاً على الله بكليته أقبل عليه وأقبل معه جميع خلقه فثبت له اتصال بربه ومن كان في رق المكونات لم يتصل به فيضه غاية الاتصال فن نقصت محبته انتقصت من الله مثوانته فلا يستحق ان تناله محبة الله حتى يصدق هو في محبته «فمن عني له» شيء من الاحباب من انواع الابتلاء الذي هو جنة الايذاء والاصفياء فان البلاء معروف الله لاجابه فوجت علم العبد أداء

شكراً في كل انعامه «قن اعتدى» بعد الوصل بالجفاء والقي جلباب الحيا
 «فله» ناز القطيعه من ربه حتى يرضي عنه ربه «ولكم» في متابعة احكام
 الله «حياة» الدارين فوجب عليكم ان تتقوا مشاهدة رجودكم مع وجود الله
 (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت) اسبابه واماراته من العلم¹⁸⁰
 والامراض توجه اليكم خطاب الله في الازال وايحبابه ومقتضى كتابه
 يعني ان هذا مكتوب في الازال (ان ترك خيراً) مالا قليلا او كثيراً
 مالا كثيراً فقط يقال فلان ذو مال ان كثر ماله. اراد رجل ان يوص
 فقالت عائشة كم مالا قال ثلاثة آلاف قالت كم عيالك قال اربعة قاله
 إنما قال الله «ان ترك خيراً» وان هذا الشيء يسير فاتركه لعيالك
 وأصل الخير ان يكون لكل من يرغب فيه مما هو نافع فإنه ضد الذ
 الخير فعل ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي من أجل ما ينبغي. وعن
 ان مولى له اراد ان يوصي وله سبعمائة درهم فذمه وقال «ان ترك خيراً
 والخير هو المال الكثير وعليه الجمهور فلان ذو مال إذا تجاوز حد
 الحاجة فالكثرون على انه غير مقدر بل يختلف باختلاف الاعسر
 لكثرة عيال وغيره كتوسع نفقة. ابن عباس ان وصل ثمانمائة درهم أو
 وعن قتادة الف وعن النخعي الف إلى خمسمائة درهم (الوصية) نائب ف
 كتب الايصاء وحذف الجواب فالإيوص (لوالدين والأقربين) ممن
 ومن لا يرث (بالمعروف) فلا يزيد على الثلث ولا يوصي لقني أو
 فقيراً نزلت لمبايعته الجاهلية يوصون للاباعد طلباً للثمن آخر و يترد

الاقارب في الفقر والمسكنة فصرف الله في اول الاسلام ما كانوا يصرفونه
للابعدين إلى الوالدين والاقربين فعمل بها ترتيباً لسياسة الله ثم نقاهم عنه
ناسخاً لآيات المواريث في سورة النساء فلا يجب على أحد الآن ان يوصي
لاحد قريب او بعيد فإن أوصى كما هو المندوب فيوصي للاقارب ما عدا
الوارث والاباعد . اتقوا الله ولا وصية لو ارث . قال سعد بن مالك رضي الله
عنه مرضت فجاءني النبي صلى الله عليه وسلم فقلت اوصني بما لي كله قال لا
قلت فالشطر قال لا قلت فالثلث قال فالثلث والثلث كثير إنك ان تدع
ورثتك اغنياء خير لك من ان تدعهم عالة يتكففون الناس بأيديهم أي
يسألون الناس الصدقة باكفهم (حقاً) اخذ هذه الوصية حقاً (على المتقين)
المجتنبين عن ضياع المال وسرمان القريب يعني إن كنتم متقين فلا تضيعوا
هذا العمل فدل الاتباع والتكاليف على ان الشرع موجه إلى كل مكلف
آثر الايمان على الكفر باتقاء الكفر فكل مومن متق مجتنب للكفر فأثر
الطاعة على المعصية إلا من استنزه فهو لا في حصن الطاعة إلى سجين
المخالفات من غير نسب لها فلا يجب مومن ان يخالف ربه وإنما يستنزه
الرجاء من مغفرة الله وأنه غني غني ومن أعمالي فهو غرور لا ينفع في
سوق الاسلام وهو تاويل بعيد لم يستند إلى أصل شرعي بل مكر من
الشیطان فليتب كل مومن من مثله فإنه غرور . فالاقربون قليل هم الاولاد
عن ابن زيد من عدا الولد وقيل جميع القرابات وقيل غير الوارث فاو
سوى بين الوالدين وبين الاباعد لم يكن معروفاً فاختار ابو مسلم عدم

نسخها فمعناها عنده كتب عليكم ما أوصى الله به من توريث الوالدين
والأقربين في «يوصيكم الله في أولادكم» أو كتب على المحتضر أن يوصي
لوالدينه والأقربين بتوفير ما أوصى الله به لهم ولا ينقص من أنصبتهم
إذ لا منافاة بين ثبوت الميراث للأقرباء مع ثبوت الوصية فالميراث عطية
من الله والوصية عطية ممن حضر الموت يوصي للوالدين الذين لم يرثوا
بأنعم من رق أو كفر والقتل فمن الأقارب من يرث في حال ويسقط في
حال ومنهم من يسقط في كل حال كذوي رحم فأية الميراث مخصصة
لأنسخة فأكثر الفقهاء على أنها منسوخة بآية الموارث أو بالاجماع لقوله
صلى الله عليه وسلم: إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث.
فطريقتهما آحاد فتلقتهما الأمة بالقبول فصار متواتراً فينسخ به القرآن
عند الجمهور. ابن عباس ناسخة منسوخة في حق من يرث وثابتة في من لا يرث
فأركان الوصية أربعة الموصي والموصى له والموصى به والوصية. فالموصي
كل صحيح الملك. مالك تصح وصية سفية وصبي عقل القربة. أبو حنيفة
لا تجوز وصية الصبي حتى يبلغ وللشافعي قولان وصحت من كافر بغير
محرم فاتفقوا أن الوصية لا تجوز لوارث لا وصية لوارث. الجمهور تجوز
لغير الأقربين مع الكراهة. الحسن وطاووس ترد على الأقربين كاسحاق
وحجتهم «الوصية للوالدين والأقربين» فالألف واللام للحصر واحتج
الجمهور بحديث عمران بن حصين أن رجلاً مرض وأعتق ستة أعبد وأ
الله أعلم بالصواب والله أعلم بالصواب

فإن اجازتها الورثة لو ارث قال الجمهور تجوز فإنها ابتداء عطية منهم وقال
 أهل الظاهر والمزني لا تجوز سببه هل المنع لعل الورثة وهو دليل الجمهور
 او عبادة وهو علة المزني وهو الظاهر سببه مفهوم لا وصية لو ارث هل
 معلل او متعبد به فالجمهور تبطل أن اوصى للميت بموته وقيل لا تبطل فإن
 اذن الورثة للميت أن يوصي فليل لهم أن يرجعوا وقيل لا وقيل ان كانوا
 من عياله رجعوا والا فلا. اتفقوا على جواز الوصية في الرقاب جوز جمهور
 فقهاء الامصار الوصية بالمنافع وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمة وأهل الظاهر
 هي باطلة فحجة الجمهور ألا فرق بين المال والمنافع وحجة غيرهم أن المنافع منقولة
 لملك الوارث إذ لا ملك للميت وذهب اليه ابن عبد البر واتفقوا على أنها
 لا تجوز في اكثر من الثالث لمن ترك ورثة واختلفوا فيمن لا ورثة له هل
 الثالث أو دونه فحجتهم عبادة النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن ابى وقاص
 فقال قد بلغ مني الوجع ما ترى وانا ذو مال لا يرثني الابنت لي أفأصدق
 بذلك مالي فقال لا فقال فالشطر قال لا الثالث والثالث كثير إنك أن تذكر
 ورثتك اغنياء خير من ان تذكرهم عالة يتكففون الناس. فأخذ الناس بهذا
 الحديث فاستحب اقل لقوله والثالث كثير. أوصى ابو بكر بالمس وأوصى
 عمر بالربع والخمس احب فمن رآ أن الثالث هو المستحب تمسك بما روي
 عنه صلى الله عليه وسلم: ان الله جعل لكم في الوصية ثلث اموالكم زيادة في
 اعمالكم. وهو ضعيف عند أهل الصنعة ابن عباس لو رجع الناس من
 الثالث الى الربع كان احب الي. مالك لا يجوز اكثر من الثالث لمن لا

وارث له وأجازته ابو حنيفة واسحاق وابن مسعود وسببه هل منع للعلة
لأن تذر أولادك أغنياء خير. أم ليس خاصاً بالعلة فمن راعى العلة أجازته
ومن رعى أنه متعبد به منع فالوصية هبة الرجل بماله لشخص أو لاشخاص
بعد موته أو عتق عبده صرح بالوصية أم لا وهو عقد جائز باتفاق فلا
أن يرجع إلا المدبر فلا يجب إلا بعد موت الموصي اجماعاً. مالك يشترط
قبول الموصي له. الشافعي لا يشترط لأن مالكاً شبهها بالهبة فإن أوصى
بالثالث وعين مالكاً فقالت الورثة هو أكثر. مالك خيرت الورثة ولم
يعتبر التعيين وقال ابو حنيفة والشافعي وابو ثور واحمد وداود تعين
ولا تخيير لهم فحجتهم أنها تعينت بموت الموصي والقبول من الموصي
وعمدة مالك إمكان صدق الورثة. ابن عبد البر كافوا بأثبات الزيادة فإذا
ثبت شاركهم فيه والا تعين له فإن مات وقصد وجبت الزكاة ولم يوص
بها. مالك لا يجب على الورثة اخراجها. الشافعي يلزم اخراجها من رأس
المال شبهها بالدين لقوله صلى الله عليه وسلم فدين الله أحق أن يقضى
فمالك يجعل الكفارات الواجبة والحج الواجب من الوصايا إن أوصى
فاتفقوا أن اخراجها في الحياة أنها من رأس المال ولو في السياق واتهم
مالك وقال لو جاز لجاز أن يؤخر جميع زكاته الى قرب الموت فيوصي
مالك إن زاحمت الوصايا الزكاة قدمت الوصايا ابو حنيفة هي وب
الوصايا سواها في التحاوص. فالوصايا التي يضيق عنها الثالث يتحصص
أهلها فيه عند مالك وأصحابه وإن كان البعض أهم قدم الأهم فإن أو

بنصف ثم بثلاثين وابلل الورثة الزائد . مالك والشافعي يتسمون الثالث
 أخيراً قال ابو حنيفة على السوية فمالك يعتبر الزائد و ابو بطل و ابو حنيفة
 لا يعتبره فتساويا وهو الاظهر والادق فإن أوصى بثلاث وله مال علم
 به وله مال لم يعلم به وإنما ظهر بعد موته فمالك إنما هي فيما علم وعند
 الشافعي في المالمين وسببه هل يتناول ما علم وما لم يعلم فالمدير عند مالك
 يكون في المالمين ان ضاق عليه ما علمه واتفقوا على انه يوصى بعد موته
 بأولاده وانها خلافة جزئية كالخلافة العظمى الكلية التي للامام ان يوصى
 بها (فمن بدله) غيره من الاوصياء والشهود فالضمير للوصية بمعنى الايصاء
 إما في الكتابة وإما في تغيير الحقوق فالشاهد إما بتغيير الشهادة أو بكتمتها
 أو من سائر الناس بأن منعوا وصول المال إلى مستحقه من الموصى له
 (بعد ما سمعه) وتحققه بتحقيق العلم عنده (فإنما ائمه) الايصاء المبدل وإثم
 التبديل (على الذين يبدلونه) لخيانتهم ومخالفتهم للشرع لا على الموصى
 (إن الله سميع) بالايصاء وتغييره (عليم) بثوابه وجزائه من غيره فيجازي
 كلاً بما ثبت له وفيه وعيد للمبدل بغير حق وربما يكون النهي للموصى
 نهياً عن تغيير الوصية عن الموضع الذي امر الله إبعاداً عن مقاصد الجاهلية
 فإنهم كانوا يوصون للابعدين ويتركون الاقربين فأمرهم بالوصية للاقربين
 وأوعدهم على تركها فإنما إثم المغير أو إثم التبديل على الذين يبدلونه فلا
 تزر وازرة وزر أخرى فمنه يعلم ان الطفل لا يعذب بكفر أبيه وان
 لا

الوارث إن ضيعه وإن الميت لا يعذب بنياحة الغير عليه إن لم يرض بها أبداً
 لم يوص بها وإلا فمن فعله. فإما بين الإيعاد على التبديل أتبعه بقوله (فمن^{١٩٢}
 شرطية أو موصولة) (خاف) علم أو توقع فإن علم بمعنى خاف أطلقه
 اللازم على المازوم (من موص) من الذي أوصى متعاقب بخاف أو حذر
 من جنفاً النعت إن قدم على نكرة صار حالاً (جنفاً) ميلاً عن الحق الحذر
 في الوصية (أو أئماً) بتعمد الحيف في الوصية (فأصاح) كل من يتأتى منه
 إبطال الفساد والظلم في الوصية من الموصى والوصى بعدله والام
 والقاضي والمفتي وكل من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر كالوارد
 (بينهم) بين الموصى لهم وهم الوالدون والأقربون فقير وصية بأجرائها على
 طريق الشرع (فلا أئماً عليه) على المغير للمنكر فإنه تبديل باطل إلى حذر
 بخلاف الأول فإنه تبديل حق إلى باطل ويؤخذ من أصلح ندب الإصلاح
 بين المتنازعين أن خاف وقوع الحذور بل إصلاح بين اثنين خير من عباد
 خمسين سنة (فلا أئماً عليه) رفع للحرج مع تنبيهه إلى أن المصلح يحتاج
 إلى أساليب كثيرة من أنواع الكلام والحيل لقصد الإصلاح فربما يقضى
 به الحال إلى أن يقول شيئاً شبه الكذب أن اضطر له للإصلاح فرفع عنه
 الجناح لإصلاح نيته فلذلك أتبعه بـ (غفور رحيم) وعد المصالح بالشوائب
 والمغفرة مطابقة لذكر الأئمة مشاكلة صورية لا معنوية فصورة التبديل
 صورة الأئمة لما أفسد ما بناد الموصى وأصلحه برده إلى الشرع فالوصية
 مندوب إليها لما يشغل الإنسان من طول أملة فيتدارك حالة المرض، تقصر

بماله ويوصى بفدية صلاته وصيامه . لكل مكتوبة نصف صاع من الحنطة
وكذا الوتر ولكل يوم من رمضان نصف صاع من الحنطة وفي صوم النذر
كذلك . فمن عايه الواجبات ، فالرضية واجبة وإلا فهو بالخيار وبه الفتوى
ويوصي بارضاء خصمائه وبديونه لما مرض الشافعي مرض موته قال لهم
مروا فلاناً فليفساني فحضر فقال ايتوني بتذكرته فاتي بها فنظر فيها فإذا
على الشافعي سبعةون الف درهم ديناً فكتبها على نفسه وقضاها وقال هذا
غسلي اياد و اياد أراذ . قال سلى الله عليه وسلم من لم يوصل لم يؤذن له في
الكلام مع الموتى قيل يارسو الله وهل تتكلم الموتى قال نعم ويتزاورون .
فالارواح قسيان معذبة ومنعمة فالمعذبة محبوسة عن التزاور والتلاقي
فالمنعمة مرحومة مطلقة تتلاقى وتتزاور وتتذاكر ما كان منها في الدنيا
وما يكون من اهل الدنيا فيكون كل روح مع رفيقه الذي هو على
مثله عمله فهذه المعية ثابتة في دار البرزخ وفي دار الجزاء فالمرء مع من
احب في هذه الدور الثلاث في كل موطن وموقف فليختر العاقل صحبة
الاخيار ويتأهب آناء الليل وانظارف النهار فلا يغتر بالمال والمنال ولا
ينقطع عن الله بطول الآمال فالدنيا فانية وكل من عاها فان فانتق الله كل
حين وأوان (يا أيها الذين آمنوا ¹⁸³ كتب عليكم الصيام) فرض هو لغت
الامساك عما تنازع فيه النفس « إني نذرت للرحمن صوماً » صمتاً وشرعاً
الامساك عن شهوتي البطن والفرج من طلوع الفجر إلى غروب الشمس

الامساك غما سوى الله فالقرآن انزل لاهل البواطن كما انزل لاهل
الظواهر ان للقرآن ظهراً وبطناً فالظاهر الاحكام لاهل الظاهر فتحتمل
النسخ كما نسخت آية الوصية وباطنه الحكم والرقائق والحقائق فلا تنسخ
أبدًا فالحقيقة لا تنسخ فلذا قال أهل المعاني ليس شيء من القرآن منسوخاً
وان دخل النسخ باعتبار ظاهره فلا يدخله باطناً (كما كتب على الذين
من قبلكم) كتاباً كائناً مثل ما كتب على الذين من قبلكم من الانبياء
والامم من ادب آدم اليكم تطيماً وترغيباً في انه حكم قديم على
الانبياء اولهم آدم فإن الصوم عبادة شاقة فاما ين أنه عم سهل فالتشبيه
للايجاب فقط لا إلى كميته فإن الذي فرض على آدم أيام البيض وعاشوراء
على قوم موسى فالتشبيه من وجه فقط لا في كل الوجوه. إنكم
سترون ربكم كالقمر ليلة البدر: تشبيه الرؤية لا تشبيه المرئ
(لعلكم تتقون) المباحي فإن الصوم يكسر الشهوة التي هي مبداه
قال صلى الله عليه وسلم: يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإن الصوم
له وجاء. فالباءة مؤن. النكاح والوجاء قطع للشهوة أي ينتظمون
سلك المتقين فانه شعارهم فالوجاء في الاصل الخصاء برض عرو
الاثنين فالامر للوجوب فانه حالة التوقا وهي الضرورة للنكاح
بدليل الشباب تسكين الشهوة بالصيام وبالقيام ليلاً والتغافل
الشهوات من محادثة النفس بها فمما امتثل الحديث بري وإن لم يبر

من آية
من آية
من آية
من آية

الوجه

تعرف انه مقيم بباطنه على هموم النفس فليتجنب الالتفات لهرى نفسه ير
 الشفاء عياناً فليقطع بذكر الموت وتقليل الامل وبالمداومة على المراقبة
 والمشاهدة والمعاينة بالطاعة فالوصول هدى نفسه بالطاعة وبذكره لا غير
 روي انه كتب على اهل الانجيل صيام رمضان فأصابهم موتان مرض
 شديد فزادوا عشرأ قبلة وعشرأ بعده [قلت] فله كره مالك صيام ستة
 من شوال على وجه الاستئنان لئلا تعتقد العامة فرضيتها فتهلك فقبل جاءهم
 في وقت قيظ فاجتمعت الرؤساء ونقلوه إلى فصل الربيع فزادوا عشرين
 يوماً تكفروا ما صنعوا وقيل إن ملكهم مرض فنذر ان برئ ان يزيد
 سبعة ايام فإما برئ زادها فجاء ملك آخر فقال اتعوه خمسين يوماً فنعوذ
 بالله من الزيادة في الدين فمات تزيده الفقراء من الاوراد وياخذون عايد
 عهداً ليس عاماً بل طريقة خاصة فقط فلا لوم عليهم فيه (اياماً معدودات)
 قلائل فالمال القليل يعد والكثيرهم مال هيلاً ويحشى حشياً موقوفات بعدد
 معلوم وهو رمضان وقيل عاشوراء وثلاثة ايام في كل شهر كتبت حين
 هاجر ثم نسخ برمضان فلم يفرض علينا صيام الدهر ولا صيام جل
 الدهر تسهياً لطرائق التكليف رحمة يهني صوموا صوماً (فمن كان منه
 مريضاً) مرضاً يضره الصوم او يضر معه (أو على سفر) سفر قصه
 فالسفر الشرعي أربعة برد واللغوي نصف يوم فالنظرة على تفيد الاستعلاء
 عليه وأن من سافر وسطك اليوم لا يفطر فإنه لم يعلمه فله لم يقل مسافراً فإ:
 لا يفد الاستعلاء فأنظر (ف) عامه (عدة) ايام المرض والسفر الذي أقط

فيه (من ايام اخر) متتابعاً وغيره وإنما يلزم صيام شهر رمضان بعينه الاصحاء
المقيمين فمن سافر فيه او مرض فله أن يؤخره . فأهل الظاهر كل
مرض وان خف كمرض اصبع يفطر وهو قول ابن سيرين وقال الاوزاعي
أقله مرحلة . ابو حنيفة ثلاثة ايام (وعلى الذين يطيقونه) إن أفطروا
فقديته هي (طعام مساكين) قدر ما يأكله وهو مد من غالب القوت على
الاضح وقال بعضهم نصف صاع من القمح أو صاع من غيره وقيل ما
يتقوته المفطر يومه الذي أفطراه . ابن عباس يعطى لكل مسكين غداء
وسحوره . ابن عمر وسامة بن الاكوع وجهور الفقهاء ان هذ الآية
منسوخة وذلك أنهم كانوا في صدر الاسلام مخيرين بين أن يصوموا وبين
أن يفطروا ويفدوا ليتعودوا الصيام ثم نسخ التخيير ونزلت العزيمة « فمن
شهد منكم الشهر فليصمه » ابن عباس إلا الحامل والمرضع خاتماً على
على الولد فإنها باقية وذهب جماعة الى أن لفظة لامة قدرة وعلى الذين
لا يطيقونه لكبر او مرض مستمر في الفصول وبه قال سعيد بن جبير
وجعل الآية محكمة قرأ نافع « فدية طعام » بالاضافة والبقى « فدية
طعام » بالتثنية ورفع طعام وقرأ نافع مساكين بالجمع وابن عامر
والباقون بالافراد مساكين فالقديّة الجزاء وهو البذل عن الشيء .
اجمعوا على أن رمضان يكون تسعة وعشرين وثلاثين وعلى أنه لا
يثبت الا بالرؤية لقوله صلى الله عليه وسلم : صوموا لرؤية وافطروا
لرؤية . نعم أول ظهور القمر بعد السواد . فالجمهور إن غم الهلال إن

تكمّل ثلاثون فإن في أول الشهر كملوا شعبان ثلاثين . ابن عمر يصام
يوم الشك ويعتد به . قال مطرف بن الشخير من التابعين إن غم رجعا
إلى الحساب بسير القمر والشمس . حكى ابن شريج عن الشافعي أن كار
يستبدل بالنجوم فظهر له منه اعتقاده وصام ويكفيه وسببه الاجمال في قوا
صلى الله عليه وسلم : صوموا لرؤية وافطروا لرؤية فإن غم عليكم فاقدروا
له . فالجمهور معناه اكلوا العدة ثلاثين وقيل قدروه بالحساب ومنهم من
رآ أن يصبح المرء صائماً كان عمر وفيه بعد من اللفظ ففسر الجمهور هذا
الاجمال بحديث ابن عباس الثابت فإن غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فهو
طريقة لا خلاف فيها بين الأصوليين فلا تعارض بين الجمل والمفسر
فذهب الجمهور فاتفقوا أن رؤى في العشي أنه للمستقبل فالجمهور إن رؤى
في أول النهار لا يخفى فيه أنه للمستقبل كالعشي وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة
وجمهور أصحابهم وقال أبو يوسف والثوري وابن حبيب إن رؤى قبل
الزوال فاليوم قبله وبعد الزوال فلالية القابلة فسببه ترك اعتبار التجربة
في سبيله التجربة وليس فيه اثر وانما روي عن عمر أن عام وخاء
ما رواه الأعمش عن أبي وائل أنانا كتاب ونحن بخانقين إن الالهة بعض
أكبر من بعض فإذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أو
رأياه بالامس . فالخاص ما رواه الثوري أنه بلغ عمر أن قوماً رأوا الهة
بعد الزوال فأنظروا فكتب اليهم يلوهمهم وقال إذا رأيتم الهلال ف

فأمر أن يفطروا وأن يعود إلى المصلي فجمع الشافعي بين حديث ابن عباس
وحديث ربيع على ظاهرهما فأوجب الصوم بواحد والفطر بعدلين
فمالك رجع حديث عبد الرحمان بن زيد فقلس فشبه ذلك بشهادة
الحقوق فلم ير أبو ثور التعارض فأجاز الأمرين لحديث ابن عباس قضى
بواحد وحديث ربيع بعدلين فرواية ابن القاسم والمصريين عن مالك
أنه إذا ثبت عند أهل بلد أن بلداً آخر رأوا الهلال أن عليهم قضاء ذلك
اليوم الذي افطروه وصامه غيرهم كالشافعي وأحمد وروى المدنيون عن
مالك أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية
إلا أن حملهم الإمام على ذلك وهو قول ابن الماجشون والمغيرة من أصحاب
مالك . واجمعوا على أنه لا يراعى في البلدان النائية كالاندلس والحجاز
فسيببه تعارض الأثر والنظر فالنظر أن البلد إذا لم تختلف مطالعها كل
الاختلاف حمل بعضها على بعض إذ هي قياس الأفق الواحد وإن
اختلفت اختلافاً كثيراً فلا يحمل بعضها على بعض فالأثر روى مسلم عن
كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام فقال فقدمت
الشام فقضيت حاجتها واستهل علي رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال
ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس فقال متى
رأيت الهلال قالت ليلة الجمعة فقال أتم رأيتموه قالت نعم وراة الناس
وصاموا وصام معاوية قال لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى

النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقتضي ان لكل بلد رؤيته قرب او بعد
والنظر يعطى الفرق بين البلاد البعيدة والقريبة وبخاصة ما كان نائي
العرض كثيراً واذا بلغ الخبر إلى التواتر لم يحتج فيه إلى شهادة واتفقوا على
ان آخره غيبوبة الشفق « ثم اتوا الصيام إلى الليل » فالجمهور اوله طلوع
الفجر الثاني المستطير الأبيض « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض » وشدت
فرقت بأنهم الفجر الأحمر بعد الأبيض نظر الشفق الأحمر وروي عن
حذيفة وابن مسعود فسببه اختلاف الآثار واشتراك الفجر بين الأبيض
والأحمر . عن حذيفة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أشاء
ان أقول هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع . أخرج ابو داود عن قيس
ابن طلق عن ابيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كلوا واشربوا ولا
يهيئكم هاد : يهيئها فزع الساطع المصعد فكلوا واشربوا حتى يعترض
لكم الأحمر وهو شاذ فالآية نص فالنص مذهب الجمهور وهو المعتمد .
فالحد المحرم للأكل الفجر نفسه وقوم تبينه عند الناظر إليه فايح الأك
حتى يتبينه وان كان قد طلع فن قال النجاشي نفسه اوجب القضاء .
وقال العلم به لم يوجب به وسببه الاحتمال في « وكلوا واشربوا حتى يتبين
لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » فإن تبين بنفسه تب
لنا فالتبين لنا سبب الخلاف فرأى يتبين في نفسه ولم يتبين لنا فوجب له
الامساك بالعلم والمتعاق به فمالك والجمهور يجوز ان يتصل الأكل بالط

وكلاوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم فإنه لا ينادى حتى يطلع الفجر
 وهو نص في موضع الخلاف أو كالتص ومن ذهب الى أنه يجب الامساك
 قبل الفجر فالاحتياط وسد الذريعة وهو اورد القولين والاول قيس .
 وأجمعوا على وجوب الامساك زمن الصوم عن المطعوم والمشروب والجماع
 « فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلاوا واشربوا حتى يتبين
 لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر » فمن المسائل المختلف
 فيها منها منطوق ومفهوم فالمسكوت عنها ما يرد الجوف مما ليس بمنفذ وما
 يرد من غير منفذ الطعام والشراب كقنعة وفيما يرد باطن سائر الاعضاء ولا
 يرد الجوف مثل ان يرد الدماغ ولا يرد المعدة وسببه قياس المغذى على غير
 المغذى فالمنطوق انما هو المغذى فن رأ ان المقصود بالصوم معنى معقول لم يباحق
 المغذي بغير المغذي ومن رأ أنه عبادة غير معقولة وان المقصود الامساك
 فقط عما يرد سوى بينهما . مبالك يجب الامساك عما يصل الى الحلق من
 أي المنفذ مغذياً وغيره فغير ما كـول ومشروب من المفطرات فكأنهم
 يقول ان قبل فأمنى أفطر وإن أمذى فلم يفطر إلا مالكا فمنهم من أجاز
 للصائم القبلة ومنهم من كرهها للشباب وأجازها للشيخ ومنهم من كرهها
 على الإطلاق فمن رخص استند الى حديث عائشة وام سامة كان صلى الله
 عليه وسلم يقبل وهو صائم ومن كره سداً للذرائع وشذ قوم قالوا القبلة
 تفطر محتجاً بما روى عن ميمونة بنت سعد قالت سئل رسول الله صلى الله

والاوزاعي واسحاق الحجامه تفطر. وقال قوم كرهت للصائم ولا تفطر.
مالك والشافعي والثوري وقوم غير مكروهة ولا مفطرة وبه قال ابو
حنيفة واصحابه وسببه تعارض الآثار الواردة فيه ورد فيه حديثان من
طريق رافع بن خديج قال عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم والمحجوم
وحديث ثوبان هذا صححه احمد والثاني حديث عكرمة عن ابن عباس
أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وهو صحيح فذهبوا فيهما
ثلاثة مذاهب ترجيح وجمع واسقاط عند التعارض والرجوع إلى البراءة
الاصلية إن لم يعلم ناسخ من المنشوخ فالمرجح أخذ بحديث ثوبان فإنه
أثبت حكماً والثاني مسقط فقدم المثبت على النافي فحديث ابن عباس يحتمل
نسخاً أو منسوخاً ففصل الشك فالشك لا يرفع عاملاً موجباً للعمل على
طريقة من لا يرى الشك مؤثراً في العلم فمن رأى الجمع حمل حديث ثوبان
على الكراهة وحديث ابن عباس على عدم الحظر ومن اسقطهما للتعارض
رجع إلى الاصل الجواز فالجمهور على أن من غلبه قي لا يفطر الا ربعة
فإنه عنده مفطر فالجمهور على أن من استقاء افطر إلا طاووساً وسببه ما
يتوهم من التعارض بين الاحاديث وخلاف في تصحيحها فروى حديثان
حديث ابي الذرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر وصححه
الترمذي وحديث ابي هريرة أخرجه الترمذي وابو داود أيضاً ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذرعه قي وهو صائم فليس عليه قضاء
وان استقاء فعليه القضاء موقوفاً عن ابن عمر فمن لم يصح عنه الاثران

معاً قال ليس عليه فطر ومن راجح حديث ثوبان على حديث أبي هريرة
أوجب الفطر مطلقاً قاء أو استقاء ومن قال حديث ثوبان مجمل وحديث
أبي هريرة مفسر فرق وهو مذهب الجمهور. فالجمهور ان النية شرط في
صحّة الصيام وشذّ زفر قال لا يحتاج رمضان إلى نية إلا من ادركه رمضان
مريضاً أو مسافراً نيريد الصوم وسببه الاحتمال المتطرق إلى الصوم هل
هو عبادة معقولة المعنى أو غير معقولة المعنى ومن قال هو تعبدى اوجب
النية ومن رآ غيره قال حصل المقصود بنية وبغيرها فتخصيص زفر
رمضان من جنس الصيام ضعيف فإنه رآ أن رمضان لما لم يحز فيه الفطر حمل
على النية العرفية. مالك لا بد من تعيين صوم رمضان فلا يكفيه اعتقاد
الصوم مطلقاً ولا صوم يوم معين من غير رمضان ابو حنيفة ان اعتقاد
مطلق الصوم كفالة كأن نوى فيه صيام غير رمضان وحمل عليه فإنه
يقبل غيره إلا مسافراً نوى غير رمضان حصل ما نوى فإنه لم يجب عليه على
التعيين. أبو يوسف ومحمد كل صوم فيه مسافراً وغيره نوى به غير رمضان
انقلب رمضان فإنه لا يقبل غيره وسببه هل الواجب تعيين جنس العبادة
أو تعيين شخصها كالوضوء ويكفي فيه رفع الحدث لاي سبب كان وأز
عبادة كانت وأما الصلاة فلا بد فيها من تعيين شخص الصلاة إن عمه
وان ظهراً على المشهور فتردد الصوم بينهما فمن الحق بالوضوء مثلاً تك
النية المطلقة ومن الحق بالصلاة مثلاً اوجب تعيين شخص النية فالصوم
الذي وقع في رمضان هل ينقلب أم لا سببه ان من العبادة ما ينقلب

لاختصاص الوقت بها فالتى لا تنقلب كثيرة والتي تنقلب الضرورة إن
نوى انقلاب التطوع فرضاً ولم يقوله في الصلاة ولا في غيرها فمن
شبه الصوم بالحبج قال انقلب ومن شبهه بغيره قال لا ينقلب. مالك لا يجزى
الصيام إلا بنية محلها من غروب الشمس إلى طلوع الفجر بأنواعه فرضاً
ونفلاً. الشافعي تجزى النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزى في الفرض
أبو حنيفة تجزى النية بعد الفجر في كل صوم تعلق بوقت معين كرمضان
ونذر أيام محدودة كالنافلة ولا تجزى في الواجب في الذمة فسببه تعارض
الآثر في ذلك وهو ما أخرجه البخاري عن حفصة: من لم يبيت الصيام
من الليل فلا صيام له. والثاني ما رواه مالك عن عائشة: يا عائشة هل عندكم
شيء قلت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فإني صائم. ولحديث معاوية
على المنبر قال يا أهل المدينة أين عاؤكم سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب علينا صيامه وأنا صائم
فمن شاء منكم فليصم ومن شاء فليفطر. فمن ذهب للترجيح أخذ بحديث
حفصة ومن ذهب مذهب الجمع فرق بين الفرض والنفل فأبو حنيفة فرق
في الذي له وقت مخصوص فالوقت عين النية والذي في الذمة لا بد فيه
من النية لانه لا وقت له إلا نيته. فالجمهور الطهارة من الجنابة ليست
شرطاً في صحة الصوم لانه ثبت عن عائشة وام سامة أن النبي صلى الله عليه
وسلم يصبح جنباً من غير احتلام في رمضان ثم يصوم وأدل دليل له
الاجماع على أن الاحتلام لا يفسد الصوم. النخعي وابن الزبير وعرو

اخذ بها الحسن ومن احب ان يصوم فلا جناح عليه فقوله صلى الله عليه وسلم
 ليس من البر ان تصوم في السفر ومن ان آخر فعلية الفطر يوم ان الفطر افضل
 فانه استبحى الجمهور ان يفضلوا اليوم الذي هو الصوم على المباح وان كانت
 السنة افضل : ان الله تصدق عليكم بصدقة فاقبوا صدقة الله . فن خير احتيج
 بحديث عائشة : ان شئت فصم وان شئت فافطر . خرجه مسلم . فالجمهور
 إنما يفطر في السفر الذي تقصر فيه الصلاة أربعة اربعين برء أو على حسب
 ما اختلفوا فيه فأهل الظاهر في كل ما يطلق عليه اسم السفر فسببه مخالفة
 ظاهر اللفظ للمعنى فظاهر اللفظ كل سفر لغوياً او شرعاً فالمعنى المشقة
 هي سبب الرخصة فلا توجد في كل سفر فوجب الرجوع الى حد وذلك
 ان يقاس على قصر الصلاة . مالك إنما يفطر في المرض الذي تحصل فيه
 مشقة وضروزة قال أحمد المرض الغالب وقال قوم اذا انطلق عليه اسم
 المرض أفطر وسببه هو بعينه في حد السفر . الشعبي والحسن وأحمد يفطر
 يومه الذي خرج فيه مسافراً وقال فقهاء الامصار لا يفطر يوم
 واستحب جماعة العلماء لمن علم انه يدخل بلده اول يوم ان يصوم وبعضه
 أكثر تشديداً فكلهم لم يوجبوا على من دخل مفطراً الكفارة فمن دخل
 بعد مضي مدة من النهار . مالك والشافعي يتمادى على فطره . ابو حنيفة
 واصحابه يكف كالحائض عنده تكف على الاكل وسببه في اختلافهم
 الوقت الذي يفطر فيه المسافر معارضة الاثر للنظر ثبت في حديث

الناس معه وظاهره انه افطار بعد ان بيت الصوم فالقوم افطروا بعد
تبييتهم الصوم ومنه حديث جابر بن عبد الله خرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام الفتح الى مكة حتى بلغ كرام العميم وصام الناس ثم دعى
بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب فقليل له بعد ذلك ان
بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة . خرجه ابو داود عن أبي
نضرة الغفاري لما تجاوز البيوت دعى بالسفرة قال جعفر راوي الحديث
ألمست تؤم البيوت فقال أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال جعفر فأكل فالنظر لما بيت الصوم لم يحز له ان يبطله فلا يجوز للمسافر
إلا ان بيت الصوم « ولا تبطلوا أعمالكم » فسبب اختلافهم هل يمك
إن دخل أم لا هل يشبه بمن ثبت رمضان في وسط يوم شك عنده وقد
افطر فالحنفية تقول كلاهما سببان للإمساك بعد اباحة الكل . فالجمهور
يجوز للصائم ان ينشئ سفراً يفطر فيه . عبيدة الساماني وسويد وابن مجاز
ان سافر فيه صام وجوباً وسببه مفهوم « فمن شهد منكم الشهر فليصمه »
ففهم البعض من الالف واللام كله وان بعضه افطر وفهم البعض الفطر
في بعضه الذي شاهده فقط فحجة الجمهور ان شاء الله صلى الله عليه وسلم السفر
في رمضان فإن افطر المسافر قضى ان افطر باتفاق كالريض « فعدة من
ايام آخر » ففقهوا الإمصار يجب القضاء على المعنى عليه . مالك يقضي
المجنون وضعف بقوله صلى الله عليه وسلم : وعن المجنون حتى يفيق .
فاختلف الموحنون للقضاء هل الاغماء والمجنون يفسدان الصوم أم لا

مالك ان اغمي عليه بعد أكثر النهار اجزأه وفي اول النهار قضى وضعف
ايضاً فالأغماء والجنون صفة يرتفع بها التكليف وبخاصة الجنون فلا
يوصف بإفطار ولا بصوم إلا كما يقال في حق الميت بطل صومه فالبعض
أوجب تتابع القضاء ومنهم من لا يفتن لم يوجب من خير ومن نديه فالجماعة
على ترك التتابع فسببه تعارض ظواهر اللفظ والقياس فالقياس يقتضى
ان يكون القضاء على صفة المقضي كالصلاة والحج فظاهر « فعدلة من ايام
اخر » إنما أفاد وجوب وجود العدد . قالت عائشة نزلت متتابعات فقط
متتابعات . مالك والشافعي واجهد إن اخرج القضاء حتى دخل رمضان آخر
يجب عليه بعد صيام رمضان القضاء والكفارة . الحسن البصري والنخعي
لا كفارة عليه وسببه هل تقاس الكفارات بعضها على بعض فن لم يجوز
القياس قال قضى فقط ومن اجازه قال كفر قياساً على من تعمّد الفطر في
رمضان لاستهانة بجرمة الصوم في كل بترك القضاء زمنه فلم يثبت عن
الشارع ان للقضاء وقتاً مخصوصاً وعليه فلا قياس بالمحدد الاداء في
الشرع هو المحدود وشذ من قال ان اتصل مرض المريض الى رمضان
آخر فلا قضاء عليه لمناقضة النص فإن مات وعليه صوم . مالك لا صيام
على وليه ولا اطعام إلا ان اوصى بالاطعام وقال الشافعي يطعم عنه وليه
وقوم قالوا لا يصوم أحد عن أحد وقيل يصوم عنه وليه . أبو حنيفة يصوم
وليه فإن لم يستطع اطعم وفرق قوم يصوم وليه في النذر لاني الفرض

وعليه صيام صامه عنه وليه . خرجه مسلم وثبت ايضاً من حديث ابن عباس قال رجل إن امي ماتت يا رسول الله وعليها صوم شهر أفأقضيهام عنها فقال لو كان على امك دين اكننت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله احق أن يقضى . فمن اعتبر الاصول لا يصلي احد على احد ولا يصوم على احد ولا يتوضا على احد قال لا صيام على الولي ومن تمسك بالنص قال بالصيام عليه ومن لم يأخذ بالنص قصر الوجوب على النذر ومن قاس رمضان عليه قال يصوم عنه رمضان ومن اوجب الاطعام فمصيراً الى قراءة « وعلى الذين يطيقونه فدية » ومن خير فجماً بين الآية والاثار . ابن عمر وابن عباس المرضع والحامل ان افطرتا اطعمتا ولا قضاء . ابو حنيفة وابو ثور وابو عبيد عليهما القضاء فقط الشافعي يقضيان ويطعمان وقيل الحامل تقضي ولا تطعم والمرضع تقضي وتطعم وسببه تردد شبههما بين الذي يجهد به الصوم وبين المريض فمن شبههما بالمريض قال عليهما القضاء فقط ومن شبهه بالذي يجهد به الصوم قال بالاطعام فقط ومن شبههما بهما معاً الزم القضاء والاطعام ومن فرق بينهما ألحق الحامل بالمريض وأبقى المرضع مجزوعاً مع المريض والذي يجهد به الصوم ومن أفردتهما احد الحكمين أولى كمن أفردتهما بالقضاء أولى ممن أفردتهما بالاطعام لكون القراءة غير متواترة « وعلى الذين يطيقونه » فالهرم والمجوز أجمعوا على أنها لهما أن يفطرا قال الشافعي وابو حنيفة عليهما الاطعام واستحب مالك الاطعام مدأً عن كل يوم . أنس يحقن حنفتا فقط وسببه قراءة يطوقونه فلم تثبت

في المصحف لشذوذها فمن رأى العمل بها قال الشيخ منهم ومن لم يوجب بها
 عملاً حكم عليه حكم المريض الذي يتأذى به المرض حتى يموت فمن لا يحل
 له الافطار وافطر عمداً بجماع فالجمهور عليه القضاء والكفارة لما ثبت من
 حديث أبي هريرة جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 هلكت قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل
 تجد ما تعتق به رقية قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قل
 لا قال فهل تجد ما تطعمهم به ستين مسكيناً قال لا ثم جاس فأتى النبي صلى
 الله عليه وسلم بفرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال أعلى أفقر مني فما بن
 لآبئها أهل بيت اسرج اليه منا قال فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 بدت أنياباه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك. وشذ قوم فلم يوجبوا عليه الا
 القضاء فقط إما لم يبلغهم هذا الحديث او فهم وامنه غير عزمة فلو كان عزمة
 لوجب ان لم يستطع العتق والاطعام ان يصوم ولا بد إذا كان صحيحاً فلو
 كان عزمة لاعليه ان صح أنه يجب عليه الصيام أن لو كان مريضاً وشذ
 قوم قالوا إنما عليه الكفارة فقط إذ لم يكن في الحديث ذكر القضاء
 فالقضاء المروي إنما هو لمن سجد له الفطر او بمن لا يجوز له الصوم فلا
 نص في قضاء المتعمد كتارك الصلاة عمداً حتى خرج وقتها لكن الخلاف
 فيها شاذ مالك وابو حنيفة والثوري وجماعة من تعمد الافطار بأكل او
 شرب عليه القضاء والكفارة المذكورة. الشافعي وأحمد إنما تلزم في
 الجماع فقط كاهل الظاهر وسببه هل يجوز قياس المفطر بأكل وشرب

المفطر بالجماع فمن زآ أن شبههما واحد وهو انتهاك حرمة رمضان سواهما
ومن رآ أنه انما اغلظ عليه لشدة امر الجماع فالعقاب يوضع لما اليه النفس
أميل فيرتدع وان كانت الشريعة واحدة فالمقصود التزام الناس الشرائع
خياراً عدولاً فما رواه مالك في موطنه إن رجلاً افطر في رمضان فأمره
صلى الله عليه وسلم بالكفارة المذكورة فليس فيه حجة لان قول الراوي
فأفطر نحل فليس له عموم فلم يذكر النوع الذي افطر به فإن جامع ناسياً
فالشافعي وأبو حنيفة لا قضاء ولا كفارة. مالك عليه القضاء فقط وقال أحمد
وأهل الظاهر عليه القضاء والكفارة وسبب اختلافهم في قضاء الناسي
معارضة الظاهر الاثر للقياس وهو تشبيهه ناسي الصوم بناسي الصلاة فمن
أوجبه شبهه بناسي الصلاة فالأثر المعارض له ما خرجه البخاري من نسي
وهو صائم فأكل أو شرب فأتى صومه فإنما اطعمه الله ومطعماه. رفع عن
أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. كن ظن ان الشمس غربت
ثم ظهرت بعد ان افطر وهو مخطئ فلا قضاء عليه فإن قلت الاصل
عدم القضاء حتى يدل دليل فلا دليل فيهما بخلاف الصلاة وان قلنا الاصل
وجوب القضاء حتى يدل دليل عن تركه فقد دل دليل على تركه وانما
أوجبه الاكثر بأمر جديد فمن ألزم القضاء والكفارة على المجامع نسياناً
ضعف فإن تأثير النسيان في إسقاط العقوبات امر ظاهر وسببه الاجمال
في الحديث فإنه لم يذكر عمداً ولا نسياناً فمن أوجب الكفارة في قتل
الصمد نسياناً لم يحفظ اصله مع ان النص انما جاء في التعمد فوجب على

اهل الظاهر الاخذ بالمتفق عليه وهو إيجاب الكفارة على العائد إلى وجود
 دليل على النسي أو الاخذ بعموم رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما
 استكرهوا عليه. حتى يدل دليل على التخصيص فلم يلزم أحد أصله
 وليس في مجمل الأعرابي دليل فإن الشارع لا يحكم قط إلا على مفصل وإنما
 الاجمال في حقنا. مالك وأبو حنيفة إن طأعت الزوج زوجها عليها
 القضاء والكفارة. الشافعي وداوود لا كفارة عليها وسببه معارضة ظهر
 الاثر للقياس فإنه صلى الله عليه وسلم لم يامر بها بالكفارة فالقياس هي كالرجل
 في التكليف فالاول مشدد والثاني مخفف فالكل شرع. الشافعي وأبو حنيفة
 والثوري وسائر الكوفيين مرتبة فالعتق فالصيام فالاطعام. مالك على
 التخخير روى ابن القاسم نذب الاطعام سببه تعارض الآثار والاقيسة فظاهر
 حديث الأعرابي يوجب الترتيب فإنه سأله عن الاستطاعة مرتباً وظاهر
 ما رواه مالك أن رجلاً افطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً
 أنها على التخخير فالصحابة هم أقعد بفهوم الاحوال ودلالة الاقوال فالاقية
 تشبهها بكفارة الظهار أو بكفارة اليمين تارة أخرى لكن اشبهت كفارة
 الظهار أكثر فالترتيب من لفظ حكاية الراوى وإنما استحب مال
 الاطعام قياساً لما كان الاطعام يقوم مقام الصيام كثيراً فاشتبه له أكثر
 غيره وعلى الذين يطوقونه فدية. فلذا استحب لمن مات وعليه صوم
 كذا المال عليه فدية. وتخخير القماس على ظواهر الآثار الذي لا تش

له الاصول . مالك والشافعي يطعمم مداً لكل مسكين . ابو حنيفة لا يجزى
أقل من مدين نصف صاع لكل مسكين فسببه معارضة القياس للآثر
فالقياص تشبيه هذه الفدية من الاذى المنصوص عليها فالآثر ما روي في
بعض طرق حديث الكفارة ان الفرق كان فيه خمسة عشر صاعاً على
الواجب من ذلك لكل مسكين الا أنها دلالة ضعيفة وانما دل على ان بدل
الصيام في هذه الكفارة هذا التدرج . أجمعوا على ان من جامع ثم كفر
ثم جامع في يوم آخر أنه يكفر أيضاً . وأجمعوا على ان من وطى في يوم
واحد مراراً ان عليه كفارة واحدة . مالك والشافعي وجماعة ان وطى
في يوم ولم يكفر ثم وطى في يوم آخر فعليه كفارة لكل يوم . ابو حنيفة
عليه كفارة واحدة ما لم يكفر فالاول مشدد والثاني مخفف وسببه ان من
شبهه بالحدود قبل ان يحد فإن الزاني ولو زنى الف مرة انما يحد واحداً
قال لا تتكرر ومن لا اعتبر انتهاك الحرمة في كل يوم فتعدد فالفرق ان
الكفارة فيها نوع من القربة والحدود زجر محض فإن كان معسراً وقت
الوجوب فهل تجب عليه ان يسر . الاوزاعي لا شيء عليه وتردد الشافعي
فيه وسببه انه مسكوت عنه فيمكن أن يشبه بالديون ومن قال لا قال
لو وجبت لبين له صلى الله عليه وسلم أنه ان قدر كفر وامان افطر بما
لم يجمع عليه انه مفطر كالجماعة فبعضهم يوجب قضاءً وكفارة وبعضهم
قضاءً فقط كالاستقاء وبلغ الحضاة . والمسافر يفطر اول يوم خرج فيه
فان من افطر اول يوم خرج فيه اوجب عليه مالك الكفارة وخالفه سائر

الفقهاء وجمهور أصحابه فإنه تأويل قريب لاستنادة الأمر بوجوده وهو السفر . أبو ثور وجميع من يرى الإفطار بالاستقاء إنما أوجبوا القضاء فقط فمطاء أوجب الكفارة في الاحتجام سببه الخلاف هل هو مفطر أو غير مفطر فمن شبهه بالمفطر أوجب الكفارة ومن لا فلا فلاجل الخلاف في الإفطار وعدمه وجب شبهة تسقط عقوبة الكفارة عند الجمهور وإنما يوجب القضاء . أبو حنيفة من تعمد الفطر ثم طرأ عليه سبب كالحيض لا كفارة عليه وكالصحيح أفطر عمداً ثم مرض والحاضر تعمد الفطر ثم سافر فإنه قد كشف الغيب أنه أفطر في يوم جاز له فيه الفطر ومن اعتبر الاستمانة بالشرع أوجب الكفارة فإنه لم يكن عنده حين الإفطار علم بالإباحة وبه قال مالك والشافعي . فمن شك في الفجر أوجب عليه مالك القضاء فقط وإن أفطر شاكاً في الغروب أوجب عليه الكفارة والقضاء فالجمهور ليس على من أفطر في يوم القضاء عمداً كفارة لعدم حرمة يومه فأوجب عليه قتادة الكفارة . ابن القاسم عليه يومان قياساً على الحج الفاسد واجمعوا على أن من سنن الصوم تمجيل الفطور وتأخير السجود قال صلى الله عليه وسلم : فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر . فالجمهور على أن من سنن الصوم كف اللسان عن اللغو والرفث والخنى . إنما الصوم جنة فإذا أصبح أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن امرأ سئمت فليقل إني صائم . فالرفث عند أهل الظاهر يفطر وهو شاذ فهذا في الصوم الواجب . فالمتفق على الترغيب فيه صيام عاشوراء والخلاف فيه عرفة

وسنة من شوال والغرة من كل شهر الثالث عشر والرابع والخامس عشر
فثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء وامر بصيامه من اصبح صائماً
فليت صومه ومن اصبح ففطر ا فليت بقية يومه . فهل هو التاسع او العاشر سببه
اختلاف الاثر في حديث ابن عباس : اذا رأيت هلال المحرم فاعد فاصبح
يوم التاسع صائماً . قيل له هذا يوم معظمه اليهود والنصارى لما صام عاشوراء
فقال صلى الله عليه وسلم فاذا كان العام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع
فتوفي قبله وسبب اختلافهم في يوم عرفة انه صلى الله عليه وسلم افطر
يوم عرفة وقال فيه صيام يوم عرفة يكفر السنة الماضية والآتية واختار
الشافعي فيه الفطر للعجاج وصيلاً لغيره جمعاً بين الاثر والفعل وخرج ابو
داود النهي عن صيام عرفة بعرفة ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
من صام رمضان ثم اتبعه بشتاً من شوال كان كصيام الدهر . وكرهه
مالك لما لم يثبت عنده الحديث او مخافة اعتقاد وجوبه . وكراه مالك
تحري صوم الغرة مع ما جاء فيها من الاثر مخافة ان يظن الجهال وجوبها
وثبت انه صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثه ايام من كل شهر غير معينتين
قال لعبد الله لما أكثر الصيام أما يكفيك من كل شهر ثلاثة ايام فقال لما
في الآخر لا صيام فوق صيام داود شطر الدهر صيام يوم وإفطار يوم
أخرج ابو داود انه يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس وثبت انه لم يستتم
شهرًا قط بالصيام غير رمضان وأكثر صيامه في شعبان . فحرم اجماعاً صوم
يوم الفطر والاضحى وحرم اهل الظاهر صوم ايام التشريق وقوم

اجازوه وقوم كرهوه وبالكراهة قال مالك لكن اجازة لا تمتنع وهي ثلاثة
أيام بعد العيد من النحر وسببه تردد قوله عليه السلام أيام اكل وشرب
بين ان يحمل على النذر او الوجوب فمن حمله على النذر وافق دليل
الخطاب وهو مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم لا يصح الصيام في يومين يوم
الفطر في رمضان ويوم النحر . فلم يكره مالك صوم الجمعة وكره قـوم
صومه الا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده وسببه اختلاف الآثار فمنها
حديث ابن مسعود وما رأيت يـفـطـر يوم الجمعة وهو ثابت ومنه حديث
جابر أن سائلاً سأل جابراً أسمعتم رسول الله نهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم
قال نعم ورب هذا البيت خرج مسلم ومنها حديث أبي هريرة لا يصوم
أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده خرج مسلم فمن اخذ
بحديث ابن مسعود اجازة مطلقاً ومن اخذ بظاهر حديث جابر كرهها
مطلقاً ومن اخذ بحديث أبي هريرة جمع بينهما وهو الاحوط فالجمهور
على النهي عن صوم يوم الشك على أنه من رمضان لظواهر الاحاديث
التي تفيد تعلق الصيام بالرؤية او بالكمال العدد إلا ما روي عن ابن عمر
فمن الناس من كره تحري يوم الشك للنفل لظاهر حديث عمار من صام
يوم الشك فقد عصى أبا القاسم فمن اجازة لما ورد انه صلى الله عليه وسلم
صام شعبان كله ولما روي لا تتقدموا رمضان بيوم ولا يومين الا ان
يوافق ذلك صوماً كان يصومه احدكم فليصمه . الليث إن صامه على انه
من رمضان ثم وافقه اجزأه بناءً على النية تقع بعد الفجر من تطوع

إلى فرض كالبحج فبسبب اختلافهم في يوم السبت ما روى إن صح : لا
تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم خروجه أبو داود قالوا نسخها
حديث جويرية بنت الحارث دخل عليها صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة
وهي صائمة فقال صمت أمس قالت لا قال تريدن أن تصومي غداً قالت لا
قال فأفطري . وقد ثبت النهي عن صيام الدهر فلم ير مالك به بأساً لعله
إنما علل النهي بالضعف والمرس ذكره قوم صيام نصف شعبان وأجازه
قوم فاحتج من كرهه بما روي عنه صلى الله عليه وسلم لا صوم بعد النصف
من شعبان حتى رمضان . فمن أجازه لما روي عن أم سلمة ما رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم صام شهرين متتابعين الأشعبان ورمضان . ولما
روي عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن شعبان برمضان
أخرجها الطحاوي . وأجمعوا على وجوب نية صوم التطوع وإنما الخلاف
في وقتها فالأمسك الواجب عن المفطرات في الواجب عينه في النفل .
أجمعوا على أن ليس على من أفطر في التطوع لعذر قضاء فإن قطعه لغير
عذر عمداً أو جب عليه مالك وأبو حنيفة القضاء ، الشافعي وجماعة لا قضاء
عليه وسببه اختلاف الآثار روى مالك أن حفصة وعائشة أصبحتا صائمتين
متطوعتين فأهدي لهما طعام فأفطرتا عليه فقال صلى الله عليه وسلم اقضيا
يوماً مكانه . وعارضه حديث أم هانئ في فتح مكة لقد أفطرت وكنت
صائمة قال كنت تتضمين شيئاً قالت لا قال فلا يضرك أن كان تطوعاً .
واحتج الشافعي بحديث عائشة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقلت انا خبأت لك خبيئاً قال اما انى كنت اريد الصيام ولكن قريبه . فهل
 يقاس أيضاً على صلاة التطوع او حج التطوع فأجمعوا على أن من دخل
 في حج او غمرة تطوعاً وخرج منها أن عليه القضاء . وأجمعوا على أن من
 قطع نافلة عمداً لا قضاء عليه وزعم من قاس الصوم على الصلاة أنه أشبه
 بالصلاة من الحج فإن له أحكاماً آخر وإن أفطر في التطوع ناسياً
 الجمهور لا قضاء . وقال ابن عاتق عليه القضاء قياساً على الحج فإلما مالكا
 حمل حديث ام هاني على النسيان ¹⁸⁴ (فمن تطوع) تبرع بالزيادة على الفدية
 أو تطوع تطوعاً (خيراً) من كل طاعة صوماً وصلاة (فهو) التطوع (خيراً) له
 من الإفطار والفدية بأن يعطى أكثر ما وجب بأن يطعم مساكين أو أن
 يطعم الواحد أكثر من مد أو أن يصوم مع الفدية (وأن تصوموا)
 صومكم أيها المرضى والمسافرون والذين يطيقونه (خير لكم) من الإفطار
 والفدية (إن كنتم تعلمون) ما في الصوم من الفضيلة وبراءة الذمة
 فالجواب فالصوم خير فالصوم في السفر خير إن لم تكن مشقة أو رفقة
 اشتركوا في زاد اختاروا الفطار فالصوم عزيزة والاخذ بالعزيمة أولى
 فقوله ليس من البر الصيام في السفر محمول على من يضره ويشق به صام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية رمضانات خمسة تسعة وعشرين
 وثلاثة ثلاثين وافترضه الله بعد الهجرة بثلاث سنين . عن ابن عباس
 رضي الله عنهما بعث الله نبيه عليه السلام بشهادة أن لا إله الا الله فإما صدق
 زاد الصلاة ليلة الاسراء عام أحد عشر من نبوته فإما صدق زاد الزكاة

فأما صدق زاد الصيام فلما صدق زاد الحج ثم الجهاد ثم أكمل الدين. وأول ما فرض الصوم على الأغنياء لأجل الفقراء في زمن الملك صهمورث ثالث ملوك بني آدم وقع القحط في زمانه فامر الأغنياء بطعام واحد بعد غروب الشمس وبإمسائهم في النهار شفقة على الفقراء وإيثاراً عليهم بطعام النهار وتعبداً **وتواضعاً لله** والصوم سبب للوارج في ملكوت السموات وواسطة الخروج من رحم مضائق الجسمانيات وهي النشأة الثانية. قال عيسى عليه السلام إن يابح ملكوت السموات من لم يولد مبرتين فالصوم رابطة لمشاهدة اللقاء: الصوم لي وأنا أجنو به أنا جزاؤه لا حورى ولا قصورى فعلق سبحانه سعادة الرؤية بالجوع. قال لعيسى تجوع ترانى فإن الصوم لا رياء فيه بل هو سر لا يعلم إلا الله لكن بشرط أن يمسك سره وقلبه وزوجته عما سواه تعالى فهو الصوم الحقيقي عند الخواص فالصوم كما يكون للظاهر يكون للباطن فباطن الخطاب يشير إلى صوم القلب والروح والسر فصوم القلب عن مشارب المعقولات وصوم الروح عن ملاحظة الروحانيات وصوم السر صومه عن شهود غير الله فمن أمسك على المفطرات فنهاية صومه الليل ومن أمسك عن الأغيار فنهاية صومه إن يشاهد الحق قال عليه الصلاة والسلام: صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته. فالكساية عند أهل التحقيق عائدة إلى الحق فينبغى أن يصوم ظاهراً وباطناً لرؤية الحق وانظاره بالرؤية « كتب عليكم الصيام » على كل عضو في الظاهر وعلى كل صفة في الباطن فصوم

اللسان عن الكذب والفحش والغيبة وصوم النظر أعني العين عن النظر
 في الغفلة والريبة وصوم السمع عن استماع المناهي والملاهي فقس فصوم
 الروح على نعيم الآخرة ولذتها وصوم السر عن رؤية وجه ود غير الله
 وإثباته « كما كتب على الذين من قبلكم » إشارة الى ان اجزاء الانسانية
 قبل التركيب كانت صائمة عن غير الله كما صامت على المشارب والمآكل
 والمناكح فلما تلطخت الروح بالجسد الترابي هذا صارت الروح متعلقة
 مستدعية للحظوظ الحيوانية والروحانية بقوة امداد الروح وصار الروح بقوة
 حواس القلب متمتعة بالمشارب الروحانية والحيوانية فالآن كتب عليكم الصيام
 وأنتم مركبون « كما كتب على الذين من قبلكم » من المفردات « لعلمكم تتقون »
 من مشارب المفردات والمركبات وتصومون فيها مع استعداد الشراب
 ليفطروا عن مشارب يشرب بها عباد الله إذا سقاهم ربهم شراباً طهوراً
 فيطهرهم طهورية هذا الشراب من دنس استدعاء الحظوظ الحيوانية
 والروحانية « ولكن يريد ليطهركم » فلما افل كوكب استدعاء الحظوظ
 طلعت شمس اللقاء من مطلع الالتقاء فحينه يتحقق انجاز ما وعد سيد
 المرسلين . للصائم فرحتان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاء ربه . فأيام
 الدنيا قليلة أياما معدودات فصومكم في أيامكم القلائل معدودة متناهية
 وثواب صومكم في أيام غير معدودة ولا متناهية فلا يهولكم سماع ذكره
 قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا حلوف فيم الصائم اطيب عند
 الله من ریح المسك وقال إن في الجنة باباً يقال له باب الريان يدخل منه

الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه احد غيرهم وقال من صام رمضان
 ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ومن قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً
 غفر له ما تقدم من ذنبه ، من فطر صائماً كان له مثل اجره . غير انه لا
 ينقص من اجر الصائم شئ ، فصوم الطريقة الامساك عما حرم الله والافطار
 بما اباح واحل فصوم الحقيقة الامساك عن الاكوان والافطار بحمل الله
 (شهر رمضان) علم على هذا الشهر الذي فرض صومه فالشهر من الشهرة ¹⁹⁵
 ورمضان من الارتماض لا احتراق الذنوب فيه أو جاء وقت نقل الاسماء
 من اللغة القديمة وقت الحرور بما يحذف المضاف الاول للعلم به . من ادرك
 رمضان فلم يغفر له مبتدئ وخبره بعده أو ذلك شهر رمضان خبر لمبتدئ
 محذوف أو بدل مما قبله (الذي انزل فيه القرآن) جملة من اللوح المحفوظ
 الى السماء الدنيا ليلة القدر ثم تنزل منجماً الى الارض وقيل ابتدئ فيها
 انزاله وقيل انزل في شأنه القرآن وهو « كتب عليكم » قال صلى الله عليه
 وسلم نزلت صحف ابراهيم اول ليلة من رمضان وانزلت التوراة لست
 والانجيل لثلاث عشرة والقرآن لاربعة وعشرين . رواه احمد وغيره
 يزوي ان جبريل نزل على آدم اثني عشر مرة وعلى ادريس اربع مرات
 وعلى ابراهيم اثنين واربعين مرة وعلى نوح خمسين مرة وعلى موسى
 اربعمائة مرة وعلى عيسى عشر مرات وعلى محمد صلى الله عليه وسلم اربعة
 وعشرين ألف مرة . وقرأ ابن كثير القرآن بنقل حركات الهمزة الى الزا
 وحذف الهمزة فأنزله جبريل نحو ما في ثلاث وعشرين سنة على حسب

المشيئة ويحتمل انه تعالى ينزل كل سنة الى سماء الدنيا ما يحتاجونه في سنتهم فيكون التعيين نوعياً لا شخصياً (هـدى) أي هادياً للناس الى سواء الطريق بما فيه من الاعجاز وغيره وهو آيات ووضوحات مما يهدي الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل مما فيه من الاحكام والحكم (وبيئات من الهدى والفرقان) فالهدى اما جلي واما خفي فذكره اولاً مجمل ثم اتبعه مبيناً بأنها الايات الواضحات تفرق بين الحلال والحرام والحق والباطل فالبيان بعد الاجمال أو وقع في النفس انه هدى بل هو بين من الهدى وهو في غاية المبالغة وهو عطف تشريف فالقرآن لغة من القراء وهو الجمع واصطلاحاً اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته للاعجاز بأقصر سورة منه. اشتمل رمضان على ثلاث مزايا وجوب صومه ونزول القرآن فيه ووجود ليلة القدر به «إنا أنزلناه في ليلة مباركة» فأملأه جبريل الى السفارة فيكتبوه في الألواح ووضع في بيت العزة من السماء الدنيا ثم ينزل على عدد الرسالة بحسب الوقائع فهو املاء ابتداءً وتلقاه من السفارة انتهاءً فالحكمة مفرقة تثبيته في قلبه وتجويد الحمد الجبج على المعاندين وزيادة إيمان المؤمنين «وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً، وإذا تلايت عليهم آياته زادتهم إيماناً، وقرآننا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً» فاليلة القدر تكون في رمضان وغيره والغالب في رمضان وفي العشر الاواخر وكونها في

الاوتار اكثر خصوصاً ان صادف الوتر ليلة الجمعة فإذا علمتم فضيلة الش
 (فمن) كل فرد من افراد من (شاهد) حضر موضع الإقامة من مصر
 قرية حال كونه (منكم) من المكلفين (الشهر) أى في الشهر دون المفعول
 فإن المسافر والمقيم يشهدانه فإن كان المراد الايام فمن حضر بعض الايام
 او الهلال شهد علم بما ثبت من رؤية الهلال عنده (فليصمه) أى في
 الخطاب على سبيل الوجوب للبالغ العاقل الغير المعذور فهذه الآية نسخها
 التخيير الذي كان في اول الاسلام بين الصوم والافطار والفداء (ومر
 كان مريضاً او على سفر) فأفطار (ف) عليه (عدة من ايام اخر) قضاءً فمعه
 على في وإنما اعاد تخيير المريض والمسافر فإنه خير اولا المقيم الصحيح ثم
 نسخها بـ «فليصمه» وأفرد تخيير المريض والمسافر ترخيصاً في الافطار
 (يريد الله بكم اليسر) وهو التسهيل فله الحمد على احسانه لهذه الامة
 حيث اباح للمريض والمسافر والحامل والمرضع من افراد المريض وأزال
 عن هذه الامة الاصر الذي كلف به من قبلنا فلو ذنبنا او رجعنا الى اصنامنا
 العدم ما أدينا حقك يا ربنا (ولا يريد بكم العسر) فلا يجدد عليكم المشقة أبداً
 في جميع الامور مشقة بالصوم في المرض والسفر لغاية رافته وسعة رحمة
 فاليسر اسم الجنة لاشتغالها على كل يسر والعسر اسم النار لاشتغالها على كل
 عسر يريد الله بصومكم ادخال الجنة من باب الريان ولا يريد بكم ادخال
 النار ما يفعل الله بعد انكم ان شكرتم وآمنتم فاليسر في الدنيا الترقى الى
 الملكية الروحية والدخول الى اليقظة والمعرفة فاليسر البقاء مع البشرية

والحيوانية والاتصاف بأوصاف البشرية الطبيعية والنفسانية فاليسر في
 الآخرة الجنة والنعمة والقربة والوصلة والرؤية فالعسر فيها هو الجحيم ودركاتها
 يريد بكم اليسر مع عسر التكليف وبلايا الدنيا فانظروا في امتثال الاوامر
 الى اليسر الابدي ولا تنظروا الى عسر الدنيا فإنه متاع قليل كمن اعطاه
 الطبيب دواءً مراً للصحة فلا ينظر الى حالة الشراب ولا ينظر حالة تعقبها
 فالالف واللام في اليسر والعسر تفيد العموم فأفادت أن الله لا يأمر بعدم
 الوسع لا يكلف الله نفساً إلا وسعها وتمسكت المعتزلة بها بأن الله يوقع ما
 لا يريد فاستبدلوا بالمريض إن صام فإن الله لا يريد له وقد وقع وهو باطل
 بأن اللفظ لا يأمر به وإن اراده فكل كأن مراد الله ولا يأمر الا باليسر
 فجاز أن يريد ولا يأمر جاز أن يأمر ولا يريد فهو الفاعل لما يريد (و) أما
 أمرتكم بقضاء العدة (لتكملوا العدة) عدد شهر رمضان بقضاء ما افطرتكم
 بسبب مرضكم واسفاركم وانما علمناكم كيفية القضاء بقولي من ايام اخذ
 متابعاً وغيره (لتكبروا الله) لتعظوا الله حامدين له (على ما هداكم)
 هدايته اياكم الى طريق الخروج عن عهدة التكليف وانما رخصنا لكم
 بالافطار (لعلكم) لكي (تشكرون) الله على هذه النعمة باللسان والقلب
 والبدن فتكبرون الله عند الاهلال فرحاً بتمام الصيام والعبادة يوم العيد
 ولتكبروا الله يوم العيد بالصلاة والفرح وبزكاة الفطر وبالفرح بالله
 حيث أعتقكم بشهره من النار وفي الحديث : من حانظ على ثلاث فهو
 ولي الله حقاً ومن ضيعهن فهو عدو الله حقاً الصلاة والصوم والغسل من
 ع (مقاصد)

الجنة . ان الجنان يشتهقن إلى أربعة نفر صائمي رمضان وتلي القرآن
وحافظ اللسان ومطعمي الخيران وان الله يغفر للعبد المسلم عند افطاره
مشى اليه رجلاه وما قبضت عليه يده وما نظرت اليه عيناه وما سمعت
اذنائه وما نطق به لسانه وما حدث به قلبه . اذا كان يوم القيامة وبعد
من في القبور أوحى الله الى رضوان اني اخرجت الصائمين من قبورهم
جائعين عطاشين فاستقبلهم بشهواتهم من الجنان فيصبح ويقول ايها الغلام
والولدان عليكم بأطباق من نور فيجتمع أكثر من عدم الرمل وقطرات
الامطار وكواكب السماء واوراق الاشجار بالفاكهة الكثيرة والاشربة
اللذيذة والاطعمة الشهية فيطعمهم من لحي منهم ويقول « كلوا واشربوا
هنيئاً بما أسلفتم في الايام الخالية » وقال صلى الله عليه وسلم : رأيت ليلة
المعراج عند سدرة المنتهى ملكاً لم أر مثله طويلاً وعرضاً طوله مسيرة
الف الف سنة وله سبعون الف رأس وفي كل رأس سبعون الف وجه
وفي كل وجه سبعون الف لسان وعلى كل رأس الف ذؤابة من نور
وعلى كل ذؤابة الف الف لؤلؤة معلقة بقدرته الله تعالى وفي جوف كل
لؤلؤة بحر من نور وفي ذلك البحر حيتان طول كل حوت مقدار مائتي
عام مكتوب على ظهرهن لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك الملك واضع
احدى يديه على رأسه والاخرى على ظهره وهو في حظيرة القدس
فاذا سمع اهتز العرش لحسن صوته فسألت عنه جبريل فقال هذا ملك
خلقه الله تعالى قبل آدم بألفي عام قلت اين كان هذا الى الغاية فقال

ان لله مرجأ في الجنة عن يمين العرش فكان هو فيه قامراً في ذلك المكان
أن يسبح لك ولا أمتك بسبب صوم شهر رمضان فرأيت صندوقين
بين يديه على كل صندوق الف قفل من نور وسألت جبريل عن
الصندوقين فقال سل منه فسلته فقال ان فيهما براءة الصائمين من أمتك
من عذاب النار طوبى لك ولا أمتك. فلا بد من التمسك ليعتبر للعبد الذي
فعله لله ومن عوائده. فالترأويح سنة مؤكدة واطب عليها الخلفاء الراشدون
وقال عليه الصلاة والسلام: ان الله فرض عليكم الصيام وسنت قينامه
فقد صلاها صلى الله عليه وسلم واجتمع عليه الناس ثلاث ليال ولم يأمروهم
فخاف أن تفرض فتركها في المسجد فلما تولى عمر ورا كل واحد يصلي
سنة رسول الله وحده أو مع طائفة قليلة في المسجد وعلم أنه إنما تركها
مخافة أن تفرض فزالت العلة وأمر الناس أن يجتمعوا على إمام واحد
فاجتمعوا فاستحسنه فقال نعمت البدعة هذا فسموها البدعة باعتبار أبي بكر
لم يفعلوه ومدحوها باعتبار فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما
أظهره رسول الله في الجماعة سنة فهي سنة نبوية أحياها عمر لا أنه أحدثها
فهي سنة لا بدعة مستحسنة فإن ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
ممن لا يسمى سنة كخلق رأس فقد خلق لنسك من الرأس قبل النبوة وبعدها
فكل سنة أقام مكة خلق فيها الحج وعمرة وخلق ليلة الهجرة أربعاً فأقرت
الصحابة المغرب على خلق الرأس دائماً مشبهين دائماً بالحجاج فكل من
رأسهم تذكر كأنه في نسك ورا فعل رسول الله عند خلق رأسه فهو

سنة لا بدعة فبعض الامة يكون على مقتضى عادته وعادة قومه صلى الله عليه وسلم وطائفة تكون خيوشاً له حالة احرامه فيتذكر فيهم الرسول حالة الفراغ من النسك وتقبيل يدي الرحمان فما ابدعها وارشفها سنة خلافا لمن يبدع بحلق الرأس لغفلته عن بواطن السنن فالحيي من محبي مامات أو قل فالمستن من استنبط في الشرع طريقة حسنة تنفع بها الناس وكان صلى الله عليه وسلم : يبشر أصحابه بقدوم رمضان قد جاءكم شهر رمضان شهر مبارك كتب الله عليكم صيامه تفتح فيه ابواب السماء وتغلق فيه ابواب الجحيم وتغل فيه الشياطين وفيه ليلة خير من ألف شهر من حرم خيرها فقد حرم . وهو اصل لتمنئة الناس بالشهور والاعياد بعضهم قال صلى الله عليه وسلم : من بقي اخاه عند الانصراف من الجمعة فليقل تقبل الله منا ومنك . وروى من حقوق الجار مرفوعاً : ان اصابه خير هنأه او مصيبة عزاه او مرض عاداه ، من فطر صائماً كان له مثل اجره من غير أن ينقص من أجر الصائم شئ . عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم خيار امتي في كل قرن خمسمائة والابدال اربعون فلا الخمسمائة ينقصون ولا الاربعون ككلمات رجل ابدل الله مكانه رجلاً آخر يعفون عن ظلمهم ويحسنون الى من اساء اليهم ويتواسون فيما آتاهم الله ، من اشبع جائعاً أو كسى عرياناً أو آوى مسافراً أعاده الله من أهوال يوم القيامة . سأل جماعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرئتم كتابنا فتناسجيه ام بعيد فتناديه فأزل الله (وإذا سألك عبادي عني فابني) فقل لهم

إني قريب « ونحن اقرب اليه من حبل الوريد » وهو تمثيل لكمال علمه
بأعمال العباد وأقوالهم وإطلاعه على أحوالهم قبل وجودهم فضلا عما بعده
بحال من قرب مكانه منهم ووجه الاتصال الآيتين أنه لما أمرهم بمرمضان
عقبه بأنه مطلع وقريب منهم ليخلصوا في أعمالهم فلا يرون إلا وجه ربهم
في أعمالهم وإن ما سواه بعيد عنهم وهو القريب لا غير فالكل وإن كان
إياك بعيد لا ينفع بذاته ولا يضر فالحق إنما هم أسباب الله ووسائطه
وظروفه فالكل تحت قهر الله وحيطة ملكه وإرادته فلا يخرج جوهر
ولا جرم ولا عرض عن إرادته فلفظ القريب استعارة تبعية تشيلية فامتنع
أن يحمل على القرب المعتاد للحسوسيات فإنه محال بل قرب حقيقي عند
أهل الحقائق وتمثيل عند أهل الاصطلاحات فإن وجود ماسوى الله في
الحقيقة كظل طارئ عن عدميته فالنور ذاتي الوجود واجب حقيقي
أصلي بغيره خيال ظلي هبائي عينه «النور» وأوجده وبه ومعه ظهر وفيه
وهي ظروف ربانية لا تعقل ماهيتها فلا «النور» ما ظهر الظل فالنور ركنه
وبه قام وتميز فلا يتصور وجود ظل إلا بالنور ولا يدرك إلا بالنور
في النور فالنور قريب من الظل قرابا شرعيا غير معقول وإنما اثرناهم أن
الظل بقبضة أصابع يد النور الحقيقي من غير قياس على شيء بل فرض
الامثال لا غير فقل الله قريب مني ولا تقل إني قريب منه إطلاقا
أطلقه « ليس كمثله شيء » هو الأول والآخر والظاهر والباطن « فما
بدو إلا بحجر ثلج أوله ماء اسم الله وقوته بظاهره وآخره ماء وأولاه

قبل وجود ماء سراية اسماء الله في حقائق مراتبه في خلقه فهو الحق وغيره
 باطل لولا فضله وامساكه وتعيينه فضلا لما رؤي ولا خيل ولا شخص
 لكن تفضل بتنزلاته في مراتب اسمائه فأوجد ما اراد على نحو ما اراد
 فلا يحجره العقل ولا يقيد ولا يطلق بل العقل هو المقيد والمطلق
 والمحجور على نحو علم ربه فلا يدرك الله على الاحاطة ابدأ ولا يوصل
 بالحاسة على كيفية المحسوسات فيرى في الآخرة لا على وجه الاحاطة
 ولا بوجه المحسوسات العرفية بل حتى تندق المراسم بالمراضخ الجلالية
 بسيف البلاء الالهى في نطم البرازخ الاخرية فيعيدة إعادة لا تشبه
 هذه صفة ومعنى وضعفاً فيتعلى لهم بعد ان طحن ناسوتهم حتى
 يصيرهم جبروتاً فيرونه بأعين الجبروت والمكوت بعد طحن الناسوت
 وتبدلها بعالم يشبه الجبروت وهو عالم اللطائف والخفاء والاخفى يعلم
 السر واخفى منه فلا ذرة من ذرات العالم الا ونور الانوار محيط بها قاهر
 عايمها قريب منها اقرب من وجودها اليها لا مجرد العلم فقط ولا معنى العلم
 الصنع والايجاد فقط بل بضرب آخر لا يكشف المقال عنه غير الخيال مع
 ان التعبير عن ذلك يوجب شناعة الجهال

رمزت اليها حذار الرقيب ❀ وكتمان سر الحبيب حبيب

إذا ما تلاشيت في نوره ❀ يقول لي ادع فاني قريب

وإن سألوا أين كان ربنا ❀ يصح الجواب باني قريب

وان سألوه هل يسمع دعاءنا يصح الجواب باني قريب ان سألوه كيف

ندعوا لصح الجواب بأني قريب أرفع صوت أم بياخفائه وان سألوهم هل
يعطينا مطلوبنا صح الجواب بأني قريب وان سألوهم اذا أذنبنا ثم تبنا فهل
يقبل الله توبتنا صح ان يحجب اني قريب بالنظر اليهم والتجاوز عنهم قال
صلى الله عليه وسلم : هو بينكم وبين اعناق رواحلكم . فوجه التحرير
والتحقيق ان اتصاف الممكنات بوجودها لما كان بإيجاد الصانع وهو
كالمتوسط بين ماهياتها ووجوداتها فيكون اقرب الى ماهية كل ممكن من
وجود تلك الماهية اليها بل ماهية كل شيء انما صارت هي هي بمجعل الصانع
حتى ماهية الوجود فيه صار الجوهر جوهرًا والسواد سوادًا والعقل عقلاً
والنفس نفساً فالصانع اقرب الى كل ماهية من تلك الماهية الى نفسها
فاستصحاب المكان لا يوجب الافتقار الى المكان فقوله « واذا سألك
عبادي عني » يدل على أن السؤال عن الذات وقوله « اجيب دعوة الداعي »
يدل على انه على الصفات فمعناه اما ان يسئل عن ذاته ليتعلم كيفية التخاص
فانه عالم يسأله جاهل مع قطع النظر هل يجوز التشبيه أم لا بل يتعلم من
علمه ربه واما عن صفاته هل يسمع دعاءنا وهو الذي طابق الجواب او
عن أفعاله اذا سمعنا فهل يحيبنا وهل أذن ان ندعوا بجميع الاسماء او بأسماء
متعينة فقط وهل نسئله كيف شئنا او الإعلى وجه معين « ولا تجهر
بصلواتك ولا تخافت بها » فنحن عند أمر ربنا فغلبنا يا رسول الله فإننا
لا علم لنا الا ما علمتنا مما علمك ربك فنحن أمثك عند أمرك فالكل داخل
في قوله الآية قال ابو موسى الاشعري لما توجه رسول الله إلى خيبر اشرف

الناس على واد فرفعوا اصواتهم بالتكبير لا اله الا الله والله اكبر فقال صلى
الله عليه وسلم اربعوا على انفسكم اذكركم لا تدعون اصم ولا غائباً انكم
تدعون سمياً قريباً وهو معكم [قلت] وهو يريد اخفاء الجيش حتى
يفجأ خبير بدليل جاء محمد والجميس فتختلف المشارب والمقامات واللائق
بحال اهل الغفلات الجهر لقلم الخواطر والمناسب لاهل الحضور الخفاء
والمناسب لاهل المعايينة الهمس وهو اخفى من الخفي فمن اعتقد بعد ربه
منه وأنه يسمعه برفع صوته حرم وجهل وعلم المناط فهذا السؤال من
الصحابة لا يقتضي جهلهم بل يقتضي علمهم وطلب دخولهم على العرائس
العرفانية ببركة نبينهم وفي أيامه سجدوا وعرفوا وبرئوا وشرّبوا فانهم
علموا بأن الله منزلة عن القرب والبعد الحسيين فانهما من صفات الاجسام
فالله منزلة عنها فبسبب قوة علمهم وعقولهم حارت عقولهم فيه فإن مقتضى
إحاطته بخاقه وتصرفه فيهم كيف شاء يوصف بالقرب ومقتضى تنزهه
عن صفات الحوادث جميعها يوصف بالبعد لان صفاته توقيفية فالمستول
عنه القرب والبعد المعنويان لا الحسيان وإلا لدمهم عليه ولم يصفهم اليه
بقوله عبادي تشریفاً لهم فكون الله قريباً وصف ذاتي لا ينفك عنه ألا
وأبداً وإنما نقول قريب بعلمه وقدرته وإرادته وسمعه وبصره بالصفات
وإن كان الصفات لا تفارق الذات إبعاداً لفهام الضعفة القاصرين عن
توهم الحلول فيقع في الحيرة فأما من اتقى عن شهود نفسه بجوده فلم
يشهد إلا الله فقد زال عنه الحجاب فلا حيرة عنده إذ لم يشهد غيره كمن

شاهد في الظل النور فقط وهو الفناء أو شاهد الظل بعد النور فشاهد
المتجلى والمتجلى فيه وشاهد المرآة والمتجلى فيها وشاهد نفسه الباصرة الناظرة
للصانع والمصنوع فهو المقر العارف لا يشغله الحق المتجلى في المظاهر ولا
الخلق المتجلى فيه ومنه نفسه بل يجمع بين رؤية نفسه صاحب المرآة التي
هي ذاته الباطنية وبين ماهية مرآته وبين المتجلى سبحانه بعد أن غيبه
الله وسلب حراره وقوته وغيبه وأفناها وتجلي فيه بصفاته فأزال الحجاب
وأراه بفضله الحقائق يبصرها بصلته ربه لا بحاسته لا ضحلا لها حالته ونفوذ
نور الحق في ماهيته على حالة لا تعرفها العقول وانما تتميز في سوق
المقربين المبينين ما بينه الله بقوله « فإني قريب » فإنه لم يقاس حتى افناه
واصحاه وقواه وعلمه وادمج فيه بجمار كل حقيقة من حقائق سلم اهل
الاذواق بعد ان افنى مراسمه واسمكه بقوة اسمه الحي القيوم في حياة
أبدية سرمدية فمن تجلى فيه باسمه الحي تجلى فيه بلوازم الحياة ضد الممات
ومن تجلى فيه باسمه الحي جبي حياة معنوية لا موت له ولا فوت بل
يتبعه باسمه القيوم وهو مقام النيابة عن الله في التصريف باسم القيوم فملك
الله من حيث هو ملكه في قبضة يد الحق فلم يخلق الله من أقدره على ان
يحقق ببصره وبصيرته في صدفة الملك من حيث هي صدفة وهي الحقيقة
المحمدية فضلا ان يخرج فضلا أن يدرك كيفية القبضة فضلا أن يدرك القابض
تمالي فاعذر نفسك أيها العقل فإنك ضعيف خلقت من عجل ومن جهل
إنك ظلموم جهول فلا تزال القشر إلا بعد اضمحلال رسومك . ياد اورد

خل نفسك وتعال فسبحان البعيد عن الادراك الداني بالمرتبة على خلقه
 العلم بعدم الادراك ادراك « ألم تر إلى ربك كيف مد الظل » بسط
 الوجود على سطح العدم الذي هو أصله فكل شيء يرجع إلى أصله « ولو
 شاء لجعله ساكناً » هامداً باقياً في عدميته فلا يرى ولا كان من يرى ويعقل
 فسبحانك أيها الموجد مع استغنائه غنا والمتجلى فينا ببحور معائب
 الايمان بالغيب فأنت غيب لا تعلم إلا بالغيب ولا يعجزك ما اردت ان
 تتفضل به علينا إنك الوهاب (وإذا نسألك عبادي غني) ¹⁸⁶ أين أنا (فإني قريب)
 وإن قالوا لك أين ربنا فإني قريب وإذا قالوا لك في أي ساعة ندعوه فإني
 قريب وإذا قالوا لو علمنا أي ساعة ندعوا فنزات وإذا قالوا إلى أين ندعوه
 (فإني قريب اجيب دعوة الداعي إذا دعان) تقرير للقرب المجازي وهي
 الحالة المشابهة بالقرب المسكني بإنالته ما سأل وهو تمثيل لكمال علمه بأفعال
 العباد فرمما يقول من لا عوم له في ساحة الحقائق فضلاً أن يعوم في عينيه
 بحورها وأسواقها نرى كثيراً يدعوه ولا يستجيب له فجوابه انهم اختلفوا
 في معنى الآية وهو رحمة توسعة لسوق الحقائق لا غير أطيعوني استجب
 لكم « اجيب » طاعة المطيع بالثواب ومنه الاستجابة على وفق ما طلبها
 وقيل خاص « اجيب دعوة الداعي » ان شئت فلا اسئل عما افعل
 « فيكشف ما تدعون إليه ان شاء » او اجيب ان وافق القضاء او اجيبه
 ان كان خيراً له او اجيبه ان لم يسئل محالاً ما لم يدع بإثم او قطيعة ربحه
 او يستعمل فيقول يا رب دعوتك فلم ارك يستجيب لي فيجيبني عند ذلك

فيدع الدعاء او اجيب اسمع فليس في الآية اكثر من اجابة الدعوة
فإعطاء الأمانة ليس بمذكور فيها وقد يحيب السيد عبدا ولا يعطيه
والوالد ولدا فالاجابة كائنة وهو في الحقيقة نفس العطاء حيث أخرجه
من ظلمة العدم الى النور الوجود ولا سيما ان انضم معه اشراق التوحيد
وبدور الصفات ونجوم الاسماء وشتاء الايمان ونبات الاعمال وثمار
الحسنات وخزن القبول وحظوة القدس فهو نفسه « اهدنا الصراط
المستقيم ، فاستقم كما امرت » فمن اعطيه وحرم سوق الكفر وسوم
المخالفات وتحفة البلايا وسوق الانكسار وروح اليقين وثاج برود
الاستسلام فأي عطاء لم يعط وكيف ارحمك بما ارحمك به وهو تمصيري
اياك لما ارقى لك به الدرجات اكرها وجبرا وإجبارة فاعطاء من الله
عطاء والمنع منه لانه يمدك من خضرته عطاء فأي نعمة يطالبها العبد
المومن فلم يعطها لو كان منصفاً فلو أمسك عنه هواً دقيقة واحدة اتم
أضره والتحق بالجوامد فلا يحيب الله دعاء عبدا المومن أبداً فإن قدر
عين ماطلبه أعطاه والا ادخر له أحسن منه في الآخرة واياك أيها العبد
من سوء الظن بربك فإنه معطاء خلاق على الدوام فالطبيب اذا منع
المريض من شيء يضره فهل منعه أو أعطاه بل أعطاه قال صلى الله عليه
وسلم : ما على وجه الارض مسلم يدعو الله بدعوة الا أتاه الله اياها أو كف
عنه من سوء بئس ما لم يدع بائس أو قطيعة رحم وربما يعطيه في الوقت
وربما يؤخره بحجة في سماع تضرع عبدا فهذا هو عين العطاء ايضاً وربما

يعجل حاجة من لا يحبه لانه ينفض صوته. فالدعاء له آداب وشروط
 وهي أسباب الاجابة فإن توفرت أجاب في الوقت الذي ينبغي كيف
 ينبغي بما ينبغي لا كيف ينبغي العبد فإنه لم يعلم الحقائق على ما هي عليه فمن
 أخل بها فهو المعتدى في الدعاء فلا يستحق الجواب : إني لاستجيب من
 قلب لاه. (فليستجيبوا لي) بالامان والطاعة كما اجيبهم اذا دعوني لمهماتهم
 يقال اجاب اذا اجابه على مقتضى طلبته ام لا واستجاب على مقتضى طلبه
 فأمر بالاستجابة على مقتضى أمره فقط وجوبا حتما فإنه غالب (وليؤمنوا)
 أمر بإنشاء الايمان من المكلفين الذين بلغتهم الدعوة منه على أيدي رسوله
 وبأثبات لمن آمن ودام عليه فلا استجابة الا بقياد والاستسلام والايمان
 عبارة عن صفة القلب وقدم الاستسلام على الايمان إشارة الى أنه لا يصل
 الى نور الايمان الا بالطاعات بالأعمال الصالحات اني اجيبك مع اني غني
 عنك فكيف لا تحبني وانت محتاج الي من كل الوجوه فما أعظم هذا
 الكرم فخذ الدعاء استدعاء العبد ربه جل جلاله العناية والاستعداد
 والمعونة . قال بعض الظاهريين لا فائدة في الدعاء لان المطاوب ان كان
 معلوم الوقوع لا بد منه وإلا فلا فإن الإقذار سابقة والاقضية جارية
 وقد جف القلم بما هو كائن . فالدعاء لا يزيد فيها شيئا ولا ينقص ولان
 المقصود ان كان من مصالح العبد فالجواد المطلق لا يخل به وإن لم يكن
 من مصالحه لم يحز طلبه ولان أجل مقامات الصديقين الرضى بالقضاء
 وإهمال حظوظ النفس والاشتغال بالدعاء ينافي ذلك ولان الدعاء شبه

بالامر والنهي وذلك خارج عن الادب ولهذا ورد في الكلام القدسي
من شغله قراءة القرآن عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين
لكن هو قرينة وسبب من جملة الاسباب فما ذكره حقيقة صحيحة
لكن يسام في سوق الحقائق فالدعاء شريعة « اهدنا الصراط
المستقيم آمين » فالرسول أكثر الناس دعاء فله كان أكثر الناس عبادة
« ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب » فلم تكف إلا
بالشريعة كالصلاة فإن الله تعالى غني عن عبادتنا وصومنا فهو متقدس
ومتعال بنفسه فلا يحتاج الى من يقدره لكن اظهر الشريعة وجعلها حبلًا
بينه وبين عبده فمن حل يذلل من الشريعة متناقطع عن ربه ويرمى في
حيطات الاهمال فالدعاء مأمور به شريعة إظهاراً للعبودية والقلب عالم
بأن الحقائق لا تتبدل بصلاة وبغيرها لكن كل ميسر لما خلق له « كل
يعمل على شاكلته » فمن اراد ان يترك الدعاء لاجل الحقيقة كمن اراد ان
يلد بغير جماع اتكالا على الحقيقة وكن ترك الأكل والشرب حتى يموت
فيعذبه الله بنار لا حيث نزع يده من الشريعة وكن ترك الدعاء اتكالا على
الحقيقة فهو حرام وقول ابراهيم عليه السلام عليه بحالي يعني عن سؤالي مقام
الهمس يحرم فيه تحريك الشفتين بالذكر وهو محل انعمت فيه الاسباب
والوسائل وهو حال فلو سأل لكتفي لكن أخذه الله حينه حال المجاذيب
اليه فأرأه فاعليته وغيبه عن حبله ساعة حتى امضى ما اراد كما اخذ ايوب
وأسكره وهيمه في حبه حتى فعل فيه ما اراد وحرم عليه الدعاء حتى

أظهر فيه ما أراد فأطلق لسانه بـ « رب اني مسني الضر وانت ارحم
 الراحمين » فقال له « اركض برجلك » فركض فبرئ وكما اخذ وجذب
 اليه عبده يونس وامسك لسانه عليه حتى اراه ما اراد ان يريه من
 عجائب اسرائه في عوالم الناسوت ثم اطلق لسانه بالتسبيح والدعاء فأخرجه
 بسبب دعائه وكما قال لنبيه « قل اعوذ برب الفلق قل اعوذ برب الناس »
 فأفهمه بالشرعية والاسباب اظهاراً لسر قدره وهو ربط المسببات بالاسباب
 فلو لا الواسطة لذهب المتوسط فهذا سوق الواح المحو التي نزلت الشرائع
 على مقتضاها واما بساط جف القلم بما هو كان فمن بساط اللوح المحفوظ
 الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بوساطة الواح المحو التي هي عين الصراط
 المستقيم فمن ترك الدعاء غضب الله عليه فهو مخ العباداة الا ان اللسان
 يطلب اظهاراً للعبودية موقناً الاجابة مع استسلام العقل بما جف به القلم
 لكن لو لم يرد ان يستجيب له ما حرك شفيعه به فله الحمد فلذا قل جمهور
 الفقهاء ان الدعاء من اعظم مقامات العبودية وهو شعار الصالحين وذائب
 الانبياء والمرسلين والقرآن ناطق به وبصحته عن الصديقين والاحاديث
 مشحونة بالاحاديث المشتملة على انواع الادعية فلا مساع للانكار ولا
 مجال للعناد فالسبب العقلي فيه ان كيفية علم الله وقضائه وقدره غائبة عنا
 وعن العقول فالحكمة الالهية تقتضي ان يكون العبيد معلقين بالرجاء
 والخوف الدين بهما تتم العبودية وبهذا الطريق صححنا القول بالتكاليف
 مع الاعتراف باحاطة علم الله وجريان قضائه وقدره في الكل وما روي

عن جابر انه جاء سراقه ابن مالك بن جشم فقال يا رسول الله بين لنا ديننا
 كأنا خلقنا الآن فقيم العمل اليوم أفى ما جفت به الاقلام وجرت به المقادير
 أم فيما يستقبل قال بل فيما جفت به الاقلام وجرت به المقادير قال فقيم
 العمل قال اعملوا فكل ميسر لما خلق له وكل عامل بعمله منبه على ما قلنا
 فإنه تعالى اعلقهم بين الامرين رهيبهم بسابق القدر ثم رغبهم في العمل ولم
 يترك احدا الامرين للاخر فكل ميسر لما خلق له يريد أنه ميسر في أيام حياته
 للعمل الذي سبق به القدر قبل وجوده الا انك تحب ان تعرف الفرق
 بين الميسر والميسر كى لا تفرق في لجة القضاء والقدر وكذا القول في
 باب الرزق والكسب فالحاصل أن الاسباب والوسائط والروابط معتبرة
 في جميع امور هذا العالم ومن جملة الوسائط في قضاء الاوطار الدعاء
 والالتماس كما في الشاهد فلعل الله تعالى قد جعل دعاء العبد سبباً لبعض
 مناجحه وعاليه فلا بد أن يدعو فتترك الاسباب معصية والاتكال عليها
 كفر حتى يصل الى مطاوبه ولم يكن ذلك خارجاً عن قانون القضاء السابق
 وناسخاً للكتاب المسطور ومن فوائد الدعاء اظهار شعار الذل والانكسار
 والاقرار بسمة العجز والافتقار وتصحيح النسبة العبودية والانغماس في
 غمرات النقصان الامكاني والافلاس ذروة الترفع والاستغناء الى حضن
 الاستكانة والحاجة والفاقة ولهذا ورد: من لم يسئل الله يغضب عليه فإذا
 كان الداعي عارفاً بالله وعالمًا بأنه لا يفعل إلا ما وافق مشيئته وسبق به
 قضاؤه وقدره ودعى على النمط المذكور من غير ان يكون في دعائه حظ

من حظوظ النفس الإمارة بالسوء راجياً فيما عند الله من خير خائفاً من
الاقدام على موقف المسائلة والمناجاة وأن تكون استجابته صور
الاستدراج كان دعاؤه خليقاً بالاجابة وجديراً بالقبول وان تعود بركت
عليه قال صلى الله عليه وسلم: ما من رجل يدعو بدعاء إلا استجيب له
وقال ادعوا الله وانتم موقنون الاجابة واعلموا ان الله لا يستجيب دعا
من قلب غافل لاه وقال سلوا الله يبطون اكفكم ولا تشلوه بظهورها فاذ
فرغتم فامسحوا بها وجوهكم. فشرائط الدعاء الاخلاص وإصلاح البدر
بلقمة الحلال. فالدعاء مفتاح الخير واسنانه لقمة حلال واما وقته فقد صح
في الصحيحين: ينزل ربنا في كل ليلة الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل
الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني
فأغفر له. وعن ابي امامة قال يا رسول الله أي الدعاء اسمع قال جوف الليل
الآخر ودبر الصلوات المكتوبات. وعن انس بن مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الدعاء بين الأذان والاقامة لا يرد سلوا الله العافية في
الدنيا والآخرة، اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، ثلاثة لا ترد
دعوتهم الصائم حين يفطر والامام العادل ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق
الغمام ويفتح لها ابواب السماء ويقول الرب وعزتي لانصرنك ولو بعد حين
إذا صلى احدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم ليصل على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم ليدع بما شاء وقال صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين
السماء والارض لا يصعد حتى يصلى على النبي فلا تجعلوا كغمر الراكب

صلوا على اول الدعاء واوسطه وآخره فكانه قال إنما تحتاج الى الواسطة
 في غير الدعاء وأما في وقته فلا واسطة بيني وبينك فقال في مقام
 السؤال عبادي فأضافهم الى نفسه وفي مقام الاجابة إني قريب منه إشارة
 إلى انه ما للتراب ورب الارباب وإنما يصل من حضيض الامكان الذاتي
 الى ذروة الوجود والبقاء بفضل الواجب وفيضه (فليستجيبوا لي) فطاعته
 هي المستتبعة للخيرات عاجلا وآجلا « من عمل صالحاً من ذكر أو
 أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم بأحسن ما كانوا
 يعملون ، ومن اعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم
 القيامة اعمى » قال انا اجيب دعائك على جميع احوالك فكن انت ايضا مجيباً
 لدعائي فأفاد ان النعمة شاملة ورحمته كاملة يعم المطيعين والمذنبين
 والكاملين والناقصين فالدعاء هو العبادة « إن الذين يستكبرون عن
 عبادتي سيدخلون جهنم داخرين » (اعلمهم يرشدون) لكي يصيبوا الحق
 وراجين اصابة الرشاد وهو الاهتمام بمصالح الدنيا والآخرة والدين فعدم
 الدعاء لكشف الضر مذموم عند اهل الشريعة والطريقة فإنه كالقائمة
 مع قوة الله ودعوى التحمل لمشاقه فالتسبب واجب للعوام والمبتدئين
 في السلوك فالتوكل افضل للمتوسطين فالكمال لا تحصر احواله فالتوكل
 عنده والتسبب بيان اعقائها سبب وتوكل توكل فهو التحرز عن القوات
 قال عليه الصلاة والسلام : قوام الدنيا بأربعة اشياء بعلم العباد وعدل
 الامراء وسخاوة الاغنياء ودعوة الفقراء فينبغي ان يتوسل الى الله

بالانبياء والاولياء الصالحين فمن اماكن الاجابة عند رؤيته الكعبة وفي
 المساجد الثلاثة وبين الجبلتين من سورة الانعام وفي الطواف وعند
 الماتزم وفي البيت وعند زمزم وعند شرب مائه وعلى الصفا والمروة وفي
 السعي وخلف المقام وفي عرفة والمزدلفة ومنى وعند الجمرات الثلاث
 وعند قبور الانبياء عليهم السلام فلم يعلم قبر نبي سوى قبر نبينا عليهما
 الصلوات وأنواع السلام فقبر ابراهيم داخل السور من غير تعيين وجرب
 قبول الدعاء عند قبور الصالحين بشروط معروفة ¹⁸⁷ يقال رشد كنصر يرشد
 ورشد كعلم وقرئي يرشدون غيرهم (احل لكم ليلة الصيام) التي
 تصبحون فيها صائمين (الر فت) كناية عن كل كلمة تؤذن بالجماع والجماع نفسه
 فالر فت في الاصل كلمته فحش ثم استعملت لكل كلمة تؤذن بالجماع ثم أطلقه
 هنا على الجماع فهو كل ما يشير له الرجل عند ارادة الجماع كالغمز والتقبيل
 ففي اول الاسلام اذا أفطر الرجل حل له الإفطار بكل شيء من جماع
 وغيره قبل أن ينام فإن نام حزم عاينة الجماع إلى الليلة الثانية كأن صلى
 العشاء الآخرة. فواقع عمر أهله بعد ماضى العشاء فلما اغتسل أخذ يبكى
 ويلوم نفسه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني أعتذر
 إلى الله واليك من نفسي هذه الخاطئة إني رجعت إلى أهلي بعد ماضيت
 العشاء فوجدت رائحة طيبة فسوات لي نفسي فجامعت أهلي فهل تجد لي
 من رخصة فقال صلى الله عليه وسلم كنت جديراً بذلك يا عمر فقام رجال
 فاعترفوا بمثله فنزل في عمر وأصحابه هذه الآية وفي تحويل المباشرة في

جميع الليل إشارة الى جواز تاخير الغسل الى الفجر وصحة صوم المصباح جنباً
 (الى نسائكم) عداه بآلى لتضمنه معنى الافضاء والا انما يقال رفث بامرأته
 فلما انزل « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » ففهم الناس
 ان كيفيته على كيفية اهل الكتاب فكانوا إذا صلوا العتمة حرم عليهم
 الطعام والشراب وصاموا الى القابلة فاختران رجل فجامع امرأته وكذلك
 ان نام قبل الافطار لم يأكل ليلته على سنن من قبلهم وكان بعض الصحابة
 صرمة الانصارى أو صرمة بن قيس بن عمر كان صائماً فلما اتى وقت الافطار
 أتى امرأته فقال اعندك طعام قالت لا ولكن انطلق فأطلب لك وكان يومه
 يعمل فغلبته عينه فجاءت امرأته فلما رأتها قالت خيبة لك فلما انتصف النهار
 غشي عليه فنزات « احل لكم » ففرحوا فرحاً شديداً . فأبو مسلم خالف
 الجمهور بأنه لا نسخ في القرآن البتة فسمى ما وقع تخصيصاً فقال فلم يحرم
 الله الاكل ولا النكاح قبل النوم وبعدة بالتشبيه في الفرض فقط لا على
 سبقتهم وإنما فهموا بقاء تلك الحرمة عالياً في شرعنا فلم يبق لكن لما احتمل
 البقاء وان نسخ القرآن غيره فلا جزم بالحرمة ولا بالنسخ لكن قوله تعالى
 « علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم » يفيد الحرمة لا الاحتمال (هن لباس
 لكم وانتم لباس لهن) سكن لهن « وجعل منها زوجها ليسكن اليها » فلا
 يسكن شيء الى شيء كشكون أحد الزوجين لآخر فلتجردهما عند
 النوم سمي لباساً وتماثلهما واجتماعهما في ثوب واحد حتى يصير كل كالثوب
 اذا ما الضجيج ثي عطفاً ثي تثبت فكانت عليه لباساً

ولان كل واحد يستر صاحبه ويعنمه من الفجور : من تزوج فقد احرز
ثلاثي دينه . فاجلته استئناف مبينة سبب الاخلال الذي هو صعبوبة الصبر
عنهم مع شدة المخالطة (علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم) تظاهرونها
بتعريضها للعقاب وتنقيص حظها من الثواب قال البراء لا يقربون النساء
رمضان كله فقد ائتمن الله العباد على ما امرهم به ونهاهم عنه فاذا عصوه
سراً خانوه في أمانته « لا تخونوا الله والرسول وتخونوا اماناتكم » (فتاب
عليكم) قبل توبتكم (وعفى عنكم) محي ذنوبكم (فالآن) لما نسخ التحريم
(بأشروهن) حلالاً لتلاصق بشرة كل بصاحبه وكفى به عن الجماع ومقدماته
فإن ثبت التحريم اولا بالحديث دل على جواز نسخ القرآن الحديث وان
ثبت بعموم « كما كتب على الذين من قبلكم » دل على نسخ كتاب بكتاب
(وابتغوا ما) قسم لكم واثبت في اللوح من الولد ولا تبأشروهن لمجرد
الشهوة فقط بل للولد والعفة وأداء حظ النفس وجبر كل خاطر
الآخر إلى غيره من النيات الواجبات والمندوبات فالعارف ينوي في فعل
واحد نحو مائة نية يثاب عليها ثواب الفرض فبالنية علت مراتب العباد
على بعضهم فإن لم تلد هذه فهذه (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر) الصادق فالخيط الابيض هو ما
يتبين من اول النهار والاسود يتبد من سواد الليل مع بياض النهار لان
نور الصبح انما يتشقق في خلال ظلمة الليل فشبهما بخيطين ابيض وأسود
قال عدي بن حاتم عمدت إلى عقالين ابيض وأسود فجعلتهما تحت وسادتي

فجعلت اقوام من الليل فلا يتبين لي الاسود من الابيض فلما اصبحت غدوت
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فضحك وقال ان كان وسادك إذا
امريضاً انك لمرريض القنأ فإنه لم ينزل من الفجر فلما نزل ظهر المقصود
للكل (ثم اتموا الصيام الى الليل) في جميع اجزاء النهار من كل فطر جماعاً
وغيره أي غاية دخول الليل وهو اول وقته بغروب الشمس إذا اقبل على
الليل وادبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم فلا يجوز الافطار الا
إذا غربت كلها لا بعضها وفيه جواز صحة النية نهائياً في رمضان وغيره
واخذ من الفجر فإن ابتداء الصوم بالنية بعد الفجر وفيه التهي عن الوصال
وهو ماخوذ من الغاية فلا تصوموا بعد الغروب وقال مالك لا دلالة في
صحة النية نهائياً فيها وقيل الامر في مثله للإباحة والرخصة لا للوجوب
فبين ان المباشرة في الاعتكاف تحرم ليلاً ونهاراً (ولا تباشروهن) تحاموهن
(و) الحال أنكم (انتم عاكفون في المساجد) مقيمون فيها بنية الاعتكاف
وهو لزوم المسجد والمكث لطاعة الله فيه والتقرب اليه وهو من الشرائع
القديمة « أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين » فالجماع يحرم على المعتكف
ويفسد الاعتكاف فجمع ليدل على أنه يجوز في كل مسجد إلا أنه في الجامع
افضل حتى لا يحتاج الى الخروج الى الجمعة وهو من افضل الاعمال باخلاص
لان فيه تفرغ القلب عما سوى الله وهو كرجل له حاجة إلى كبير فيجاس
على بابه ويقول لا ابرح حتى يقضي حاجتي فالمعتكف حتى يغفر لي وفي
الحديث: من مشى في حاجة أخيه فكانت له عتقاً عشرين سنة ومن

اعتكف يوماً جعل الله بينه وبين النار ثلاثة خنادق كل خندق ابعدهما
 بين الخافقين . ففي الخلوة والانتقاع عن الناس فوائد جمة يسلم منه الناس
 وسلم هو منهم وفيها تحول النفس والاعراض عن الدنيا وهو طريق
 الصدق والاخلاص وفيها الانس بالله والتوكل والرضى بالكفاف فإن
 المخالط للناس يتكاف في معيشتته فإذا لا يفرق غالباً بين الحلال والحرام
 ويسلم من مدافنة الناس وغيره من المعاصي التي تفيدها المخالطة فطريقنا
 طريق النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعين الاربعين بل الاعتكاف في العشر
 الاواخر فالاعتكاف مندوب لازم بالنذر وكره مالك الدخول فيه لئلا
 يفي بشرطه وهو في رمضان اكثر خصوصاً العشر الاواخر . فالعمل الخاص
 به الصلاة والذكر وتلاوة القرآن لا غير وهو قول ابن القاسم وقيل
 جميع اعمال القرب المختصة بالآخرة وهو مذهب ابن وهب وعليه فيشهد
 الجنائز ويعود المرضى ويدرس العلم لا على الاول وهو مذهب الثوري
 والاول مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسببه انه مسكوت عنه فليس فيه
 حد فمن فهم من الاعتكاف حبس النفس على افعال تناسب المسجد المختصة
 به قال بالاول ومن فهم حبسها عن القرب الاخرية قال بالثاني . وعن
 علي من اعتكف لا يرفث ولا يسب وليشاهد الجمعة والجنائز ويوصي
 أهله وهو قائم ولا يجلس . عائشة لا يشهد جنازة ولا يعود مريضاً وهو
 أيضاً سبب الخلاف قال حذيفة بن اليمان لا اعتكاف الا في
 المساجد الثلاثة قال الشافعي وابو حنيفة والثوري ومشهور مذهب مالك

يجوز في كل مسجد فرواية ابن عبد الحكم عن مالك انما يجوز في الجامع فقط. وأجمعوا على أن شرطه المسجد. ابن لبابة يصح في غير مسجد ولا يحرم الرفت إلا إذا اعتكف في المسجد. ابو حنيفة إنما تعتكف المرأة في مسجد بيتهم أو سببه اختلافهم في المسجد وغيره بالاحتمال في «ولا تبشروهن وأنتن عاكفون في المساجد» بين أن يكون له دليل خطاب أم لا فن أثبتة قال لا اعتكاف الا في المسجد ومن شرطه ترك المباشرة ومن لم يعتبر دليل الخطاب الآية تدل على جوازها في غير المسجد ومن قال في كل مسجد اعتبر عموم الجمع ومن خصه بالجامع قاس لثلاث يخرج لها ومن خصه بالثلاثة قال لانها هي التي تشهد اليها المطايا وسبب الاختلاف في المرأة معارضة القياس للآثر فالآثر حيث اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه فالقياس قياس الاعتكاف على الصلاة فالصلاة في البيت افضل وانما تعتكف مع زوجها فقط كما اعتكفت ازواجه صلى الله عليه وسلم معه وكما تسافر معه فليس لاكثر الاعتكاف حد واجب ولو الدهر كله فالأختار سنته صلى الله عليه وسلم العشر الاواخر من رمضان اما مطلقاً بالاصح صوم عند من لم يشترطه أو بترك صوم العيدين عند من يشترطه الشافعي لا حد لاقاله فقليل عن مالك ثلاثة أيام وقيل يوم وليلة وروى ابن القاسم عنه عشرة أيام فالبلغداديون عنه عشرة استحباب فقط فأقاله يوم وليلة وسببه معارضة القياس للآثر فالقياس لمن اشترط الصوم انه لا يصح ليلة فلا بد من يوم وليلة فالآثر ان عمر نذر أن يعتكف ليلة فأمر النبي صلى

الله عليه وسلم ان يني بنذره فلا معنى للنظر مع الثابت هذا . مالك والشافعي
وابو حنيفة اتفقوا على ان نذر شهراً أنه يدخل قبل غروب الشمس فالشافعي
ان نذر يوماً دخل قبل طلوع الفجر وخرج بعد غروب الشمس . مالك
في اليوم والشهر واحد بعينه أبو ثور ان نذر الايام فقبل طلوع الشمس
والليالي قبل غروب الشمس . الاوزاعي بعد صلاة الصبح والسبب
مخالفة الاقيسة بعضها بعضاً ومعارضة الاثر لجمعها فمن رأى اول الشهر ليلة
واعتبر الليالي دخل قبل مغيب الشمس ومن لم يعتبر الليالي دخل قبل
الفجر ومن رأى أن اليوم يطلق على الليلة والنهار اوجب قبل طلوع الفجر
ومن رأى أنه لا يطلق الا على النهار فرق فالحق ان اليوم إنما يصرف للنهار
لغة وربما يطلق عليهما لكن بطريق الازوم فالأثر المعارض للاقيسة ما
ثبت في حديث عائشة قالت كان رسول الله يعتكف في رمضان واذا
صلى الغداة دخل مكانه الذي كان يعتكف فيه . فمالك يرى انه يخرج
الى صلاة العيد من المسجد ندباً وان خرج بعد غروب الشمس أجزأ .
الشافعي وابو حنيفة بعد غروب الشمس . سحنون وابن الماجشون ان
رجع الى بيته قبل صلاة العيد فسد اعتكافه وسببه هل الليلة الباقية من
حكم المشرام لا . فشروطه ثلاثة النية والصوم وترك مباشرة النساء .
فاتفقوا على النية فمالك وابو حنيفة وجاعة لا اعتكاف الا بالصوم .
الشافعي جاز بغير الصوم وتبع مالك ابن عمر وابن عباس وتبع الشافعي
عليماً وابن مسعود وسببه ان اعتكافه صلى الله عليه وسلم إنما هو في رمضان

فمن اشترطه فقد صام ومن لم يشترطه فهو اتفاق فقط واحتج مالك بما روى من حديث عائشة أنها قالت السنة للعتكف ألا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج إلا ما لا بد له منه ولا اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع ولم يصح إلا من قول الزهري فليس بمسند وانجموا أنه إن جامع عامداً أبطل اعتكافه إلا ابن لبابة في غير المسجد واختلفوا إن نسي كما دون الجماع فمالك كله يفطره. أبو حنيفة لا يفسد إلا الإزالة فلا شافعي قولان بهما وسببه هل الاسم المتردد بين الحقيقة والمجاز له عموم أم لا وهو كالاسم المشترك فمن عممه في « ولا تبأشروهن » في الجماع وما دونه ومن لم يره عمومًا وهو الأشهر قال يدل إما على الجماع وإما على ما دونه فالاسم الواحد لا يدل على حقيقة ومجاز معاً فإن خصصه الإجماع بالجماع بطل أن يدل على غيره ومن أجري الإزالة منزلة الوقاع فإنه في معناه والا فلا ينطاق عليه الاسم حقيقة. الجمهور لا يجب على الجامع شيء قال الحسن عليه كفارة رمضان وقوم يتصدق بدينارين وهو مجاهد وقوم يعتق رقبة فإن لم يجد أهدي بدنة فإن لم يجد تصدق بعشرين صاعاً من تمر وسببه فهل يجوز القياس في الكفارة أم لا والأظهر لا يجوز. مالك وأبو حنيفة إن نذر مطلق النذر من شرطه التتابع والشافعي لا وسببه قياسه على نذر الصوم المطلق فوائده ما ليس بقربة اتفاقاً فلا يخرج به إلا ما تدعوه الضرورة كقول عائشة إذا اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم

يدني الى رأسه وهو في المسجد فأرجله ولا يدخل البيت الا لحاجة
الانسان : الشافعي ان خرج لغير ضرورة انتقض بمجرد خروجه وخصص
بعض في الساعة وبعض في اليوم وخصص الاكثر في دخول بيت غير بيت
مسجد وهم مالك والشافعي وابو حنيفة وبعضهم أبطل اعتكافه واجاز
مالك له البيع والشراء وان يلي عقد النكاح وخالفه غير لا فيه وسببه انه لا
حد منصوص فيه الا الاجتهاد وتشبيهه ما لم يتفقوا عليه بما اتفقوا عليه فإن
اشترطوا شيئاً كشهود جنازة مثلاً فأكثر الفقهاء لا ينفعه ويبطل بنا
الاعتكاف . وقال الشافعي ينفعه وسببه هل يشبه بالحج قال صلى الله عليه
وسلم لضباعة اهلي بالحج واشترطى ان تحلي حيث حبست . لكن القياس
عليه ضعيف للخلاف فيه . مالك إذا مرض بنى كالشافعي وابو حنيفة
وقال الثوري يستأنف وبنت الحائض عند الجميع فهل بخروج من
المسجد ام لا وهل ان جن أو اغمي عليه يبني أو يستقبل وسببه لاسمع
هنا فشبها ما اختلفوا فيه بالمتفق عليه في هذه ككل عبادة اشترط فيها المتابع
كصوم الظهار وغيره فإن قطعه لغير عذر فالجمهور على القضاء فثبت
أنه صلى الله عليه وسلم أراد ان يعتكف العشر الاواخر من رمضان
فلم يعتكف فاعتكف عشراً من شوال فالواجب بالنذر فلا خلاف في
قضائه فمن أتى بكبيرة انتقطع اعتكافه عند الجمهور [تنبيه] لا يباشرون
الرجل الرجل ولا المرأة المرأة قال صلى الله عليه وسلم : تنكحوا تكثروا
الشافعي لا يعزل الرجل عن الحرية الا بإذنها ولا يأنس في الأمة نهى

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضال فقيل له إنك تواضل فقال
 إني لست كأحدكم أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني . يعني انه يستغرق
 في جلال الله فيشغله عن العوائد والاسباب . وعن الاعمش يحل الاكل
 والشراب والوقاع إلى طلوع الشمس قياساً لأول النهار على آخره (تلك)
 الأحكام الظاهرة « ولا تبشرهن » (حدود الله) حدها لعباده ليقفوا
 عندها فالحد الحاجز فإنها حيزت بين الحق والباطل وممانعة من التخطي
 عنها (فلا تقربوها) أي انتم - وأفلا تقربوها فضلاً عن مجاوزتها نهى
 أن يقرب الحدرد فضلاً أن يتخطاه قال صلى الله عليه وسلم : إن لكل
 ملك حمى وإن حمى الله بحارمة فمن رتغ حول الحمى يوشك أن يقع
 فيه . فهو ابلغ من لا تعدوها فقال في المأمورات لا تعدوها (كذلك)
 يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون) يحتنبون مخالقة الاوامر والنواهي
 فينجوا ويفوزوا بالتقوى اتقاء الشرك ثم اتقاء المعاصي ثم اتقاء المباحات
 بالشهوات ثم يدع الفضلات وفي الحديث : لا يبلغ العبد درجة المتقين
 حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس . قال صلى الله عليه وسلم : الحلال
 بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى
 الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام
 كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه إلا وإن لكل ملك حمى
 وحمى الله محارمه . (ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل) فلا ياكل
 بعضكم مال بعض بالوجه الذي لا يبيحه الله كغصب ونهب وسرقة زنا عيني

الكاذبة والاكساب الخبيثة كقمار ورشي وحلوان الكامن والمغني
 والنائحة وكالحيلة واوجه الحياة فاطلق الاكل على كل تناول حرام فإن
 الاكل أعظم المقصود (و) لا (تدلوا بها إلى الحكام) بالحكومة أو
 الاموال إلى الحكام رشوة (لتاكلوا) بالتحاكم اليهم (فريقاً) طائفة وبعضاً (من
 أموال الناس ب) سبب (الاثم) بما يوجب كشهادة الزور واليمين الكاذبة
 والصالح مع العلم بأن المقضى له ظالم والمقضى به حق المقضى عايه ولا تلقوا
 بعضها إلى امراء الظلم وقضاة السوء على وجه الرشوة (وانتم تعلمون)
 انكم على الباطل مع العلم بقببح الباطل وأهلها بالدنيا ثلاثة حلال وحرام
 وشبهة فمن احترز عن الظلم نال سمادة الدارين . فدعاء الكافر يسمع فلا
 يظلم مخلوق لله فإنه خلقه بيديه أيأ كان فإنما خلقت الاموال للانفس وهي
 خلقت لعبادة الله تعالى فيشترط في الحاكم الذي يحكم بين المسلمين أن يكون
 حراً مسلماً ذكراً عاقلاً عدلاً وقد روي مالك يعزل بالفسق ويعضي ما حكم
 الشافعي يجب ان يكون مجتهداً وتسب لمذهب مالك حكاه عبد الوهاب
 . ابو حنيفة يجوز العامى فالعلم من المستحسنات في راجح مذهب مالك .
 فالجمهور على ان المذكورة شرط في صحة الحكم . أبو حنيفة يجوز ان تكون
 المرأة قاضياً في الاموال . الطبري على الاطلاق في كل شيء . واجمعوا على
 اشتراط الحرية فمن رد قضاء المرأة شبهه بالامامة الكبرى وقاسها على العبد
 لنقصانها حرمة ومن اجازها في الاموال فتشبيهه بالشهادة في الاموال ومن
 اطلق لها الحكم قال الاصل فيمن يتأتى منه الفصل الجوار إلا ما خصصه

الاجماع من الخلافة الكبرى . مالك السمع والبصر والكلام شرط في استمرار ولايته وليس شرطاً في جوازها فيعزل وينفذ حكمه بغير جور فاشترط مالك ان يكون واحداً وجوز الشافعي التعدد في المصير اثنين ان بين لكل ما يحكم فيه وان شرط اتفاقهما في كل حكم لم يجز وان شرط الاستقلال فوجهان الجواز والمنع واذا تنازع الخصمان في اختيار احدهما وجبت القرعة . فالأظهر جواز قضاء الامي فإن النبي امي وقوم لا يجوز وللشافعي قولان ولا خلاف في جواز حكم الامام الاعظم وتوليته للمقاضي شرط في صحة قضاؤه من غير خلاف . مالك يجوز حكم من رضىه المتنازعان ممن ليس بوال على الاحكام . الشافعي في اخذ قوله لا يجوز . ابو حنيفة جاز ان وافق حكمه حكم قاضي البلد . فاتفقوا ان القاضي يحكم في كل شيء حقاً لله او لحاكمه وأنه نائب عن الامام الاعظم فيه ويعقد الانكحة ويقدم الاوصياء واهل يقدم الائمة في المساجد الجامعة فيه خلاف وكذا هل يستخلف فيه خلاف في المرض والسفر الا ان يؤذن له وليس له نظر في الجبلة والولاية وينظر في التحجير على السفهاء عند من يراه عليهم ، اجمعوا على ان حكم الحاكم بالظاهر لا يحرم حلالاً ولا يحلل حراماً في الاموال خاصة قال صلى الله عليه وسلم إنما أنا بشر وانكم تحتكمون الي فلعل بمضكم ان يكون الحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما اسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً فإنما اقطع له قطعة من النار . فقال الجمهور الاموال والفروج في ذلك

سواء كان يشهد مثلاً شاهداً زوراً في أجنبية أنها زوجة فلان ليست له
فلا تحل له به قال أبو حنيفة وجمهور أصحابه تحل به فعمدة الجمهور عموم
الحديث وشبهة الحنفية أن الحاكم باللعان ثابت بالشرع وقد علم كذب
أحدهما يحكم الحاكم بالفرقة وتحرم المرأة عن زوجها الملاعن ويحلها
لغيره فإن كذب إنما حرمت بحكم الحاكم لأن زناها لا يوجب فرقتها عند
أكثر الفقهاء والجمهور إنما وقعت الفرقة لأنهما علم كذب أحدهما عقوبة
لا غير وإنما يكون القضاء بأربع الشهادة واليمين والنكول وبالأقرار أو
بما تركب منهما، فالصفات المعتبرات في قبول شهادة الشاهد خمسة العدالة
والبلوغ والاسلام والحرية ونفي التهمة فاتفق المسلمون على اشتراط العدالة
«من ترضون من الشهداء، وأشهدوا ذوي عدل منكم». فالجمهور هي
صفة زائدة على الاسلام وهو أن يلتزم واجبات الشرع ومستحباته مجتنباً
المحرمات والمكروهات، أبو حنيفة يكفي فيها ظاهر الاسلام وإن لا
تعلم منه جرحة وسببه تردد في مفهوم العدالة المقابلة للفسق وإتفقوا على
أن شهادة الفاسق لا تقبل «ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون»
الجمهور إن علمت توبته تقبل ولو كان فسقه من قبل القذف، أبو حنيفة
لا تقبل وإن تاب من فسق بقذف وسببه هل يعود الاستثناء إلى أقرب
مذكور «إلا الذين تابوا من بعد ذلك». أو على الجملة إلا خصه الإجماع
من عدم إسقاط التوبة الحد، فاتفقوا في اشتراط البلوغ بحيث اشترطت
العدالة فشهادة بعض الصبيان على البعض قرينة لا شهادة عند مالك فله

اشترط ألا يفرقوا لثلاث يجنبوا واختلف أصحاب مالك هل تجوز إيت
افترقوا أم لا واتفقوا على أنهم يشترط فيهم عدد اللفيق وهل تشترط
الذكورة أم لا وهل تقبل في القتل أم لا فردها ابن عباس وأبطلها القرآن
فإجازة مالك لها من باب المصالح لا غير قياساً واتفقوا على أن الإسلام
شرط في القبول بحيث لا تجوز شهادة الكافر واختلفوا في جوازها في
الوصية في السفر « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم
الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » الآية
أبو حنيفة على الشروط في الآية، مالك والشافعي لا يجوز ذلك فالآية
منسوخة، فالجمهور اشتراط الحرية فأجاز أهل الظاهر شهادة العبد
فالمطلوب العدالة والعبودية لا دخل لها فيها فلم يثبت ينص أو سنية أو
اجماع فوالجمهور فيه أثر الكفر فأثر في الشهادة بالتهمة من المحنة
تسقطها اجماعاً قال الفقهاء ترد شهادة العدل بالتهمة من محنة أو
بغضة دينوية، اتفقوا على رد شهادة الأب لابن لا يثبت كالأم
مع ابنها. مالك وأبو حنيفة رد شهادة أحد الزوجين الآخر وإجازها
الشافعي وأبو ثور والحسن. قال ابن أبي ليلى تجوز شهادة الرجل زوجته
دون عكس كالنخعي واتفقوا على جواز شهادة الأخت لأختها إن لم يدفع
معرفة عن نفسه ولم يصل إليه بر منه عند مالك وقال الأوزاعي لا تجوز
مالك والشافعي لا تقبل شهادة العدو على عدوه: أبو حنيفة تقبل
فعمدة الجمهور ما روي عنه صلى الله عليه وسلم: لا تقبل شهادة خصم ولا

ظانين لا تقبل شهادة بدوي على حضري لقلة شهود بدوي ما يقع في
المضر واما طريق المعنى فله وضع التهمة وقد اجمع الجمهور على تأثيرها في
الاحكام الشرعية مثاله لا يثبت القاتل المقتول وعلى توريث المبتوتة في
المرض . وقال شريح وابوثور وداود تقبل شهادة الاب لابنه فضلا عن
سواه ان كان عدلا فعمدتهم « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط
شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين » فهذا يوجب
الاجزاء إلا ما خصه الاجماع من شهادة المرء لنفسه فالتهمة إنما اعتد بها
الشرع في الفاسق فمنع اعمالها في العادل فلا تجتمع العدالة مع التهمة فاتفقوا
أنه لا يثبت الزنى إلا بأربعة عدول ذكور . وأجمعوا أن كل حق يثبت
بشاهدين عدلين ذكرين وشذ الحسن لا يقطع إلا بأربعة تشبيها بالرجم
وأبطله « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » واتفقوا على ثبوت الحق
بالعدلين من غير عمن إلا ابن أبي ليلى فلا بد من يمينه واتفقوا على أنه
تثبت الاموال بشاهد وامرأتين عدلين « فرجل وامرأتان ممن ترضون
من الشهداء » الجمهور لا تقبل شهادة النساء في الحدود لا مع رجل ولا
مفردات ، أهل الظاهر تقبل مع رجل وكان النساء أكثر من واحدة ،
ابو حنيفة تقبل في الاموال وفيما عدى الحدود كالإبدان كطلاق ورجعة
ونكاح وعتق ولا تقبل عند مالك في الإبدان واختلاف أصحاب مالك
في قبو لهن في الإبدان الصائرة إلى المال كالوكالات والوصية المتعلقة
بالمال ، مالك وابن القاسم وابن وهب يقبل فيه شاهد وامرأتان ، اشهب

وابن الما جشون لا يقبل فيه إلا رجلا ن فالجمهور على قبول شهادة النساء مفردات في حقوق الابدان التي لا يطلع عايمها غالباً الا النساء كالولادة والاستهلال وعيوب النساء من غير خلاف الا في الرضاع ابو حنيفة لا تقبل شهادة النساء في الرضاع الا مع الرجال فإنه يطاع عليه الكل قال مالك تكفي امرأتان ان انتشر قيل وان لم ينتشر. الشافعي إنما يكفي اربع فأكثر فإن الله جعل امرأتين كرجل وقوم ثلاث فأكثر فلم يظهر وجهه وأجاز ابو حنيفة شهادة المرأة فيما بين السرة والركبة فأهل الظاهر لا يجوزون شهادتهن مفردات فشهادة المرأة الواحدة بالرضاع مختلف فيها فكيف وقد ارضعتك فظاهره الانكار فكذا مالك البقاء مع شهادتها به عايمها فإن لم تكن بيئة للمدعي وحلف المدعي عليه اتفقوا على أن اليمين تبطل به الحقوق مالك يثبت بها حق المدعي في اثبات ما انكره المدعي عليه وإبطال ما ثبت عليه من الحقوق اذا ادعى الذي ثبت عليه اسقاطه في الموضع الذي يكون المدعي أقوى سبباً وشبهة من المدعي عليه وقال غيره لا تثبت للمدعي باليمين دعوى مطلقاً وسببه تردد في قوله صلى الله عليه وسلم البينة على من ادعى واليمين على من انكر. هل عام ام لا فمن عمده قال لا يثبت باليمين حق ولا يسقط به حق ثبت ومن خصصه قال إنما هو من جهة ما هو أقوى شبهة فإن قويت شبهة المدعي كان القول قوله فاحتج بما اتفق فيه الجمهور على أن اليمين فيه للمدعي مع يمينه كدعوى تلف الوديعة إن وجد شيء بهذه الصفة وأجمعوا على أنها بالله الذي لا اله

إلا هو ويزيد الشافعي الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية. مالك
 تغلظ بالمكان كالشافعي قال مالك من ادعى عليه ثلاثة دراهم فصاعداً فيغلظ
 بالمسجد الجامع وفي مسجد المدينة عند المنبر اتفاقاً وفي غيره روايتان في
 اي موضع وعند المنبر، الشافعي في المدينة عند المنبر وفي مكة بين الركن
 والمقام ويحلف في كل بلد عند المنبر والنصاب عند عشرة ديناراً
 داود يحلف على المنبر في القليل والكثير، أبو حنيفة لا تغلظ بالمكان
 قال صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري آثماً تبوأ مقعده من النار.
 وبه عمل الخلفاء في المدينة. وتغلظ بالمكان عند مالك في القسامة واللعان
 وتغلظ بالزمان كما بعد العصر، مالك والشافعي واحمد وداود وأبو ثور
 والفقهاء السبعة المدنيون وجماعة يقضي باليمين والشاهد في الاموال،
 أبو حنيفة والثوري والاوزاعي وجمهور اهل العراق لا يقضي باليمين مع
 الشاهد في شيء وبه قال الليث من اصحاب مالك وسبب الخلاف تعارض
 السماع وحجة القائل به حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى باليمين والشاهد. فمالك اعتمد مرسله عن جعفر بن محمد عن ابيه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد فإنه اوجب العمل
 بالمراسل فالسماع المخالف « فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن
 ترضون من الشهداء » قالوا هذا حضر فالزيادة عليه نسخ فلا ينسخ
 القرآن بالسنة إن لم تتواتر وقال غيره بل زيادة لا تغير حكم المزيّد. أخرج
 البخاري عن الأشعث بن قيس كان بيني وبين رجل خصومة في شيء

فاختصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو يمينه . فلت إذا
يخلف ولا يبالي فقال : من حلف على يمين يقطع بها مال امرئ مسلم هو
فيها فاجر اتي الله وهو عليه غضبان . قالوا فهذا منه حصر للحكم وتقض
لكل حجة من الخصمين ولا يجوز ألا يستوفى أقسام الحجة للمدعي ، فن
قال بالشاهد على اصحابهم في ان اليمين أقوى حجة المتداعيين شبهة وقد
قويت حجة المدعي بالشاهد كما قويت في القسمات ، مالك يخلف مع المرأتين
فإنهما شاهد ، الشافعي لا فإنما اقيمت مقام الشاهد مع رجل فقط لا مفردة
فهو يقضى بها في الحدود التي هي من حقوق الناس كالقذف والجراح
قولان لمالك وقال مالك والشافعي وفقهاء الحجاز وطائفة من العراقيين
اذا نكل المدعي عليه لم يجب حق للمدعي بنفس النكول الا أن يخلف أو
اتي بشاهد واحد ، أبو حنيفة يقضى عليه بدفع الحق بمجرد نكوله في
المال بعد ان يكرر عليه اليمين ثلاثاً . فقلب اليمين عند مالك في الموضع
الذي يقبل فيه شاهد وامرأتان وشاهد ويمين وعند الشافعي في كل
موضع يجب فيه اليمين قال ابن ابي ليلى اردها في غير التهمة لا في التهمة وعند
مالك قولان هل تقلب يمين التهمة ام لا فعمدة من رآ أنها تنقلب مارواه
مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد في القسمات اليمين على اليهود بعد
ان بدأ بالانصار وحجة مالك ان الحقوق إنما تثبت بشيئين إما يمين وشاهد
وإما بنكول وشاهد وإما بنكول ويمين فأصل ذلك بقضائه اشتراط الاثنية
في الشهادة فلا يقضي شافعي بشاهد ونكول وعملة من قضى بالنكول

ان الشهادة لما كانت لاثبات الدعوى واليمين لا بطلانها وجب ان نكل عن
اليمين ان تجب عليه الدعوى فنقلها الى المدعى خلاف النص فإن اليمين
قد نص على انها دلالة المدعى عليه فهذه اصول الحجج التي يحكم القاضي
بها. فالجمهور ان القاضي يحكم بوصول كتاب قاض آخر اليه لكن مع
اقرار الشهادة بأن اشهد القاضي الذي يثبت عنده الحكم عدلين ان الحكم
ثابت عنده فشهد عدلان عند القاضي الثاني ان الكتاب كتابه وانه اشهدهم
بشبوته وقيل يكتفى بخط القاضي بانه كان بعد العمل الاول فإن اشهدهم
على الكتابة ولم يقرأها عليهم فقال مالك يجوز، الشافعي وأبو حنيفة لا
يجوز ولا تصح الشهادة قال مالك يقضى بالعقاص والوكاء في اللقطة دون
شهادة وقال الشافعي لا بد من الشاهدين كأي حنيفة فأجراه مالك على
الحديث وغيره على الاصول. اجمعوا على أن القاضي يقضى بعهده في التعديل
والتجريح وأنه إن شهد الشهود بضده عليه لا يقضى به وأنه يقضى بعهده
في انكار الخصم واقاراره إلا ما لكأ فإنه يرى أن يحضر شاهدين في محاسن
قضائه للاقرار والانكار. وأجمعوا أنه يستند إلى عهده في تغليب حجة
الخصمين على الآخر إذا لم يكن خلاف فإن كان في المسئلة خلاف فقال
قوم لا يرد حكمه إذا لم يخرق الاجتماع وقوم رد ان حكم بشاذ وقوم يرد
إن حكم بالقياس وهناك سماع من بكتاب وسنة تخالف القياس وهو الاعدل
إلا أن يكون القياس تشهد له الاصول والكتاب محتمل والسنة غير
متواترة فهو وجه من غلب القياس من الفقهاء مع وجود الاثر ونسب

لابي حنيفة باتفاق والى مالك باختلاف واختلفوا هل يقضى بعماله على حد دون بيعة او اقرار او لا يقضى إلا بالدليل او الاقرار، مالك وكثير اصحابه لا يقضى إلا بالبيانات او الاقرار وبه قال احمد وشريح وقال الشافعي والكوفي وابو ثور وجماعة للقاضي ان يقضى بعماله فكل له سلف من الصحابة والتابعين فكل اعتمد السماع والنظر فحجة من منع حديث معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا جهم على صدقة فلاحاه رجل في فريضة فوقع بينهما شجاج فأثوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه فأعطاهم الارش ثم قال لهم صلى الله عليه وسلم إني خاطب الناس ومخبرهم بأنكم قد رضيتهم ارضيتهم قالوا نعم فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فخطب الناس فذكر القصة وقال ارضيتهم قالوا لا فهم بهم المهاجرون فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم صعد المنبر ثم قال ارضيتهم قالوا نعم. وهو ادل دليل على انه لا يحكمكم بعلم في الاقرار بمد ان اقرؤا واما المعنى فالتهمة تلحق القاضي واجمعوا على ان التهمة تثير في الشرع فلمها لا يرث القاتل عمداً عند الجمهور من قتله وكرد شهادة الاب لابنه وغيره فعمداً من اجاز من السماع قضية هند لما شككت بأبي سفيان حيث قال خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف دون ان يسمع قول خصمها واما من جهة المعنى فإذا جاز ان يحكم بالشاهد الذي هو مظنون عنده واجرى ان يحكم بما هو عنده يقين قال ابو حنيفة واصحابه لا يقضى بعماله في الحدود ويقضي

لابي حنيفة باتفاق والى مالك باختلاف واختلفوا هل يقضى بعهده على
 حد دون بيعة او اقرار او لا يقضى إلا بالدليل او الاقرار، مالك وكثير
 اصحابه لا يقضى إلا بالبينات او الاقرار وبه قال احمد وشريح وقال الشافعي
 والكوفي وابو ثور وجماعة للقاضي ان يقضى بعهده فكل له سلف من
 الصحابة والتابعين فكل اعتمد السماع والنظر فحجة من منع حديث معمر
 عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا
 جهم على صدقة فلاحا رجل في فريضة فوقع بينهما شجاج فأثوا النبي
 صلى الله عليه وسلم فأخبروه فأعطاهم الارش ثم قال لهم صلى الله عليه وسلم
 إني خاطب الناس ومخبرهم بأنكم قد رضيتهم ارضيتهم قالوا نعم فصعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فخطب الناس فذكر القصة وقال
 ارضيتهم قالوا لا فهم بهم المهاجرون فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأعطاهم ثم صعد المنبر ثم قال ارضيتهم قالوا نعم. وهو ادل دليل على انه لا
 يحكم بملم في الاقرار بمد ان اقرأوا واما المعنى فالتهمة تلحق القاضي
 واجمعوا على ان للتهمة تاثير في الشرع فلمها لا يرث التاتل عمداً عند
 الجمهور من قتله وكرد شهادة الاب لابنه وغيره فعمداً من اجاز من
 السماع قضية هند لما شككت بأبي سفيان حيث قال خذني ما يكفيك
 وولدك بالمعروف دون ان يسمع قول خصمها واما من جهة المعنى فإذا
 جاز ان يحكم بالشاهد الذي هو مظنون عنده واجري ان يحكم بما
 هو عنده يقين قال ابو حنيفة واصحابه لا يقضى بعهده في الحدود ويقضي

في غيرها إن عليه في حال القضاء لا قبل التولية قضى عمر بعامة على أبي
 سفيان لرجل من بني مخزوم، بعض أصحاب مالك يقضى بعامة في المجلس
 بما يسمع وإن لم يشهد عنده بذلك وهو قول الجمهور وقول المغيرة لا جرى
 على الأصول فالأصل في الشريعة لا يقضى فالأقرار إن كان بيناً لا خلاف
 في الحكم به واتفقوا على أنه يقضى لمن لا يتم عليه، مالك لا يقضى على
 من لا تجوز عاينه شهادته وقوم يجوز لأن القضاء بأسباب معلومة فاتفقوا
 على أنه يقضى على المسلم الحاضر، مالك والشافعي يقضى على الغائب البعيد
 الغيبة، أبو حنيفة لا يقضى على الغائب أصلاً ورواه ابن الماجشون عن مالك
 وقيل عن مالك لا يقضى في الرباع المستحقة فعمد لأمير رأ القضاء حديث
 هناد المتقدم ولا حجة فيه لأنه حاضر في المصر وعمدة من لا يرى القضاء
 قوله عليه السلام فإنما اقضى له بحسب ما سمع، وقال لعل حين أرسله
 إلى اليمن لا تقضى لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر. أبو حنيفة يحكم
 على ذي إن ترافعوا إليه بحكم المسامحين وقال مالك مخير فالقولان للشافعي
 وقيل واجب على الإمام أن يحكم وإن لم يتحاكموا إليه فعمدة من اشترط
 المجيء قوله تعالى «فإن جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم» فبه تمسك
 من خير وعمدة من أوجب مطلقاً «وأن احكم بينهم» وراها ناسختة
 لآية التخيير فعمدة من أوجبها وإن لم يترافعوا إليه إجماعهم أن الذي إذا
 سرق قطعت يده. فأجمعوا على أنه يسوي بين الخصمين في المجلس ويسمع
 منهم ما معاً وأن يبدأ بالمدعي فيسأله عن البينة إن أنكر المدعي عليه وإن لم

تكن بيينة في مال وجبت اليمين على المدعى عليه اتفاقاً وان كانت في طلاق او نكاح وجبت عند الشافعي بمجرد الدعوى كقتل . مالك لا تجب الا مع شاهد وان كانت في المال فهل يخلفه المدعى عليه او حتى تثبت الخلطة . الجمهور يلزم المدعى عليه بنفس الدعوى لعموم البيينة على المدعى واليمين على المدعى عليه . مالك لا تجب الا بالخلطة وبه قال السبعة من فقهاء المدينة فعمدة من قال به النظر الى المصلحة لئلا يتطرق الناس بالدعوى التي تعينت بعضهم على بعض ومن هنا لم ير مالك احلاف المرأة زوجها اذا ادعت عليه الطلاق الا بشاهد واحلاف العبد سيده في دعوى العتق والدعوى لا تخار ان تكون في شيء في الذمة فادعى عليه البراءة وأن له بيينة سمعت منه باتفاق كمقصد بيع وأما ان كان في عين المستحق قال ابو حنيفة لا تسمع الا في نكاح وما لا يتكرر وقال غيره لا تسمع في شيء . مالك والشافعي تسمع بأن تشهد للبدعي ان المدعى فيه مال له وملك فعمدة من قال لا تسمع أن الشرع قد جعل البيينة في حيز المدعي واليمين في حيز المدعى عليه فوجب ألا ينقلب الامر فكانه عبادة عندهم وسببه هل تفيد البيينة معنى زائداً للبدعي عليه عن كون الشيء المدعى فيه موجوداً بيده ام لا فمن قال لا تفيد معنى زائداً عنه قال لا معنى لها ومن قال تفيد اعتبرها فإن قلنا باعتبار بيينة المدعى عليه فوقع التعارض ولم تثبت احدهما معنى زائداً مما لا يمكن ان يكرر في ملك ذي الملك . مالك يحكم بأعدهما ولا يعتبر الاكثر ، ابو حنيفة بيينة المدعي اولى على

الإصل ولا تترجح عند مالك بالعدد. الاوزاعي تترجح بالعدد فإن
تساوت في العدالة عند مالك سقطتا فيحلف المدعى عليه فإن نكل حلف
المدعي وثبت الحق فيد المدعى عليه شاهداً له قد يلبس به اضعف الدليلين
وهو اليمين فإن أقر الخصم والمتنازع فيه عين دفع إلى مدعيه اتفاقاً فإن كان
مالاً في الذمة كلف المقر غرمه فإن ادعى العدم حبسه عند مالك حتى
يتبين عدمه إما بطول السجن أو بالبينة إن كان متهماً فإن لاح عسر خلى
سبيله « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » أحمد يؤجره. أبو حنيفة
دار معه غرماً حيث دار فإن خرجت البينة قبل الحكم سقطت وبعد
الحكم لم ينتقض الحكم عند مالك. الشافعي ينتقض فإن رجع الشهود في
الشهادة قبل الحكم فالأكثر لا يثبت الحكم وقيل يثبت. مالك يثبت بعد
الحكم وغيره لا يثبت. مالك الشهود يضمنون ما أتلفوا بشهادتهم فإن كان
مالا ضمنوه على كل حال قال عبد الملك في الغلط. الشافعي لا يضمنون
المال وإن كان دماً فإن ادعوا الغلط ضمنوا الدية وإن أقروا قيد منهم على
قول أشهب لا يقتص منهم عند ابن القاسم. فلا يحكم إلا طيب النفس قال
صلى الله عليه وسلم لا يقضي القاضي حين يقضى وهو غضبان [قلت]
كمطش وجوع وخوف وغيره من العوارض المائقة عن الفهم فإن حكم
فيها بالضواب ثبت وقيل لا يثبت بدليل النص وهو غضبان فإنه دل على
فساد المنهي عنه ولا ينفذ إلا بعد ضرب الأجل والأعذار إليه فالنفوذ هو
أن يحق حجة المدعين أو يدحضها والإشهر عن مالك أنه يسمع بعد الحكم

فما كان حقاً لله مثل الاجباس والعق و لا يسمع في غير ذلك وقيل لا
يسمع بعد التعجيز قيل لا يسمع منها جميعاً وقيل بالفرق بين المدعي
والمدعى عليه إذا أقر بالعجز فوقت التوقيف عند الثبوت وقبل الاعذار
وان لم يرد الذي استحق منه الشيء أن يخاصم فله ان يرجع ثمنه على البائع
وان كان يحتاج في رجوعه على البائع ان يوقفه عليه فيثبت شراؤه منه
ان انكره ويعترف له به ان اقر فله استحقاق من يده ان ياخذ الشيء من
المستحق بالكسر ويترك قيمته بيد المستحق ، الشافعي يشترطه منه فإن
عطب في يد المستحق فهو ضامن له وإن عطب في أثناء الحكم من ضمنه
قيل إن ضمن بعد الثبات فضمانه من المستحق وقيل لا يضمن الا بعد الحكم
وأما بعد الثبات قبل الحكم فمن المستحق منه فالاحكام الشرعية على قسمين
ما تحكم به الاحكام وما لا تحكم به وهو الاكثر من كل مندوب اليه
من جنس الاحكام الشرعية كرد السلام وتشميت عطس وهي الجوامع
فنذكر فيه طرفاً بعد ان تعلم ان السنن العامة المشروعة المقصود منها
الفضائل الإنسانية فمنه ما يجب تعظيم من يجب تعظيمه وشكر من يجب
شكره وفيه تدخل العبادات وهي السنن الكرامية ومنها ما يرجع إلى
فضيلة العفة وهي السنن الواردة في المطعم والمشرب والمناكح ومنها
ما يرجع إلى طلب العدل والكف عن الجور فهي اجناس السنن
التي تقتضي العدل في الأموال والابدان وفي هذا الجنس القصاص
والحروب والعقوبات لانها إنما يطالب بها العدل ومن السنن في الاعراض

والاهوال وتقويها وهي التي يقصد بها طلب الفضيلة وهي التي تسمى
السوء وتجنب الرذيلة التي هي البخل فالزكاة تدخل في هذا الباب من
وجه وتدخل ايضاً في باب الاشتراك في الاموال كالصدقات ومنها
سنن وارادة في الاجتماع الذي هو شرط في حياة الانسان وحفظ فضائله
العملية والعلمية وهي الزياضة فلزم ان تكون سنن الائمة والقوام بالدين
ومن السنة المهمة في حين الاجتماع السنن الواردة في المحبة والبغضة
والتعاون على اقامة هذه السنن وهو المسمى النهي عن المنكر والامر
بالمعروف وهي المحبة والبغضة الدينية التي تكون إما من قبل الاخلال
بهذه السنن واما من قبل سوء المعتقد في الشريعة واكثر ما يذكر الفقهاء
في الجوامع ما شذ عن الاجناس الاربعة التي هي فضيلة العفة وفضيلة
العدل وفضيلة السخاء والعبادة التي كالشروط في تثبيت هذه الفضائل
كمثل تفسير هذه الآية التي ذكرت فيها الاحكام . فالقضاة ثلاثة عالم قاض
بمقتضى الحق بمقتضى علمه في الجنة من غير اختبار وهو في ظل عرش
الرحمان حتى يدخل الجنة في الرعيل الاول من جنسه ، وجاهل تجاسر
على الاحكام الشرعية بلا علم فهو ان كان مسلماً في المشيئة ان شاء عذب
وان شاء رحمه بفضله ما لم يغير حكم الله عمداً وينسبه لله ، وعالم بحقائق
الاحكام الشرعية فاستهوته نفسه بسبب طمع او ميل إلى بعض الخصمين
فغير حكم الله فهو في النار مخلوداً ان تعمد تحريف كلام الله بلاتاويل
والفرض انه عالم بالاحكام غير معذور في الجملة **ان** لم يتب « ومن لم

يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » التائب من الذنب كمن لا ذنب
له بعد غريم الحقوق أو الاستحلال من أهل المظالم فمن تنصل إليه فلم
يقبل لم يشم رائحة الجنة فدخل في « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل »
بالوجه الذي لم يبيحه الله وفي المعاملات الجارية بينكم والتصرفات بأي
الأنواع فإنما يحرم المال إما لمعنى في عينه أو لخلل في جهة اكتسابه فالأول
إما من المعادن أو النبات أو من الحيوان فأما المعادن والنبات فلا يحرم
شيء منهما إلا أن أزال الحياة كالسموم أو الصلابة كالادوية في غير وقتها أو
العقل كالحمر والبنج وسائر المسكرات فالحيوان انقسم إلى ما يؤكل وما لا
يؤكل وما يؤكل إنما يحل إذا ذبح ذبحاً شرعياً وإذا ذبح فلا يحل جميع أجزائه
بل يحرم الدم وما يحرم لخلل في جهة اثبات اليد عليه وهو أخذ المال
إما أن يكون باختيار التملك أو بغير اختيار كالارث والذي باختياره إما
أن يكون من مالك كالمعادن وإما أن يكون من مالك وهو إما أن
يؤخذ قهراً أو بالتراضي فالقهر إما أن يكون عن سقوط عصمة المالك
كالغنائم أو لاستحقاق الأخذ كالزكاة من الممتنعين والنفقات الواجبة بالشرع
فالتراضي إما عن عرض كالبيع والصدقات والجرعة وإما عن غير عرض
كالعطيات كوصية وهبة فهي أقسام ستة الأول ما لا يؤخذ من مالك كنيل
المعادن وأحياء الموات والأصطياد والاحتطاب والاستقاء من الأنهار
والاحتشاش فهذا حلال بشرط ألا يكون مختصاً بذى حرمة من الآدميين
والثاني ما يؤخذ قهراً ممن لا حرمة له وهو النفي والغنيمية وسائر أموال

الكفار المجاريين وهو خلال المسامين إن أخرجوا منه الخمس فقسموه
 بين المستحقين بالعدل ولم يأخذوه من كافر له حرمة وأمان وعهد الثالث
 المأخوذ قهراً لاستحقاق عند امتناع من عليه ويؤخذ دون رضاه وهو
 حلال إذا تم سبب الاستحقاق وتم وصف المستحق واقتصر على المستحق
 الرابع ما يؤخذ تراضياً بمعاوضة وهو حلال إذا روعي شرط الموضين
 وشرط العاقدين وشرط لفظ الإيجاب والقبول مع ما تعبد الشرع به من
 اجتناب الشروط المفسدة الخامس ما يؤخذ بالرضى من غير عوض
 كالعطيات إذا روعي شرط الموقود عليه وشرط العاقدين ولم يؤد إلى ضرر
 بوارث أو غيره السادس ما يحصل بغير اختياره كالميراث وهو حلال إذا
 كان المورث قد اكتسب من الجهات خمس على وجه حلال بعد قضاء الدين
 وتنفيذ الوصايا وتعديل القسمة بين الورثة وإفراز الزكاة والحج
 والكفارات إن وجبت فهذا مجامع مداخل الحلال وما سواها فحرام لا
 يجوز أكله كأن حل من الجهات وصرفه إلى غير مصارفه الشرعية كالجزر
 والزمرة والزني واللواط والميسر والسرف الحرام فكل هذه داخلة تحت
 قوله « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » بالوجه الذي لم يبيحه الله ولم
 يشترعه وبينكم في المعاملات الجارية بينكم والتصرفات الواقعة بينكم
 فالأدلاء أصله من أدليت. دلوى أرسلتها في البئر للاستسقاء فإذا استخرجتها
 قلت دلوتها ثم جمل كل القاء فعل أو قول أدلاء فيقال لا يحتاج أدلى
 أحجته وفلان يدلى إلى الميت بقراءة ورحم إن اكتسب إليه فطالب الميراث

بالنسبة «ولا تدلوا بها الى الحكام» لا ترشوها اليهم ان كانوا حكام
السوء أو لا تلقوا أمر الحكومة بشهادة الزور اليهم ان كانوا حكام عدل
لتاكلوا أموال الناس بالاثم وهو شهادة الزور فإن الحاكم العدل لا يحكم
الا بالشهادة فلا اثم عليه ان يحكم بشهادة الزور من غير علمه فحسن
الظن أولى قال صلى الله عليه وسلم لما بين الوعيد اذها فتوخيا ثم استهما
ثم ليحل كل واحد منك ما صاحبه . ومعنى توخيا اقصد عنيمة
الحق من القسمة واقتربا ولياخذ كل حقه مما أخرجته القرعة في القسمة
«وأنتم تعلمون» أنكم على الباطل وارتكب المعاصي مع العلم بقبحها .
قال معاذ بن جبل وثلثة بن غنم الانصار يان يا رسول الله ما بال الهلال
يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يزيد حتى يمتليء ويستوى ثم لا يزال ينقص
حتى يعود كما بدئ فلا يكون على حالة واحدة فنزل ^{١٨٩} (يسألونك عن
الاهلة) جمع هلال كرداء فيسمى هلالاً في ثلاث ليال ثم قرأ وسمي هلالاً
لرفع الناس اصواتهم عند رؤيته استهل الصبي اذا استصرخ حين يولد
وأهل القوم بالحج اذا رفعوا اصواتهم بالاحرام أي التلبية كذلك سألهم
اليهود فلم يجب لانه ليس مما كلفوا بمعرفة ولو أجابهم لاتسع المجال الى
ما ذكره المنجمون أو الى رد شبهتهم فيطول طريق العلم ويحصل العنت
بلا فائدة فسكت حتى أجاب الله بما هو فائدة الاهلة التي خوطبوا بمعرفة
[قلت] فالشمس على حالة واحدة لأنها ضياء للعام وقوام لمصالح الناس
والقمر يتغير لانه الله علق به المواقيت للعبادات فلا تعرف الا بهذه

الاختلافات ودبر الله هذا التدبير مصلحة لعباده لحاجة الناس اليه لا غير
فالقمر يبدو دائماً وانما يظهر لكم على حسب مصلحةكم لقربه وبعده
من الشمس (قل) لهم (هي) الالهة (مواقيت) جمع ميقات من الوقت
(للناس) يعلمون بها اوقات زرعهم ومتاجرهم ومحال دينونهم وصيبتهم
وافطارهم وعدد نسائهم وايام حيضهن ومدة حملهن . يحتمل يسألك
اليهود عن حكمة كونها تبدوا فأجابهم بخلاف سؤاها من باب «لا تسئلوا
عن أشياء ان تبد لكم تسؤاكم» ويحتمل يسألك أصحابك عن حكمة الالهة
الظاهرة فأجابهم بمقتضى سؤاها للمواقيت في زمن الجاهلية وأول
الاسلام قبل أن تبين الاحكام . اذا أحرم الرجل بالحج أو العمرة لم يدخل
حائطاً ولا بيتاً ولا داره من باب حتى يحل من احرامه ويرون ذلك براً
إلا أن يكون من الخمس خمس اشترى في دينه وقتاله فهو خمس وأحس وهم
مخمس جمع خمس وهم قريش وكنانة وجديلة ومن تابعهم لتحمسهم في
الدين أو للتجائهم بالجمساء وهي الكعبة ومنهم ثقيف وخزاعة وبنو صعصعة
وبنو نضر بن معاوية فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيتاً من بيوت الانصار
فدخل عليه أنصاري رفاعته بن تابوت على أثره من الباب وهو محرم فعاوبوا
عليه فقال لم دخلت فقال دخلت في أثرك فقال صلى الله عليه وسلم إني
أحس فقال الرجل فإن كنت أحس فأنا أحس رضيت بهذا وبسمتك
ودينك فنزلت «وليس البر» لكن أرجع الى تمام الآية قبلها ثم الى هذه
إن شاء الله (يسألونك عن) خلق (الالهة) فـ (قل) يا محمد خالف بين

ذلك ربكم لتصويره الالهة التي سألتم عن امرها ومخالفة ما بينها وبين غيرها
 فيما خالف بينها وبينه (مواقيت) لكم ولغيركم من بني آدم في معاشكم
 ترقبون زيادتها ونقصانها ومخالفاتها واستسرارها واهلاككم اياها اوقات
 حل ديونكم وانقضاء مدة اجارتكم من استاجرتموه وتصرم عدة نسائككم
 ووقت صومكم وافتطاركم فجعلها مواقيت للناس وانما لم يحبهم عن حقيقة
 الهيآت التي سألوا عنها لان المكاف لا يهمله معرفة هذه التصورات في باب
 الاعمال وانما يعود عليه من فوائد وحكمه في باب التكليف معرفة
 المواقيت وهي المعالم التي يوقت بها الناس مزارعهم ومتاجرهم [قلت] فكل
 ما يذكره أهل الهيآت في حقائق الالهة والنجوم انما هو تخمين وحدث
 ورجم بالغيب تقريباً واشتغالا بما ليس من شأن المكاف فلا حاجة للمكاف
 بذلك فإنه من المغيبات وانما غلب عن ظن من أمعن النظر فيه أن القمر
 مظلم يكتسب النور من الشمس ويفصل بينه وبين المضيء الذي هو الشمس
 دائرة الاستدارة المنير والمستنير ويفصل بين المرءى من القمر وغير المرءى
 منه دائرة والداثرتان تنطبقان في الاجتماع بحيث لا يظهر شيء من المستنير
 وتكون القطعة المظلمة مما يلي البصر هذه الحالة هي الحاق وكذا في
 الاستقبال لكن القطعة المضيئة هي التي تلي البصر والقمر في هذه الحالة
 يسمى بدرأ وفي سائر الاوضاع يتقاطعان اما في التربيعة فيعلى زوايا قوائم
 تقريباً وفي غير التربيعة على زوايا حادة ومنفرجة وعلى التقديرين تنقسم
 كرة القمر بهما الى اربع قطع اثنتان مضيئتان وهما اللتان تليان الشمس

والباقيتان مظهرتان ويقع في مخروط البصر احدي الاولين واحدي
الآخرين لكنه يحس بالمضيئة دون المظلمة والقطع الاربع في التربيعة
متساويات تقريباً وفي غيره تختلف المتجاورتان وتتساوى المقابلات
والقطعة المرئية من المتجاورتين الواقعتين في مخروط البصر في الربيعين
الاول والآخر من الشهر أصغرهما لان زاوية تلك القطعة أصغر اللتين
يليان الإبصار أعني انها حادة وتسمى القطعة المرئية الصغيرة اول ما يبدوا
الى ليلتين هلالاً ويجمع على أهلة لانه يتعدد اعتباراً في الربيعين الباقيين
من الشهر القطعة الباقية المرئية أعظم المتجاورين الموصوفتين لان زاويتها
أعظم المذكورتين أعني انها منفرجة فكله تخمين لم يات به القرآن بل
أحاطهم عنه الى ما ينبغي من التكليف فالذي صح من مثله برواية صحيحة
عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو شرع مقبول وما لم يثبت تحواناً عليه الى
ما ثبت فمن ثبت عنده شيء بوجه صحيح من المتعاطين سلم وإلا فخوض
ونفخ في غير ضرم واستسمان كل ورم وليس له في سوق الحقائق مسائم
فنحن امة النبي فقط فلا منة لأحد علينا من أنواع الدالين إلا رسولنا
صلى الله عليه وسلم لا منة لمخلوق عليكم أنا نبيكم ورسولكم ومنعذكم من
الظلام الى النور فما صح عنى فاهتدوا به وما لم يصح ولم تقبله الاصول
الشرعية فاجتنبوها وانما اذنتم في الاستنباط من الادلة لا في احداث شرع آخر
وعلم آخر لم آذن فيه (قل هي مواقيت للناس) فن علق بغيره ضل ففائدة
معرفة النجوم والأهلة أن تنسبها لنسب الله وهو المصاييح المعلقة لنبا

والاهتداء بها في ظلمات البر والبحر وتزيين السماء بها ورجم للشياطين
وهي مسخرات لبني آدم فليحمد ربه وليرغمها من الله (وليس البر بأن^{١٨٩}
تاتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى) المحارم والشهوات فوجه
الاتصال بين الآيتين انهم لما سألوا عما لا يعنيههم ولم تتعاق به نبوة في شأن
الالهة فقد عكسوا القضية حيث تركوا منفعة وسألوا عما لا يعنيههم فكانهم
أتوا البيوت الذين هم الانبياء على غير أبوابها حيث سألوهم عما لم يكنوا
بتبليغه كأن النبي حفي عنه فليس له حاجة في مثله فضلا عن امته وأيضا
عكسوا القضية فإن الطريق المستقيم هو الاستدلال بالمعلوم على المظنون
دون الاستدلال بالمظنون عن المعلوم فلما ثبت أن للعالم صانعا حكما فكل
ما فعله حكمة وهو احكم الحاكمين وهو مختار وغيره مضطر فهو برى
من العيب والسفه وعليه فإذا رأينا تغيرا في الالهة وغيرها علمنا أن الله
تعالى فعله لحكمة ومصلحة فهو استدلال بالمعلوم على المجهول فالاستدلال
بما لا نعلم حكمته على أن فاعله غير حكيم قلب القضية لما فيه من
الاستدلال بالمجهول على المعلوم كأنه قال لما لم تعلموا حكمة القمر صرتم
شاكين في حكمة الخالق فقد أتيتكم الامر من ورائه (واتوا البيوت من
أبوابها) حال الاحرام فليس في العدول بر فكل امر لا نص فيه باطل
وانما العبادة بالامر وباشروا الامور من وجوهها التي يجب ان تباشروا
عليها فالمراد توطين النفوس وربط القلوب على أن جميع أفعال الله حكيم
وصواب من غير اختلاخ شبهة ولا اعتراض شك في ذلك حتى لا يسئل

عنه كما في السؤال من الاتهام بمقارنة الشك فهو لا يسئل عما يفعل وفيه
 أيضاً إشارة إلى ما يفعلونه من النسيء فيقع الحج في غير وقته (واتقوا الله
 لعلمكم تفلحون) في تغيير أحكامه والاعتراض على أفعاله لكي تفوزوا
 بالهدى والبر. قرأ ورش وأبو عامر وحفص البيهوت بضم الباء حيث
 جاء معرفاً ومنكراً وكسرهما الباقون وقرأ نافع وأبو عامر ولكن البر
 بكسر النون وضم الراء من البر والباقون بلاكن مشددة النون وفتح
 الراء ومن امر الجاهلية من هم بسفر أو امر فلم يقيس له لا يدخل بيته
 من الباب حتى يحصل له وكان قریش وقبائل العرب من هم بسفر أو
 حاجة فلم يظفر تطير فنهأهم الله عن مثله بأن الطيرة لا ليس من البر فالبر بر
 من لم يخف غير ربه وتوكل عليه فإن لكل شيء سبباً «وآتيناه من كل شيء
 سبباً» فسبب الوصول إلى حضرة الله التقوى فبقدر السلوك في مراتب
 التقوى يكون الوصول إلى حضرة المولى «إن أكرمكم عند الله اتقاكم»
 عليكم بتقوى الله فإنه جماع لكل خير «اتقوا الله حق تقاته» وهي أن يطاع
 ولا يعصى ويذكر ولا ينسى ويشكر فلا يكفر اتقوا الله بالله اتقى
 بترسه، اجعلوا الله محرزكم ومتقاكم ومفركم ومفرعكم ومرجعكم منه إليه
 أعوذ بك منك كي تتخلصوا من مهالك النفوس باعانة الملك القدوس .
 ولما صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج مع أصحابه للعمرة
 وهم ألف وأربعمائة عام الحديبية صالحة على أن يرجع من
 قابل فيخلوا له مكة ثلاثة أيام فيطوف بالكعبة فبني العام المقبل تجهز

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعسرة القضاء فخاف المسادون الا يوفوا لهم
 فيقاتلوهم في الحرم والاحرام والشهر الحرام فكرهوا ذلك فأنزل الله
 تعالى (وقاتلوا) ^{١٥٠} جاهدوا (في) نصرة (سبيل الله) دينه وإعزازه فهو
 طريق مرضاة الله (الذين يقاتلونكم) قريشاً وغيرهم قبل ان امروا بالقتال
 المشركين كافة المقاتلين والمهاجرين فهي اول آية نزلت في القتال في المدينة
 فبسببها يقاتل صلى الله عليه وسلم من قاتله ويكف عن من لم يقاتلوا ولو
 كان بينه وبينهم ممانعة ومحاجة فالحديبية موضع قرب مكة كثير المياه
 والاشجار فأقام شهراً فيها (الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا) أيهم بالابتداء
 بالقتال في الحرم محرمين (إن الله لا يحب المعتدين) لا يريد بهم الخير فإنه
 غاية المحبة فالمحبة ميل النفس محال في حق الله. فاعلم ان المساكين كانوا
 ممنعوا اولاً من قتال الكفار وامروا بالصبر على اذاهم «لتبطلون في اموالكم»
 الآية ثم في عام ست من الهجرة لما نزلوا بالحديبية وادي فاطمة الآن
 امر بالقتال إذا ابتدءوهم ثم ابيح لهم ابتدأؤه في غير الاشهر الحرم « فإذا
 انسلك الاشهر الحرم » الآية ثم امروا به مطلقاً بقوله «واقبلوهم حيث
^{١٥١} **ثقتموهم** » وجدتهم في الحرم والحل وفي الاشهر الحرم وهم الذين هتكوا
 حرمة الشهر والحرم بالبداية فجازوهم بمثلها فامر أولاً بالتقوى اتبعوا
 بما هو اشد ظاهراً على النفس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الذي
 يقاتل في سبيل الله فقال من قاتل لتكبرن كلمة الله هي العليا ولا يقاتل
 رياء ولا سمعة. فبين لهم في هذه الآية كيفية حل المقاتلة إن احتاجوا وانما

امروا بما تقدم لقلّة المسامحين والارفق واللين فلما قوي الاسلام وكثر الجمع
 واقام من اقام على الشرك بعد ظهور المعجزات وتكرر زها عليهم حصل
 اليأس من اسلامهم بحجة الإلحجة السيف فامروا به على الاطلاق او لا
 تعمدوا بقتال من نهيتهم عن قتله من غير المستعدين كالنساء والشيوخ
 والصبيان والرهبان والذين بينكم وبينهم عهد او الاعتداء بالثلة او بالمفاجأة
 من غير دعوة إلى الاسلام فلا تجاوزوا ما حد لكم وشرع (وأخرجوهم
 من حيث اخرجوكم وقد فعل بمن لم يسلم يوم الفتح وقد أجلي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المشركين من المدينة بل قال لا يجتمع دينان في
 جزيرة العرب وهو تكليفهم بالخروج واضطرارهم اليه بالتخريف
 والتشديد (والفتنة) الشرك (أشد) أعظم فالفتنة في الاصل عرض
 الذهب على النار لاستخلاصه من الغش فصار اسماً لكل ما يمتحن به تشبيهاً
 كالاخراج والتشديد فالأخراج أشد عليهم من قتلهم لشدة مؤالفتهم
 لبلدهم فيصالح جزاءً لكفرهم ومناجزتهم لحربكم وقتالكم بسبب دين الله
 فكنتهم قبل الدين اخواناً وما فرقكم الا الدين الذي ارتضيتوه وكرهوه
 الذي يمتنى فيه الموت كالاخراج أشد من الموت نفسه او تعلقت به
 «واقتلوهم حيث تقتلهم» فإن فتلتهم في الحرام بالمنع من اراده أخش
 من قتلتهم في الحرام فالفتنة تزال على كل حال إن خفتهم أن تقتلهم في
 الحرم فكفرهم وصدّهم أشد من القتل فكفر يستحق العقاب الدائم
 والقتل لا فكفر يخرج صاحبه من الامة دون القتل قتل صحابي كافراً

فى الحرام فعابوه فقال والفتنة فهو عين الفتنة أشد من هذا القتل فإن
 إقدام الكفار على تخويف المؤمنين وتشديد الأمر عليهم حتى ألجئوهم
 الى الهجرة بينهم لئلا يفتنوه على دينهم فهم الفتنة على المؤمنين أشد من
 هذا القتل الذي اوجبه عليهم فى الحرم جزاء لفتنتهم فاقتلوه واعلموا أن
 الفتنة التى أعددتها لهم من النار شر من القتل فالقتل أهون من النار وهو
 أول درجات عذابهم « يوم هم على النار يفتنون » ففتنتهم من صدكم عن
 الكعبة أشد من قتلكم إياهم فى الحرم فارتداد المومن أشد من قتالهم إياكم
 يعنى فاقتلوه ولو أداكم طلب القتل الى قتل كثير منكم فإنهم ما أرادوا
 إلا أن يردوكم الى الكفر بالسيف فأن تقتلوا على الحق خير من أن
 ترتدوا بسببهم أو تتكاسوا عن طاعة معبودكم فالعرب ان قتل منهم
 رجل قالوا قتلنا وإن ضرب منهم رجل قالوا ضربنا (ولا تقتلوه) تبدءوهم
 (عند المسجد الحرام) أى فى الحرم (حتى يقاتلوك فيه) حتى يبدءوكم
 بالقتال فى الحرم وهو بيان لكيفية هذه البقعة خاصة وتخصيص
 « واقتلوه حيث تقتلوه » (فإن قاتلوكم فاقتلوه) ثم ولا تبالوا فإنهم
 هتكوا الحرم فاستحقوا أشد العذاب (كذلك) القتل والاخراج (جزاء
 الكافرين) يفعل بهم مثل ما فعلوا بغيرهم (فإن انتهوا) عن الكفر وأسأوا
 (فإن الله غفور رحيم) يغفر لهم ما قد سلف فإن الاسلام يجبر ويصاح
 ما انسب قبله فلا يؤخذ بذلك (وقاتلوه) المشركين (حتى لا) توجد
 ولا تبقى (فتنة) شرك قاتلوه حتى يسلموا فلا يقبل من الوثني إلا

الاسلام او الموت (ويكون الدين) العبادة لله وحده لا يعبدون سواه
 فلا يبقى للشيطان نصيب فيه فيؤخذ من قوله والقتلة قبول توبة القاتل
 عمداً للمعصوم فيه ككل ذنب فإن الشرك اعظم الذنوب فإن قبلت توبته
 الكافر فأحرى توبة المومن القاتل والفاسق بأنواع الفسق . فاتفقوا على
 قبول توبة الكافر فالقاتل الغير الكافر أولى وربما يقال حقوق الله مبنيّة
 على المسامحة وحقوق غيره على المشاهدة ولان الكفر يجب ما قبله فلا
 يقضي المسلم الصلاة دون الكافر إن تاب عن تركها . فقاتلوهم حتى تكون
 كلمة الله هي العليا فإن من قتل زال كفره ومن بقى خاف باستمراره عليها
 فالدين ساطع نور أدلته « ليظهره على الدين كله » فلا عبرة بالخالف لقلّة
 شوكته وسقوطه عن درجة الاعتداد (فإن انتهوا فلا عدوان إلا على
 الظالمين) فلا تعتدوا على المنتهين إذ لا يحسن ان يظلم إلا من ظلم فالعدوان
 مختص بالظالمين فساه عدواناً مشاكلة وإلا فهو الحق وعدل فإنه جزاء
 الظالم فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه فإن العدوان واقع من الكفار لا
 من المساهمين فإن اعتدتم على من لا يستحقه يقيض الله من يظلمكم (فلا
 عدوان إلا على الظالمين الشهر الحرام) مقابل (بالشهر الحرام) حيث صدمهم
 عام الحديبية في ذى القعدة وكان بين القوم ترام بسهام وحجارة فخرجوا
 لعمرّة القضاء فكرر هو القتال في الحرام فقال لهم هذا الحرام بذلك الشهر
 الحرام وهاهنا بهتكم فلا تبالوا به (والحرّمات) حرمة الاحرام وحرمة الشهر
 وحرمة الحرم (قصاص) مماثلة ما فعلوا لكم في الحديبية وادخلوا عليهم

عنوة ان بدءوكم وفيه تجوز الحكم قبل ان يكون سواء يقع أم لم يقع
وهو مأخذ العلماء في الاستنباط المسائل المصورة على الفرض ولو لم يكن
فإن الله علم أنهم يدخلون مكة في السابع من الهجرة بلا حرب وإنما فرض
لما عسى أن يكون ويكون حكماً لغيره فالأظهر العموم وهو حرمة
مما يجب المحافظة عليه نفساً كان أو عرضاً يجري فيها القصاص فتى هتك
أحد حرمة بعض سقطت حرمة فيقتص منه

يد بخمس مئين عسجد اديت ١٠ بالها قطعت في ربيع دينار
[اجيب] عز الامانة أغلاها وأرخصها ١٠ ذل الحياة فافهم حكمة الباري
(واتقوا الله راعوا أن الله مع المتقين) فالمعية القرب المعنوي المفيد
الحراسة واصلاح شئونهم بالنصر والتمكين وكان المشركون شرطوا عايه
الاقامة بمكة عام القضية ثلاثة أيام فتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ميمونة بنت الحارث فخافوا أن يعرس بها بمكة فأرسلوا له عايلاً كرم الله
وجهه أن يفي لهم بالخروج فخرج وأولم بها وبني بسرف ففى موضع البناء
ماتت ودفنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. أمرنا الله بالجهاد اياظير
لنا الصادق من الكاذب ممن يظهر صدق او كذب ويدعى بذل
الوجود في سبيل الله وأمرنا بالزكاة ليتبين من يصدق في ادعاء محبة الله
فالفز ومعيار المحبة الالهية لانه جبل كل احد على الحياة والمال فكل يدعى
محبة الله. عند الامتحان يكرم الرجل او يهان. قال علي كرم الله وجهه
خير الخصال في النعمي الشهادة والسخاوة وهما توأمان قبل لرسول الله

صلى الله عليه وسلم ما الاسلام قال طيب الكلام وإطعام الطعام وإفشاء السلام
 فأبي المسلمين افضل قال من سلم المساكين من لسانه ويده قال فأبي
 الصلوة افضل قال طول القيام قيل فأبي الصدقة افضل قال جهد من
 مقل قال فأبي الايمان افضل قال الصبر والمسامحة قيل فأبي الجهاد افضل
 قال من اعتمر جواده واربقى دمه قيل فأبي الرقاب افضل قال اغلاها
 ثمنًا . فالجهاد ظاهر مع الكفار وباطن مع النفس والشیطان فالباطن
 صعب فإن الكافر ربما يرجع عنك بالصلح او القهر او بالموت والشیطان
 لا يرجع عنك دون ان يسلب الدين . اجمعوا على ان الجهاد فرض على
 الكفاية إلا عبد الله بن الحسن قال تطوع فدليل فرضه « كتب عليكم
 القتال وهو كره لكم » وادلل كفايته « وما كان المؤمنون ليتفروا
 كافة ، وكلا وعد الله الحسنى » فلم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إلا وترك بعض الناس . فوجب على الاحرار الرجال البالغين الواجدین
 ما يغزون به الاصحاء لا المرضى ولا الزمنى إتفقاً « ليس على الاعمى
 حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ، ليس على الضعفاء
 ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج » فاتفقوا على
 الحرية واتفقوا على أن كل فریضة كفاية وأحرى مادونها من
 الرغائب يشترط فيها إذن الابوين دون فرض العين فالجهاد إن تعین
 بحيث لم يكن غيره مجزئاً وكافياً كأن عينه الامام لشجاعته وسياسته .
 ثبت ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اريد الجهاد قال :

أحي والداك قال نعم قال ففهم بما جاهد . فالجهاد - ور على ان من عليه دين
او من منعه اب كافر لا يحتاج إلى اذن ابويه واذن الغريم ولا سيما إن
كان في تركته ما يفي وقيل لا وسببه أن الرسول صلى الله عليه وسلم سأله
رجل أي كفر الله عني خطاياي ان مت صابراً محتسباً في سبيل الله قال نعم
إلا الدين كذلك قال لي جبريل آنفاً فاتفقوا على أن جميع المشركين يحاربون
(وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) مالك لا يجوز ابتداء¹⁹³
الحبشة والترك بالحرب لما روي عنه صلى الله عليه وسلم : ذروا الحبشة
وما وذرتكم . ولم يعترف مالك بصحة لكن قال لم تزل الناس يتحسامون
غزوهم فنذكر اية العدو بمعنى الاستعباد جائزة إجماعاً في جميع أنواع المشركين
ذكوراً وإناثاً صغيراً وكباراً إلا الرهبان فإنهم لا يتعرض لهم قال صلى الله
عليه وسلم : فذروهم وما حبسوا أنفسهم عليه . اتباعاً لقول أبي بكر واكثر
العلماء على ان الامام مخير في الاسرى اما ان ين واما ان يستعبدهم واما
ان يقتلهم واما ان يأخذ منهم الفداء واما ان يضرب عليهم الجزية حكى
التميمي اجماع الصحابة انه لا يقتل الاسير وسببه تعارض الآية والافعال
ومعارضته ظاهر الكتاب لفعله عليه الصلاة والسلام فإن ظاهر « فإذا
لقيم الذين كفروا فاضرب الرقاب » انه ليس لالامام بعد الاسر إلا
الفداء او المن « ما كان لني » ان يكون له اسرى حتى يشخن في الارض «
الآية فنزلت في اسرى بدر فدللت على ان القتل افضل من الاستعباد
فقتل الاسرى في غير موطن ومن الاستعباد النساء وحكوى ابو عبيد انه

لم يستعبد الحرارة ذكور العرب واجمعت الصحابة بعده على استعباد اهل
الكتاب ذكرانا وانا ثامن رآ ان الآية الخاصة بقتل الاسرى ناسخة لفعله
قال لا يقتل الاسير ومن رآ ان الآية لم تخص بقتل الاسير بل فعله هو
حكم زائد على ماني الآية ويحيط العتب الذي وقع في ترك قتل اسرى
بدر قال بجواز قتل الاسير اذا لم يوجد بعد تامين واتفقوا على جواز
تامين الامام . الجمهور على جواز تامين الحر الرجل المسلم . رآ ابن الماجشون
انه موقوف على اذن الامام فالجمهور على جواز تامين العبد والمرأة . سجنون
وابن الماجشون يقولان امان المرأة موقوف على الامام . قال أبو حنيفة
لا يجوز امان العبد إلا أن يقاتل فسببه معارضة العموم للقياس فالعموم
المساؤون تشكفؤ دماؤهم ويسمى في ذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم
فهو يوجب امان العبد فالقياس المعارض ان الامان من شرطه الكمال
والعبد ناقص بالعبودية فأثرت العبودية في اسقاطه كغيره مما اثرت فيه
فسبب اختلافهم في امان المرأة اختلافهم في مفهوم : اجرنا من اجرت
يام هاني فمن فهم اجازة امانها لاصحته في نفسه فلولا اجازته لما اثر قال لا
امان إلا ان يحيزه الأمير ومن فهم انعقاده وإنما اخبرها بالانعقاد والاكتفاء
به اظهاراً للحكم قال امانها نافذ كمن قاسها على رجل بلافرق ومن رآ انها
نقصت عن الرجل لم يحز امانها فالامان من كل وجه لم يؤثر في الاستعباد
بل اثر في القتل فقط . واجمعوا على انه يقتل في الحرب وانه لا تقتل
في السلم الا ان قتلت فاعانت عمال وراي او تعبير من فروعهم ولا

صبيانهم لعودهم على منفعة المسلمين ما لم يقاتلوا وإلا قتلوا . مالك لا يقتل
الاعمى ولا المعتوه ولا اصحاب الصوامع ويترك لهم من اموالهم بقدر ما
يعيشون به كالشيخ الهرم كابي حنيفة واصحابه . قال الثوري والاوزاعي لا
يقتل الشيوخ فقط وقال الاوزاعي لا يقتل الحراث الاصح عند الشافعي
تقتل هذه الاصناف فسيبه معارضته بعض الآثار بخصوصها لعموم
الكتاب ولعموم الحديث الثالث : امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله . وذلك أن قوله تعالى « فإذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم » يقتضي قتل كل مشرك زاهياً وغيره
كظاهر هذا الحديث ان اقاتل الناس لعموم الناس فمن الآثار التي امرت
باستبقاء هذه الاصناف . عن ابن عباس كان إذا بعث صلى الله عليه وسلم
جيوشه قال : لا تقتلوا أصحاب الصوامع لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً
ضعيفاً ولا امرأة ولا ثلوا . أخرجه ابو داود روى مالك عن ابي بكر
أنه قال ستجدون قوماً زعموا انهم حبسوا انفسهم لله فدعوههم وما حبسوا
انفسهم له . وفيه . ولا تقتلوا امرأة ولا صبيلاً ولا كبيراً هرمياً ومن
انواع المعارضة قوله تعالى (وقاتلوا في سبيل الدين يقاتلونكم ولا
تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) لقوله تعالى « فإذا انسأخ الاشهر الحرم
فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » الآية فمن رأى ان هذه ناسخة لقوله
« وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم » لان القتال أولاً إنما ابيح لمن
يقاتل قال الآية علي عمومها ومن رأى أن قوله تعالى « وقاتلوا في سبيل

الذين يقاتلونكم» هي حكيمة وأنها تتناول هؤلاء الاصناف الذين لا يقاتلون استثنائها من عموم تلك فاحتج الشافعي بحديث سمرة قال اقاتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شيوخهم فعلة القتل عند الكفر فاطردت فيهم ومن رآه لا يقتل الفلاحون احتج بكتاب عمر مروياً عن زيد بن وهب وفيه ولا تغاوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً واتقوا الله في الفلاحين. وفي حديث رباح ابن ربيعة النهي عن قتل المسيف المشرك فإنه مر في غزاة على امرأة مقتولة فوقف رسول الله عليها فقال ما كانت هذه لتقاتل ثم نظر في وجوه القوم فقال لا جديهم الحق بخالد بن الوليد فلا يقتل ذرية ولا عسيفاً ولا ابراة فسيبه اختلافهم في العلة الموجبة للقتل فمن رآ الكفر لم يستبق اخداً ومن زعم اطاقة القتال استثنى من لم يطق القتل وصح النهي في المثلة. فأجمعوا على قتلهم بالسلاح، كره عمر ومالك القتل والتحريق بالنار والسم فإنه نار باطني واجازة الثوري قال بعض إن ابتداءوا به جاز والا فلا فسيبه معارضة العموم للخصوص فالعموم فاقتهوا المشركين حيث وجدتهم والخصوص ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في رجل ان قدرتم عليه فاقتلوه ولا تحرقوه بالنار فإنه لا يعذب بالنار الا رب النار واتفق عوام الفقهاء على جواز رمي الحصون بالمنجنيق سواء فيها نساء او ذرية او لم يكن. نصب رسول الله المنجنيق على اهل الطائف. الاوزاعي ان كان فيه الاسارى او ضعفاً من المسامين لا ترمى بالمنجنيق قال الليث بل جاز فحجة من لم يحز «لو

تزيوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً» الآية ومن اجازته نظر الى
 مصلحة واما النكابة في اموالهم فأجاز مالك قطع الشجر والثمار وتخريب
 العامر ولم يحز قتل المواشي ولا تحريق النخل وكره الاوزاعي قطع الشجر
 المثمر وتخريب العامر كنيسة كان او غير ذلك الشافعي تحرق البيوت
 والشجر اذا كانت لهم معاقل وكره تخريب البيوت وقطع الشجر
 اذا لم يكن لهم معاقل فتنبيه مخالفة فعل ابي بكر في ذلك لفعله
 صلى الله عليه وسلم فثبت انه حرق نخيل بني النضير وثبت عن ابي
 بكر لا تقطع من شجراً ولا تخربن عامراً. فمن رأى اباً بكر
 علم بالناسخ فإنه لا يخالف مع عامه بتحريق بني النضير أو رأى انه خاص ببني
 نضير لغزوهم تبعه ومن رأى ثبوت تحريق البويرة ولم ير اتباع أحد دون
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بالتحريق وانما فرق مالك بين الشجر
 والحيوان لان قتل الحيوان مثله وقد نهى عنها فلم يؤثر قتل الحيوان عن
 الشارع ولا امر به اقلت فابوبكر إنما نهى سياسة لقوة الاسلام وأمكن
 أن يستنزل أهل المعاقل بلا إفساد نعم الله وتحريق البويرة لتحصينهم بها
 وتقويهم بها في مدة قلة الاسلام فلو تركوا بني النضير لا يمكن أن يتقوا
 بالاجزاب. فشرط الحرب إجماعاً بلوغ الدعوة « وما كنا معذبين حتى
 نبعث رسولا » فمنهم من أوجب تكرار الدعوة عند كل حرب ومنهم
 من استحبها ومنهم من لا يراها أصلاً وسببه معارضة القول للفعل فثبت
 أنه صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً يشترط عليه إذا لقيت عدوك من

المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فأيتهم ما أجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم، ادعهم إلى الاسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما على المهاجرين فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم سيكونون كاعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في النية والغنيمة نصيب إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبو فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبو فاستعن بالله وقاتلهم. وثبت من فعله أنه كان يبيت العدو ويغير عليهم مع الغدوات. فالجمهور إلى أن فعله ناسخ لقوله وأنه اختص في أول الاسلام قبل أن تنتشر الدعوة بدليل دعوتهم فيها إلى الهجرة ومنهم من رجح القول على الفعل ومن استحب الجمع. واجمعوا على أنه يحرم الفرار من الضعف «الآن خفف الله عنكم وعلم أن ضعفاً» وروى ابن الماجشون عن مالك أن الضعف بالقوة لا بالمدد فمن ضعف جواده أو سيفه حل الفرار ممن هو أقوى منه وإن واحداً. فقوم أجازوا المهادنة ابتداءً من غير سبب إن رأى الامام مصلحة للمسلمين وقوم لا إلا لضرورة الداعية لاهل الاسلام من فتنة أو غيرها إما بشيء يأخذونه منهم لا على حكم الجزية إذ الجزية إنما تؤخذ إذا كانوا تحت أحكام الاسلام وأما بلا شيء، الاوزاعي يجوز للامام أن يصلح الكفار على شيء يدفعه المسلمون للكفار لضرورة فتنة أو غيرها من الضرورات، الشافعي لا

يعطى المساهون شيئاً الا ان يضافوا ان يصطاهوا لكثرة العدو وقتلهم او
لحنة نزلت بهم . مبالك والشافعي وابو حنيفة على اجازة الصالح لمصاحبة
الا ان الشافعي لا يجوز الصالح بأكثر من مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الحديبية عشر سنين وسبب اختلافهم في الصالح من غير ضرورة
معارضة ظاهر قوله تعالى « فإذا انسأخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث
وجدتموهم ، قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر » لقوله تعالى
« وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » فمن رأى آية القتال حتى
يسأوا او يعطوا الجزية ناسخة لآية الصالح قال لا صالح الا من ضرورة
ومن رأى ان آية الصالح مخصصة لتلك قال الصالح جائز مطلقاً وعضده
بفعلاه بصالح الحديبية لغیر ضرورة بل لمصاحبة طلب فشو الاسلام بالحريّة
فمن رأى دفع المساهين شيئاً لضرورة ما روي انه صلى الله عليه وسلم قد هم
ان يدفع ثمر المدينة لبعض الكفار في الاحزاب لتخيبهم فلم يوافقوه على
القدر الذي سمح به له حتى نصره الله فن اجازة ان خاف المساهون ان
يصطاهوا فقياساً على اجماعهم على جواز فداء اسرى المساهين لانهم لما
صاروا الى هذا الحد كالاسارى اتفق المسلمون على ان سبب الحرب
لاهل الكتاب من غير كتابي العرب اما الدخول في الاسلام واما الجزية
وتعجت الذمة لقوله « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا
يحرّمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين او تو
الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » واتفقوا على

أخذ الجزية من المجوس لقوله صلى الله عليه وسلم تسنوا بهم سنة أهل الكتاب. مالك تؤخذ الجزية من كل مشرك واستثنى قوم مشركي العرب، الشافعي وأبو ثور وجماعة لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب والمجوس فسيبه معارضة العموم للخصوص فالعموم «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» وقوله عليه السلام: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهما وحسابهم على الله فالخصوص قوله لأمر السرايا: فإذا لقيت عدوك فادعهم إلى ثلاث. فمن رآ أن العموم إذا تأخر عن الخصوص ناسخ قال لا تقبل إلا من الكتابيين فالأمر بقتال المشركين كافة في سررة براءة عام الفتح والحديث قبل الفتح بدليل دعائهم للهجرة ومن رآ أن العموم يبنى على الخصوص مطلقاً قبلهما من جميع المشركين وهو مالك فعامة الفقهاء لا يسافر بالمصحف إلى أرض العدو وأبو حنيفة يجوز في المناكر المأمونة وسببه هل النهي عام أريد به العام أو عام أريد به الخاص. اجمعوا على أن الغنيمة التي تؤخذ قهراً من أيدي الروم ما عدا الأرضين أن خمسها للإمام وأربعة أخماسها للغنائم «واعاروا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول». الشافعي يقسم الخمس على خمسة أقسام نصت عليها الآية وقيل على أربعة أخماس فقوله «فإن لله خمسة» فاستئناف وليس قسماً خامساً والثالث يقسم اليوم ثلاثة أقسام لسقوط سهم النبي وذوي القربى بموته صلى الله عليه وسلم والرابع أن الخمس بمنزلة الفيء

يعطى منه الغني والفقير وبه قال مالك وعامة الفقهاء فالذين قالوا باسم
 على اربعة وخمسة اختلفوا ما يفعل به بعد موته صلى الله عليه وسلم وقوم رد
 على اهل الخمس وقوم يرد على الجيش وقوم سهم النبي للامام وسهم ذوي
 القربى لقرباة الامام، وقوم يجعلان في السلاح والعدة، قال قوم القرابة
 بنو هاشم فقط، وقوم بنو هاشم والمطلب وسببه هـل ما عتبه الآية
 للاصناف خاص بهم ام تنبيه بهم على غيرهم وهو خاص اريد به العام
 فمن رآ أنه خاص اريد به الخاص قال لا ينبغي الخمس الاصناف المنصوص
 عليها وعليه الجمهور ومن رآ أنه خاص اريد به العام قال فالنظر فيه للامام
 صلاحا للمسلمين واحتج من صرفه للامام بقوله صلى الله عليه وسلم
 إذا أطمع الله نبياً طعمة فهي للخليفة بعده. ومن صرفه على الاصناف
 الباقين او على الغنائم فتشبيهاً بالصف الخمس عليهم واحتج من رآ
 القرابة بني هاشم والمطلب بحديث حديثي من مضمون قال قسم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بيني وبين علي بن أبي طالب بيني وبين علي بن أبي طالب
 وإنما بنو هاشم وابن المطلب صنف واحد ومن قال بنو هاشم وابن المطلب
 تحرم عليهم الصدقة وقال قوم سهم النبي من الجيش الخمس فقط واجمعوا
 على وجوب الخمس حضر أو غاب عن القسمة. وقال قوم ان الخمس
 والصدقة وهو شي كان يصطفيه من رأس الغنم درس أو أمة أو عبد
 فصفيه منه، واجمعوا على ان الصافي ليس لاحد من الاطراف وانما
 اجزاه يحزى النبي صلى الله عليه وسلم واجمعوا على ان اربعة الاصناف العينة

للفائمين إن خرجوا بإذن الامام والجمهور - وورولو بغير إذنه لعدم
« واعلموا انما غنمتم من شيء، فإن لله خمسة » الآية ، وقوم ان خرجت
سرية او واحد بغير اذن الامام فكل ما غنموه للامام وقوم ياخذونه الغانم
والجمهور تمسكوا بالآية وغير الجمهور رأوا شرطية اذن الامام فإن
الصحابة لا يخرجون إلا بإذن وهو ضعيف فاتتقوا على أن السهم للذكر ان
الاحرار البالغين ، قوم ليس للعبيد والنساء حظ في الغنمة لكن يرضخ
لهم وبه قال مالك وقال قوم لا يرضخ ولا سهم ، الاوزاعي لهم حظ
واحد من الفائمين ، الشافعي يسهم للمناحر ، مالك يسهم لهم إن اطاق
القتال وقيل يرضخ لهم وسببه في العبيد عموم الآية هل يتناول الاحرار
والعبيد ام لا وايضاً فعمل الصحابة معارض للآية فاصح ما روى في عمل
الصحابة حديث مالك بن أوس بن الحدثان قال قال عمر ليس أحد إلا
وله في هذا المال حق إلا ما ملكت أيماكم فاعتمد الجمهور على حديث ام
عطية الثابت كذا نفروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذاوى
الجرحى ونمض المرضى وكان يرضخ لنا من الغنمة فسلب اختلافهم
هل تشبه المرأة بالرجل لتاثيرها في الحرب ان غزت فإنهم اتفقوا على ان
الغزو مباح لهن فمن شبه اثبت ومن رأى نقصان امان لا يرى لها شيئاً
او شيئاً دون السهم وهو الرضخ فالمتعين اتباع الاثر زعم الاوزاعي ان
النبي صلى الله عليه وسلم اسهم للنساء بخير ، مالك لا سهم للتجار والاحياء
الا ان قاتلوا ، وقوم يسهم لهم ان حضروا وسببه تخصيص عموم « واعلموا »

انما غنمتم من شيء فان لله خمسه . بالقياس الذي يوجب الفرق فإلهم لم
 يقصدوا القتال ومن قوى العموم على القياس أسهم لهم فاحتج من
 استثنائهم أيضاً بقضية اجير عبد الرحمن بن عوف لما طلب حظه من الغنيمة
 فذكر عبد الرحمن بن عوف لرسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فقال
 له تلك ثلاثة دنانير حظه . يعني اجرتة في امر ديناه واخرالا وخرج مثله
 ابو داود ومن اجاز له القسم شبهه بالجمائل ايضاً وهو ان يعين القاعد
 الغازي اجاز مالك الجمائل ومنعها غيره ومنهم من اجاز للسلطان فقط
 او اذا كانت ضرورة له قال ابو حنيفة والشافعي ، فالجمهور ان شهد
 المجاهد القتال وإن لم يقاتل أسهم له وإن جاء بعد القتال فلا سهم له .
 ابو حنيفة ان اشتغل بشيء من اسباب الغزو وجاء قبل لجوعهم الى
 ارض الاسلام أسهم له وسلبه القياس والاثار فالقياس لا يحق بتأثير
 الغازي في الحفظ بتأثيره في الاخذ فمن شهد القتال أثر في أخذ الغنيمة
 فاستحق السهم والذي جاء قبل وصول دار الاسلام له تأثير في الحفظ
 فمن شبه تأثير الحفظ بتأثير الاخذ أسهم له وإن لم يحصل قتالاً ومن رأى
 ضعف الحفظ لم يسهم له . وورد فيه أثران متعارضان عن أبي هريرة رضي الله عنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ابن مسعود على سرية من المدينة فدخل
 نجد فقدموا بخير بعد ما فتحوها فقال ابن مسعود انما يارسول الله معكم
 بخير فلم يقسم والثاني في قضية بدر قال صلى الله عليه وسلم ان غنائم
 انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله فغضب له سهم ولم يضرب لغير

ممن غاب عنها فإنه غاب بسبب الامام . قال عمر الغنيمه ان شهد الواقعة
 فالجمهور في السرايا التي تخرج في العسكر ان العسكر يشاركها في ما
 غنموا قال صلى الله عليه وسلم وترد على قعدتهم خرجة ابو داود ودفاهم أيضاً
 تاثير في الغنيمه بسبب قوة الجيش ، الحسن ان خرجت السرية باذن الامام
 خمسها واختصوا بالباقي وإن بغير اذنه شاركوهم ، النخعي الامام بالحيار
 بين أن ي خمس وبين أن ينفلهم بها وسببه تشبيهه بتاثير العسكر في غنيمه
 السرية بتاثير من حضر القتال بها . فتجب عند الجمهور الغنيمه بأحد
 شرطين بحضور قتال او برده ان حضر القتال فالجمهور للفارس ثلاثة اسهم
 سهمان للفرس وسهم للفارس ، أبو حنيفة له سهمان سهم له وسهم لفرسه
 فسببه اختلاف الآثار ومعارضة القياس للآخر . عن ابن عمر اسهم رسول
 الله لرجل ثلاثة سهمان لفرسه وسهم لراكبه وخرج ابو داود حديثاً
 شاهداً لأبي حنيفة فالقياس المعارض لحديث ابن عمر ان يكون سهم
 الفرس اكثر من سهم الرجل وهذا القياس فاسد فإن الذي اشتحق
 السهمان الفارس فقط والفرس لا يملك فالفارس في الحرب ينفع اكثر من
 ثلاث رجال راجلين فحديث ابن عمر أثبت . اجمعوا على تحريم الغلول
 فالجمهور على اباحة الطعام ما داموا في ارض الفرو ولا قسم ومنعوا ان
 شهاب وسببه معارضة الآثار في تحريم الغلول للآثار في اباحة اكل
 الطعام فمن خصص بهذه اباح ومن رجع تحريم الغلول عن هذه لم يحن
 ذلك قال ابن مغفل أصبت جراب شعير يوم خيبر فقلت لا اعطى مني

شديداً فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسلم خرجه البخاري
ومسلم وحديث ابن أبي أوفى قال كنا نصيب في مغازينا العسل والغنم
فناكله ولا ندفعه خرجه البخاري . قوم يحرق رحل الغال وبعض يعز
وسببه اختلافهم في تصحيح حديث ابن عمر من غل فأحرقوا متاعه
اتفقوا على أن للإمام أن يزيد لمن شاء نافلة من الغنمة ، مالك إنما ينقل
من الخمس لبית المال وقوم من خمس الخمس وهو حظ الإمام واختاره
الشافعي ، أحمد وأبو عبيد من الغنمة وأجاز بعضهم تنفيل جميع الغنمة
سببه هل تعارض بين اليتين في المغانم أو تخيير « واعلموا أنما غنمتم من
شيء فإن لله خمسه » وبين « يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول »
فمن رأى أن آية واعلموا ناسخة لآية الأنفال قال لا نفيل إلا من الخمس أو خمس
الخمس ومن رأى أنها على التخيير بلا تعارض قال يجوز التنفيل من الغنمة
والاختلاف أيضاً في الآثار مالك عن ابن عمر بعث رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنموا إبلا كثيرة فكان سهمانهم
اثني عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً فدل أن النفل بعد القسمة والثاني حديث
حبيب بن مسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل الركن من
السرايا بعد الخمس في البداءة وينفلهم الثالث بعد الخمس في الرجعة يعني
في بدء غزوه صلى الله عليه وسلم وانصرافه قال قوم لا يجوز أن ينفل
أكثر من الثالث والرابع فمن رأى آية الأنفال محصية قال لا ينفل أكثر من
الثالث أو الرابع ومن رأى أنها محكمة غير محصية بل بالنسبة إلى الجوار قال

يجوز للامام أن ينفل الجميع فإن الآيتين خيرته. كمال مالك أن يعد الامام بالتنفيل قبل الحرب لئلا تفسد نيته بطلب الدنيا فقط وأجازة جماعة وسببه معارضة مفهوم مقصود الله في الغزو مع ظاهر الاثر فالقصد في الغزو أن تكون كلمة الله هي العليا فلو نفلهم قبل الحرب ربما تسفك الدماء لغير وجه الله والاثار المجوز حديث حبيب بن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في الغزو والبرايا الخارجة من العسكر الرابع وخمس القول الثالث تنشيطاً للحرب، مالك لا يستحق القاتل سلب المقتول إلا أن نفل الامام اجتهاداً بعد الحرب وبه قال أبو حنيفة والثوري وقال الشافعي واحمد وأبو ثور واسحاق وجماعة السلف هو واجب للقاتل قاله الامام أم لا ومنهم من جعل له السلب بلا شرط وقال الشافعي بشرط أن يقتله مقبلاً لا مدبراً. الاوزاعي إنما يكون له أن يقتله معصية الحرب أو بعدها وأما حالها فلا وقوم ان استكثر الامام حارة تخمينته ومبطل احتمال قوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين بعد كما يرد الحرب من قتل قتيلاً فله سلبه ان يكون نفلاً أو استحقاقاً. فقوي عند مالك أنه على جهة النفل فلم يثبت عندنا أنه قاله إلا أيام حنين ومعارضة آية الغلبة له وإعلاء أنما غنمتم فإنه لما عين الحسن للامام عين الباقي للفاين كما علم لما عين ان الثالث للام ان الباقي للاب في الميراث قال أبو عمر حفظ عنه صلى الله عليه وسلم في بدر وحنين قال عمر بن الخطاب كنا لا نحسن الشاة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. عن مالك الأشجعي قصي رسول الله

بالسلب للقاتل عن أنس بن مالك ان البراء بن مالك حمل على مزيان
يوم الدارة فطعمه فقتله فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً فبلغ ذلك عمر فقال لاني
طالحة انا كنا لا نخمس السلب وان سلب البراء قد بلغ مالا كثيراً ولا
اراني الاخمسته قال ابن سيرين فحدثني أنس بن مالك انه اول سلب خمس في
الاسلام وبه تمسك من فرق بين القليل والكثير قال قوم السلب جميع
ما وجد مع المقتول الا الذهب والفضة والشافعي واصحابه وروثوا موال
المسلمين التي تسترد من الكفار لاربابها ولا حظ فيم الا الزهري
وعمر بن دينار وروى عن علي بن ابي طالب انها هي للجيش مالك
والثوري وجماعة وروى عن عمر بن الخطاب ما وجدته مسلم من مال
قبل القسم فهو اولى به ثلاثين وبعد القسم فبالقيمة يؤديها لمن صار له فيه
سهمه وفرق البعض بين ما تغلبوا عليه واوصلوه الى دار الشرك وبين
ما أخذوه منهم قبل ان يصل الى دار شركهم قالوا فما حازوه فارب
شيء قبل القسم وبعده بالثمن وما لم يحوزوه فارب اولى به مطلقاً وهو
مبني هل يملك الكفار اموال المسلمين أم لا وهو هل دار الكفار يملك أم
لا وسببه تعارض الآثار والقياس فحدثني عمران بن حصين يدل على أن
دار الكفر لا يملك قال اغار المشركون على سرح المدينة واخذوا العصباء
ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرأة من المسلمين فتقلت فكما
وضعت يديها على ناقة رعت حتى وصلت العصباء فلم ترع فركبت غلاماً
الى المدينة فبذرت لئن نجاها الله لتهجرها ولم تعرفها فأتوا رسول الله

صلى الله عليه وسلم فأخبرته قال بئس ما جزيتها لا نذر فيما لا يملك ابن آدم
 ولا نذر في معصية وكذلك يدل حديث ابن عمر ^{عليه} على مثله وهو غار له
 فرس فأخذها العدو فظهر عليه المسلمون فردت عليه في زمن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فهما ثابتان فلا أثر الذي يفهم منه أن الكفار يملكون وهل
 ترك لنا عقيل من منزل باع دوره التي كانت له لك بعد الهجر ^{لأن} القياس
 تشبيه الاموال بالرقاب فكما لا يملكون الرقاب لا يملكون الاموال كمال
 الباغي مع العادل فلا يملك الباغي مع العادل ولا يملك الباغي مال العادل
 ومن قال يملكون قال من لا يملك يضمن وقد اجتمعوا على أنهم لا يضمنون
 اموال المسلمين فيرى أنهم يملكون فمن فرق استند لحديث الحسن بن عمار
 بسنده ان رجلاً وجد بعيراً له كان المشركون قد اصابوه فقال صلى الله
 عليه وسلم إن اصبته قبل ان يقسم فهو لك وإن اصبته بعد القسم أخذته
 بالقيمة فلا يحتاج بحديثه لضعفه عند جميعهم فاعمل مالكاً اعتمد على قضاء
 عمر بذلك لكن لم يجعل له الثمن بعد القسم واستثنى ابو حنيفة ام الوالد
 والمدير فإنه رأى أنهم يملكون على المسلمين اموالهم ما عداها مالك ان
 اصاب ام ولد بعد القسم فعلى الامام أن يهديها أو ألا اجبر سيدها على قذائها
 فإن لم يكن له مال اعطيت واتبعه من كانت في قسمته بقية ديناً حتى
 أينس فلم يقبله النظر فإن لم يملكها الكفار أخذها بلا ثمن وإن ملكوها
 فلا سبيل له عاها وأيضاً فلا فرق بينها وبين سائر الاموال إلا أن ثبت
 سماع فيه مالك وابو حنيفة ان اسهم على مسلم يصح له في الشافعي لا

يصح له على أصله أبو حنيفة إن تلصص مسلم وأخذ عند المشرك مالاً
مسلم هو أولى به وإن أراد ربه أخذه بالثمن، مالك هو لصاحبه فلم يحز
على أصله لعله إنما أخذه بوجه التلصص لا بسيف القهر فسيف القهر هو
سبب التملك. فإن أسلم الحربى وهانجر واستولى المسلمون على أموالهم
أموال الكافرين قال مالك لا حرمة لماله ولولده وزوجه حرمة وهو بعيد
فإن المبيع هو الكفر فقط وبالإسلام عصم ماله أين كان كأموال المهاجر
وقال قوم لكل ما ترك حرمة الإسلام ومنهم من قال لا حرمة للجميع وفصل
مالك فقال ليس لاهل حرمة وللولد والزوجة حرمة لكن على غير قياس فلا
طريق الى إباحة المال إلا الكفر والمعاصم له الإسلام لقوله صلى الله عليه
وسلم: فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم. فلا دليل يمكن بخلافه
استقراء وقال مالك الأرض التي فتحت عنوة توقف يصرف خراجها في
مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك
الخير فإن رأى الإمام أن يقسمها مصالحة فله ذلك الشافعى يقسم كالغنائم
خمس أقسام. أبو حنيفة الإمام مخير بين أن يقسمها على المسلمين أو يضرب
على أهلها الكفار فيها الخراج ويقرها بأيديهم وسببه ما يظن من التعارض
بين آية سورة الأنفال وآية سورة الحشر فالأنفال يقتضى ظاهرها أن
كل غنينة تخمس وهو «واعاءوا انما غنمتم» وآية الحشر «والذين
جاءو من بعدهم» فربما أعطى ظاهر هذه الآية أن المسلمين اشتروا
فيها حتى الرعاء في الكدى. فروى عن عمر بن الخطاب ما رأيت هذه

الآية إلا قد عمت جميع الخلق حتى الراعي بكداء فلا جأ لم يقسم بل
افتتحه عشوة من ارض العراق ومصر فمن رآ أن الآيتين متواردتان على
معنى واحد وان آية الحشر مخصصة لآية الانفال استثنى من ذلك ومن اد
رآ أن آية الانفال في الغنيمة وآية الحشر في النبي على ما هو الظاهر قال
تخمس الارض ولا سيما قد ثبت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ارض خبير قالوا تقسم وجوباً لعموم الكتاب وفعله صلى الله عليه وسلم
الواقع موقع البيان في المجمل فضلاً عن العام فزعم ابو حنيفة انه صلى الله
عليه وسلم أعطى خبير بالشطر ثم ارسل ابن رواحة فقامتهم فظهر منه
أنه لم يقسم جميعها وإنما قسم طائفة من الارض وترك طائفة بلا قسم فبان
بهذا ان الامام بالخيار بين القسمة والاقرار بأيديهم وهو الذي فعل عمر
وان أساءوا بعد الغلبة عليهم كان له الخيار كان بخير آيين المن والقسمة كما
فعله صلى الله عليه وسلم بمكة على أنها فتحت عشوة وهو الاصح فهو
الذي خرجه مسلم فمن رسول الله عليهم فكل واحدة من الآيتين خصصت
بعض ما في الاخرى أو نسخت فخصصت آية الحشر من عموم الانفال
الارض فلم توجب فيها تخميساً وآية الانفال خصصت من عموم الحشر
ماعد الارض فأوجب الخمس مع أن الظاهر من آية الحشر أنها تضمنت
القول في مال في نوع مخالف لما تضمنته آية الانفال « فما اوجتم عليه من
خيل ولا ركاب » يفيد العلة وهي اختصاص الامام فلا حق فيه للجيش فأية
الحشر تفيد ما اوجنوه بالخيول والركاب والسيوف فيخمس ويقسم بين

الغنائمين فالمال الذي صار إلى المسلمين من الكفار من قبل الرعب والخوف
 من غير إيجاب بخيل أو رجل بل بمحض الخوف فقط هو المسمى عند
 الجمهور بالنبيء . فالجمهور على انه للمسلمين كافة لمصلحتهم كالقناطر
 والمساجد وغير ذلك وهو الذي ثبت عن أبي بكر وعمر فلا يخمس
 وقال الشافعي يخمس ويقسم الخمس على الاصناف الخمس كالغنمية والبقا
 لاجتهاد الامام ينفق على عياله منه وعلى نفسه وعلى من رآه وسببه
 ختم لافهم فمن رآه الاصناف الخمسة تنبهاً على المستحقين من غير حصر
 فيهم قال لهم ولان فوقهم ومن رآه تعديداً قال لا يمداهم لانه من باب
 الخصوص لا من باب التنبية فقول الشافعي يخمس النبيء لم يقله قبله
 غيره فالنبيء كله يقسم على الاصناف كما هو ظاهر الآية فالخمس في
 الآية الاخرى هو الذي يقسم فقط فاشتبه الامر للشافعي والله اعلم
 راحم . خرج مسلم عن عمر قال كانت اموال بني النضير مما افاء الله على
 رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكانت للنبي صلي
 الله عليه وسلم خاصة فكان ينفق منها على اهله نفقة سنة وما بقي فجعلته في
 لكراع والسلاح عدلاً في سبيل الله وبه قال مالك وإنما شرعت الجزية
 على من يقتل فتجب اجماعاً بالذكورة والحرية والبلوغ . فمن رآه يقتل
 قية الاصناف أوجبها عليهم ومن قال لا يقتلون اسقطها عليهم كالنساء
 والصبيان والعبيد والشيوخ والرهبان والمرضى والفلأحين والعسقاء
 مال الله القدر الواجب ما فرضه عمر فعلى اهل الذهب اربعة دنانير واربعون

درهما على اهل الورق ومع ذلك ارزاق المسلمين وضيافة الضيف ثلاثة ايام لا يزداد عليه ولا ينقص، الشافعي اقلها محدود وهو دينار واكثرها غير محدود بحسب ما يصالحون عليه، الثوري موكل للامام اجتهاداً او حنيفة لا ينقص النقيير على اثني عشر درهما ولا يزداد الفني عن ثمانية واربعين درهما والوسط اربعة وعشرون درهما. احمد درهم او عدله فلا يزيد ولا نقص فسيبه اختلاف الآثار بعث صلى الله عليه وسلم معاذاً الى اليمن وامره ان ياخذ من كل حالم ديناراً او عدله معافى ثياب يمنية. ضرب عمر الجزية على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ذلك ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام وبعث ايضاً عثمان بن حنيف فوضع الجزية على اهل السواد ثمانية واربعين واربعة وعشرين، واثني عشر فلم يرو في قدرها حديث متفق عليه بل ورد الكتاب عاماً فن رأى في الآثار تخييراً وعمم الآية قال لا احد وهو الاظهر ومن جمع بين حديث معاذ والثابت بن عمر قال اقله محدود ولا حد لاكثره ومن رجح احد حديثي عمر تمسك به ومن رجح حديث معاذ فانه مرفوع قال قدرها دينار فقط اجمعوا انها لا تجب الا بعد الحول الجمهور ان اسلم اول الحول او وسطه او آخره لا سقطت عليه الجزية قالت طائفة ان اسلم بعد الحول وجبت لتقرررها في ذمته واجمعوا على انها لا تجب قبل الحول فسيبه هل يهدم الاسلام الجزية وهو مذهب الجمهور او لا يهدمها. فالجزية ثلاثة جزية العنوة هي التي تقدمت وهي التي تفرض على الحربيين بعد غلبتهم فجزية الصالح اربعة

للاتفاق فيما بين المسلمين والحريين فالجزية الثالثة العشرية. الجمهور ليس على أهل الذمة عشر ولا زكاة أصلاً في أموالهم. أبو حنيفة والشافعي وأحمد والثوري وفعل عمر تضاعف الصدقة بأن يعطوا نصف ما وجب على المسلمين في كل شيء شيء من أنواع الأعشار والزكوات ولم يحفظ فيه للمالك قول مالك ما يتجر فيه ذمي مما ينقله من بلد إلى بلد يؤخذ منهم العشر إلا ما يجلبونه للمدينة خاصة فنصف العشر فيه ووافقه أبو حنيفة في أنها تجب بالاذن أو بالتجارة نفسها وخالفه في القدر فنصف العشر عنده فقط ولم يشترط مالك حولا ولا نظاباً واشترطهما أبو حنيفة وهو نفس نصاب المسلمين في الزكاة. الشافعي فلا يؤخذ بالاذن والتجارة شيء لا عشر ولا نصفه إلا ما اصطالح عليه أو اشترط فتكون الجزية العشرية من نوع الجزية الصلحية. مالك هي ثلاثة الأنواع من الجزية الصلحية والتي على الرقاب وسببه أنه لم تات به سنة ثابتة وإنما فعله عمر فمن قال إنما فعله لما ثبتت من السنة وإن لم يبينها لنا أوجب أن يكون سنتهم ومن قال إنما فعله لشرط اشترطه قال ليس سنة إلا بالشرط قال الشافعي أقل ما يجب أن يشارطوا عليه فعل عمر وإن شاورطوا على أكثر فحسن قال وحكم الحربي إذا دخل بأمان كالذمي فالجزية كالتي أجمعاء. فأموال المسلمين أربعة صدقة وفيه جزية وغنime (وانفقوا) أموالكم (في سبيل) دين (الله) من كل ما فيه رضى ربكم وتعاونوا على البر والتقوى. أمر أولاً بالجهاد ثم أمر بأنواع المعروف من الاتفاق على المساكين والمصالح كحج وعمره

(ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) بالامساك فتخسروا أجراً وتندموا عذراً
 إن قصرتم في الخير أو بالاسراف حتى تفقرؤا انفسكم فارشد الى الوسيط
 فالامساك تفريط والاسراف افراط غلو بداعة فامساك قدر الحاجة وانفاق
 على قدر ماله ونمائه خير وسط ومن التهلكة ترك الغزوالذي هو تقوية
 للعدو حمل بعض المهاجرين على العدو فشقتهم وخدعه فقالوا اتق نفسك الى
 التهلكة قال ابو ايوب الانصاري نحن معشر الصحابة أعلم بالتهلكة وفيها
 نزلت صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصرنا فشهدنا معه المشاهد
 وآثرنا على اموالنا وانفسنا فاما فشى الاسلام وكثر اهله ووضعت الحرب
 اوزارها رجعنا الى اهلينا وأولادنا واموالنا انصاحبها وقيم فيها فكانت
 الاقامة عين التهلكة بترك الجهاد فما زال يجاهد حتى قتل بقسطنطينية زمن
 معاوية ودفن في أصل سورها ويستسقى به (واحسنوا ان الله يحب المحسنين)
 بالاثبتهم ومع نفوسكم بوقايتهم من نار الشهوات ومع قلوبكم برعايتهم من
 دين الغفلات ومع ارواحكم بحمايتهم عن حجب العلاقات ومع اسراركم
 بكلاءتها عن ملاحظة المكونات ومع الخلق بدفع انواع الاذيات وباتصال
 الخيرات ومع الله بالعبودية في المامورات والمنهيات والصبر عن المضرات
 والبليات والشكر على النعم والمسرات والتوكل عليه في جميع الحالات
 (وأتموا الحج والعمرة لله) ادوهم بحقوقهما بعد ابتدائهما وإلا فالعمر لا سنة
 والحج فرض مرة في العمر ووجه الله لا للتفاخر والتجارة كما تفعله العرب
 قبل الاسلام من قصد الحضور في الاسواق والتظاهر فلا قربة في ذلك

فأمر بالاخلاص فيهما واستعملوا النفقة من الحلال . فالحج أربعة أركان
 الاحرام والوقوف والسعي والطواف . فله واجبات تنجبر بالدم ولها
 مندوبات لا دم فيها ، وللعمره ثلاثة أركان الاحرام والطواف والسعي
 فالركن ما لا يحصل التحلل إلا بالاتيان به . فالحج تحلل اصغر واكبر
 فالاصغر يحل له كل شيء ، ما عدى النساء والصيد وكره الطيب ولكن
 يحل له كل شيء ، بالفراغ من الأركان والواجبات (فإن احصرتم) منعم
 (فما استيسر) عليكم ما قدرتتم عليه مما يسمى (من) انواع (الهدى) جمع
 هدية كتمر وتمر وهو ما يهدي للبيت تقرباً إلى الله من النعم أيسره الشاة
 ثم البقر ثم الابل فالأفضل كثرة اللحم رعيًا للمساكين فيسلك به مسلك
 الهدية التي يبعثها العبد لربه بأن يبعثها إلى بيته يذبحها حيث احصر في أي
 موضع كان (ولا تحلقوا) لا تحلقوا بحلق (رؤوسكم حتى يبلغ الهدى)
 المبعوث إلى مكة (محله) من الحلول فهو النزول وهو الحرم « ثم محلهما
 إلى البيت العتيق » الحرم كله مفرداً أو قارناً أو متمتعاً أو معتمراً وإن لم
 يحصر فالحلق أفضل من التقصير وكان علي كرم الله وجهه يحلق دائماً
 لما سمع تحت كل شجرة جنابة (فمن كان منكم مريضاً) مرضاً محوجاً إلى
 الحلق حال الاحرام (أو به أذى) ألم كائن (من رأسه) كجراحة أو قمل أو
 صداع أو شقيقة فليحلق وليستمر على احرامه وتم احرامه وعليه (فدية
 من صيام) ثلاثة أيام (أو صدقة) على ستة مساكين لكل مسكين نصف
 صاع من بر (أو نسك) وهي بدنة أو بقرة أو شاة أو للتخيير جمع نسكه

نزلت في كعب بن عجرة قال له صلى الله عليه وسلم لعلك اذاك هو امك
 قل نعم قال احلق وصم ثلاثة ايام أو اطعم ستمائة مساكين أو انسك شاة
 والحق بالمعذور من حلق لتغير عذر إلا انه اثم كمن استمتع بغير الحلق
 كالطيب والدهن واللبس لعذر وغيره (فإذا أمنتم) من خوفكم وبرئتم
 في حال امن وسعة لا في حال احصار (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج) فمن
 انتفع بقربة العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه أو انتفع بمحظورات
 الاحرام بعد فراغ عمرته حتى يحرم بحج (ف) يجب عليه (ما استيسر من
 الهدي) بسبب التمتع وهو هدي المتعة فيا كل منه كالاضحية (فمن لم يجد)
 الهدي (ف) عليه (صيام ثلاثة ايام) (وقب اشهر الحج) إلى فراغ الحجة
 متتابعاً وغيره فالأفضل سابع الحجة وثامنه وتاسعه فلا يصح في يوم
 النحر لانه عيد لا يصيام (وسبعة إذا رجعت) نفرتم بالفراغ من اعمال
 الحج اطلق المسبب على السبب الخاص وهو النفر والفراغ فإنه سبب
 للرجوع (تلك عشرة) فذلكم الحساب وفائدتها أن لا يتوهم أن الواو
 بمعنى او كثنى وثلاث ورباع فإن أكثر العرب لا يعرفون الحساب فإذا خاطب
 احد صاحبه جمع له وبين ايضاً أن السبعة عدد دون كثرة فإن السبع
 والسبعين والسبع مائة تطلق على الكثرة والعدد فأكدر (كاملة) اعلماً بأن
 هذا العدد مما يجب الاهتمام به (ذلك) الحكم المذكور وجوب الهدي والضرم
 لمن تمتع (لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام) أي حاضرين قربه
 وهو دون مرحلين ماقرب الشيء يعطى حكمه فأهل الرجل اخص

الناس اليها فكل من سكن دون المواقيت فلا تمتع ولا قرأت عليهم
 فالدم دم جنابة فلا ياكل منه قالقارن من احرم يحج وعمره معاً او يدخل
 الحج عاها قبل الطواف فالعمره ان يعتمر في اشهر الحج ثم يحج من عامه
 فحاضروا المسجد الحرام ينبغي لهم ان يعتمروا في غير اشهر الحج ودم
 التمتع والقران باعتبار الافاقى دم نسك ياكل منه وباعتبار حاضري الحرام
 وما قاربه دم جنابة فلا اكل فيه (واتقوا الله) في المحافظة على اوامره
 واجتناب مناهيه ولا سيما في الحج والعمره فإن الادب فيهما ادب المقرئين
 فالحاج مقرب فلا ينبغى له التغافل والتراخي على انواع الغفلات والشبهات
 (واعلموا ان الله شديد العقاب) لمن لم يتقه ليصدكم العلم بالله عن عصيانه
 فإنه غالب على امره لا يفوته شئ خبير منيع قدوس من ان ينسب له
 الذهول عن عباده فعلمكم بأن الله شديد لطيف بنكم يمنكم عن مخالفة امره
 (الحج) وقتها (اشهر معلومات) شوال قعدة وحجة عند مالك وهو
 الذي يفيد الجمع فلا يطلق الجمع إلا على اقله وعند الشافعي إلى طلوع
 الفجر من يوم النحر وعند أبي حنيفة العشر كله فاقيم البعض مقام الكل
 فندهما فالشرع قرر ما عاوه قبل الشرع مما توارثوه فلا تصح افعال الحج إلا
 فيها وان انعقد الاحرام قباهما مع الكراهة عند أبي حنيفة فأجمعوا على وجوب
 الحج « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » فشرط
 صحته الاسلام إجماعاً فلا يصح من كافر بمالك والشافعي يصح من الضبي
 وجاز منه ومنعه أبو حنيفة فسببه معارضة الآثار للاصول فمن أجاره

(مقاصد)

ع

— ٥٤ —

أخذ بحديث ابن عباس خرج به البخاري ومسلم وفيه أن امرأة رفعت صبيها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت لهذا حج قال نعم ولك أجر. ومن منع قال فالعبادة لا تصح إلا من عاقل فقال بعض المالكية إنما يصح من طاب بالصلاة من السبع إلى العشر فشرط الوجوب الاسلام إلا على الراجح من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة / وأجمعوا على شرط الاستطاعة لمن استطاع إليه سبيلا. مالك وأبو حنيفة لا يجب بالاستطاعة على النيابة كأن كان مريضاً ذاملاً فلا يجب عليه. الشافعي يلزم أن يحج عنه غيره بماله فإن وجد من يحج عنه بماله وبدنه تبرعاً سقط عنه كمن لا يثبت على راحة كمن مات ولم يحج وجب أن يحج عنه من تركته وسببه معارضة القياس للآثر فالقياس يقتضي أن العبادة لا ينوب فيها أحد عن غيره فلا يصح لي أحد عن أحد باجماع ولا يزكي أحد عن أحد وعارضه حديث ابن عباس خرج به الشيخان أن امرأة من خثعم قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله فرضة الله في الحج على عباده أذن كنت أرى شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه قال نعم، في حجة الوداع هذا في الحي وأما في الميت فهو ما خرج به البخاري عن ابن عباس جاءت امرأة جهينة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني نذرت الحج فأتيت أفأحج عنها قال حجى عنها ارايت إن كان ديني ككنت قاضية فدين الله أحق بالقضاء. واجمعوا أنه يتم تطوعاً عن الغير والخلاف هل يقع فرضاً / مالك لا يشترط في النائب إن يؤذى فرض

هو الوجوب
على من استطاع إليه سبيلا
لا يجب عليه

النائب

نفسه قبله فالأفضل من أدى فرضه ان حج عن ميت لا يقم عن حي عنده. الشافعي يشترط أن يؤدي النائب عن حي أو ميت فرض نفسه فإن حج عليه من بقي عليه حج نفسه انقلب إلى فرضه وهو فعمدتهم حديث ابن عباس سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال ومن شبرمة فقال اخ لي او قال قريب فقال احججت عن نفسك قال لا قال فحج عن نفسك ثم حج عن شبرمة والطائفة الاولى قالوا الحديث موقوف عن ابن عباس فكره مالك والشافعي ان يوجرا الانسان نفسه في النيابة عن غيره وان وقع جاز وقال ابو حنيفة لا يجوز فعمدته أنه قرينة لا تجوز الاجارة عليه وقاس مالك والشافعي ومن تبعهم على الاجماع في جواز الاجارة في كتب المصاحف وبناء المساجد وهي قرينة فالاجارة عند مالك نوعان في الحج على البلاغ وهو أن يجير على ما يبلغه من الزاد والراحلة فإن نقص مأخذها وفالا وان زاد ردة عليه والثاني على سنة الاجارة ان نقص شيء وفاه وان فضل استبد به الاجير فأجمعوا على ان الاستطاعة مباشرة بالبدن والمال والامن شرط وجوب. قال الشافعي وابو حنيفة والحمد وهو قول ابن عباس وعمر بن الخطاب يشترط الزاد والراحلة فقال مالك من استطاع المشي وجب عليه كن يمكنه الاكتساب في طريقه فليس المال عند بشرط او بالسؤال فسيبه معارضة الاثر في تفسير الاستطاعة لعموم انظها سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الاستطاعة فقال الزاد والراحلة. لحمل الشافعي وابو

حنيفة على كل مكلف ولو قدر على المشي ومالك على من لا يستطيع
 المشي ولا قوة له على الاكتساب في طريقه فأصل الشافعي إذا ورد
 الكتاب مجملا ووردت السنة لتفسير مجمله لا يعدل عنه فالجمهور على
 أن العبد لا يلزمه الحج حتى يعتق وأوجب عليه بعض أهل الظاهر والذي
 رجحه أصحاب مالك عنه أنه على التراخي. قال البيهقيون من أصحابه على
 الفور فالجتهار عند الحنفية أنها يجب على الفور. الشافعي على التوسعة
 فعمدة أهل التوسعة أن الحج فرض قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم
 بسنين فلو كانت على الفور لما أخره فلو أخره لعذر لينه وعمدة أهل
 الفور القياس على الصلاة فالأصل فيما اختص بوقت تأييم تاركه حتى يخرج
 وقته كالصلاة، قال الشافعي بالفارق فلا قياس فإنها تكرر وهو لا يتكرر فن
 شبهه بأول وقت الصلاة قال بالتراخي ومن شبهه بآخر وقت الصلاة قال
 بالفور فوجه من شبهه بآخر وقت أنه ينقضي لدخول وقت لا يجوز فيه
 فعله كآخر وقت الصلاة فلا يكون من صلاها في غير وقتها مؤدياً
 واحتجوا بالغرر لا مكان الموت لطول سنة بخلاف ما بين وقتي الصلاة
 لقلة من يموت في مثل مدته فليس هذا من باب مطلق الأمر بل على
 التراخي أو على الفور لأنه هنا يؤدي إلى وقت لا يحل فيه بالفراغ من
 أشهر الحرام / مالك والشافعي إذا وجدت امرأة رفقة مأمونة وجب
 عليها ولا يشترط الزوج والمحرم المطاوع لها على الخروج معها، أبو حنيفة
 وجماعة وأحمد يشترط في الوجوب الزوج والمحرم المطاوع فسببه معارضة

الامر بالحج والسفر اليه للنهي عن سفر امرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم في حديث أبي سعيد: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع ذي محرم. فمن غلب العموم قال تسافر مع رفقة مأمونة ومن خصص أو جعل الحديث تفسيراً لاستطاعة منع الامع زوج أو سيد أو مع محرم مطيع ^{لها} فالعمرة عند الشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد والثوري وهو قول ابن عباس وجماعة من التابعين واجبة، مالك وجماعة سنة، أبو حنيفة وأبو ثور وداود هي تطوع فمن أوجبها استدل بقوله تعالى «وأتموا الحج والعمرة لله» وبآثار مروية عن عمر بن الخطاب قال دخل اعرابي حسن الوجه أبيض الثياب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الاسلام يا رسول الله فقال ان تشهد ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم شهر رمضان وتحج وتعمّر وتغتسل من الجنابة. عن قتادة لما نزلت «ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً» قال صلى الله عليه وسلم اثنان حج وعمرة فمن قضاها فقد قضى الفريضة. عن زيد بن ثابت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بأيهما بدأت. عن ابن عباس: العمرة واجبة. رفعها البعض فحجة من سننها الاحاديث المشهورة في تعديد فرائض الاسلام فلم تذكر فيها العمرة منها حديث ابن عمر: بني الاسلام على خمس. فذكر الحج مفرداً وفي بعض طرق الاعرابي ان السائل عن الاسلام: وأنت تحج البيت. ولم يزد ورعاً قالوا ان الامر بالانتماء لا يقتضي الوجوب

العمرة

فمقصود الشارع أن لا تقطع الفرائض والسنن « ولا تبطلوا أعمالكم »
قال جابر بن عبد الله سئل رسول الله عن العمرة أواجبة هي قال لا ولأن
تعتبر خير لك. قال ابن عمر وليس به حجة فيما انفرد به واحتج من قال
إنها تطوع فقط بما روي عن أبي صالح الحنفي قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الحج واجب والعمرة تطوع. وهو منقطع فسيبه تعارض الآثار
وتردد الأمر بين أن يقتضي الوجوب وبين ألا يقتضيه. فالواقيت التي
اجمعوا على وجوب الإحرام فيها فذروا الحليفة لأهل المدينة والجحفة لأهل
الشام وقرن لأهل نجد ويألم لأهل اليمن وثبت ذلك في حديث ابن عمر
وغيره. فالجمهور أن ميعات العراق ذات عسري، الشافعي والثوري أن
أهلوا من العقيق كفي وهو أحب فقل إفته لهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقيل عمر فيها. فالجمهور أن من قصد الإحرام وتجاوز الميعات أن
عليه دماً، الشافعي إن رجع إليها سقط الدم، مالك لا يسقط وإن رجع
إليها وقال قوم ليس عليه دم إن لم يرجع وقال قوم إن لم يرجع فسد حجه
وأنه يرجع إلى الميعات فيهل بعمرة. فالجمهور أن من كان منزله بين الميعات
والبيت الحرام أن ميعاته منزله فإن كان منزله خارجاً منهن فقال قوم
الأفضل من منزله فالأحرام منها رخصة وبه قال الشافعي وأبو حنيفة
والثوري وجماعة وقال مالك وأحمد وأبي حنيفة أحرامه منها أفضل فمن رأى
أن النبي هو الذي عينها فالسنة أفضل ومن ثبت عنده أن الصحابة أحرموا
قبل الميعات ابن عباس وابن عمر وابن مسعود وغيرهم قال هم أعرف بالسنة

منا. فأصول اهل الظاهر لا يجوز الاحرام قبل الميقات الا ان يصح اجماع بخلافه وقال مالك ان اخر مثل المدنى إلى الجحفة عليه دم وقال ابو حنيفة لا شيء عليه وسببها هل هو من النسك الذى تعين النسك فيه ووجب بتركه الدم أم لا. واجمعوا على وجوب الاحرام فيها من اراد نسكا، مالك كل من مر عليها يلزمه الاحرام إلا من يكثر تردده كالخطاين وشبههم وقوم لا يلزم إلا من اراد نسكا من حج وعمره وإلا فلا فأهل مكة ومن ضاهاهم فلا بد ان يجمع الاحرام بين الحل والحرم فوقته عندهم قيل إن دخل الشهر وقيل يوم التريئة فوقته محدود من اول شوال إلى طلوع الفجر يوم النحر وعند الشافعى وابو حنيفة الشهران وعشر من الحجة، مالك ثلاثة اشهر فدليل مالك «الحج اشهر معلومات» فيجوز عنده ان يحرم بحيث لا يفعل طواف الافاضة إلى آخر يوم الحجة ودليل الفريق انقضاء الاحرام بانقضاء اركانه وإن احرم بالحج قبل شوال كرهه مالك وانهقد وقال غيره لا يصح ولا ينعقد، الشافعى ينعقد عمره فمن شبهه بوقت الصلاة قال لا يصح ومن اعتبر عموم «واتموا الحج والعمرة لله» قال من احرم انعقد وربما شبهوا الحج بالعمرة وشبهوا ميقات الزمان بزمان العمرة وهو العام كله، الشافعى من التزم عبادة في وقت نظيرتها انقلبت للاصل كمنذر في رمضان انقلب رمضان واختلف اهل مذهب مالك في هذا الاصل. واجمعوا على أن وقت العمرة السنة كلها لا تنافى الجاهلية لا تنعم في أيام الحاج قال صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج إلى

يوم القيامة . قال أبو حنيفة إلا أيام عسرة ويوم النحر وأيام التشريق فتكره واستحب مالك عمرة في كل سنة وكره تكرارها في سنة ، الشافعي لا كراهة في ذلك ، مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا تلبسوا القميص ولا العمامة ولا السراويلات والبرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فيلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس . واجمعوا على أنه لا يلبس قميصاً ولا شيئاً مما ذكر في هذا ولا ما كان في معناه من مخيط الثياب وهو مخصوص بالرجال فالمرأة تلبس المخيط ومن لبس السراويل اقتدي ولو لم يجد غيرها عند مالك وأبي حنيفة ، الشافعي وأحمد والثوري وأبو ثور وداود لا شيء عليه إذا لم يجد أزاراً وعمدة مالك الحديث المتقدم فلو جاز لاستثنائه وحجة الشافعي ومن معه حديث ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لم يجد الأزار والخف لمن لم يجد النعلين ، أحمد يجوز لمن لم يجد أزاراً أن يلبس الخفين غير مقطوعتين لحديث ابن عباس ، عطاء في قطعهما فساد والله لا يحب الفساد ، مالك وأبو ثور إن لبسهما مع وجود النعلين عليه فدية ، أبو حنيفة لا فدية عليه وللشافعي قولان . أجمعوا على أنه لا يلبس الثوب المصبوغ بالزعفران والورس ، مالك جاز المعصفر لأنه ليس بطيب أبو حنيفة والثوري هو طيب فيه فدية وعمدة أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي والمعصفر . واجمعوا على أن أحرام

المرأة في وجهها فتغطي رأسها وتستتر شعرها وتسدل ان اجث ثوباً
 فوق رأسها على وجهها تستر به من الرجال سدلاً خفيفاً. قالت عائشة بنت
 كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن محرمون فإذا مر بنسا ركب
 سدلنا على وجوهنا الثوب فإذا جاوز الركب رقعناه. روى مالك عن
 فاطمة بنت المنذر قالت كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات فسمعت بنت
 أبي بكر، مالك إن خمر رأسه ولم ينزعه فوراً افتدى، الشافعي والثوري
 واحمد وداود وابو ثور يخمر المحرم وجهه الى الحاجبين. روى عن عثمان
 وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص. مالك ان لبست
 القفازين افتدت، الثوري جاز وروى عن عائشة وخجة مالك ما خرجه
 ابو داود نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النقاب والقفازين. وسبب
 الخلاف اختلافهم في قياس بعض المسكوت عنه على المنطوق به واحتمال
 اللفظ المنطوق به وثبوته او لا ثبوته. اجمعوا على ان الطيب محرم على
 المحرم بحج وعمره في حال احرامه، كره مالك ان يطيب قبل الاحزام
 ويبقى اثره بعده رواه عن عمر بن الخطاب وهو قول عثمان وابن عمر
 وجماعة من التابعين واجاز ابو حنيفة والشافعي والثوري واحمد وداود
 وحجة مالك ما رواه البخاري ان رجلاً أتى بحبة مضخة بطيب فقال
 اما الطيب الذي فيك فاغسله عنك ثلاث مرات واما الحبة فانزعها ثم
 اصنع ما شئت في عمرتك مما تصنع في احبتك مختصراً. وحجة غيره ما
 رواه مالك عن عائشة كنت اطيب راس رسول الله صلى الله عليه وسلم لم

لا حرامه قبل ان يحرم وحلله قبل ان يطوف بالبيت واعتل مالك ومن معه بما انكرت، عن ابن عمر: ربح الله ابا عبد الرحمن طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف على نسائه ثم اصبغ محراً بأنه إذا اغتسل تسع مرات كيف يبقى معه طيب وانما يبقى اثره قالوا ولما كان الاجتماع قد انعقد أن كل ما لا يجوز للمحرم ابتداءً مثل لبس الثياب وقتل الصيد لا يجوز له استصحابه وهو محرم فوجب أن يكون الطيب كذلك وسببه تعارض الآثار. أجمعوا على حرمة الجماع على المحرم بحج أو عمره « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » ومنع القاء التفت وإزالة الشعر وقتل القمل واتفقوا على جواز غسل رأسه من الجنابة، الجمهور لا بأس بغسل رأسه من غيرها وكرهه مالك فعمدته أن عبد الله بن عمر لا يغسل رأسه إلا من الاجتلام وعمدة من أجازة كان عمر يغسل رأسه ويقول لا يزيد الغسل إلا شعثاً. واتفقوا على منع غسل رأسه بالخطمي، مالك وأبو حنيفة إن فعل افتدى وقال أبو ثور وغيره لا شيء عليه، مالك من دخل الحمام افتدى الشافعي والثوري وأبو داود فلا بأس به دخل ابن عباس الحمام وهو محرم. وأجمعوا على منع الاضطهاد « لا تقتلوا الصيد وانتم محرم » أجمعوا على أنه لا يصيد ولا يأكل مما صاده، أبو حنيفة إن صاده حلال أكله مطلقاً وهو قول ابن عمر والزيين والثوري وابن عباس لا يأكله مطلقاً، مالك ما لم يصيد لأجل محرم يأكله المحرم وما يصيد لأجل محرم حرام عليه وسببه تعارض الآثار فيها وهو ما خرجه مالك

من حديث أبي قتادة وهو غير محرم واصحابه محرمون فآحار
 وحش فطلبهم أب يعينوه فلم يفعلوا فحمل عليه فقتله وحده فشواه
 فأكل منه بعض المحرمين وامتنع البعض فلما سألوا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال : إنما هي طعمة اطعمكم الله بها . ذكر النسائي أن
 عبيد الرحمن التيمي قال كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن محرمون
 فاهدي له ظبي وهو راقد فأكل بعضنا فاستيقظ فوافق عليه وقال كنا
 أكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث الثاني الذي يفيد
 المعارضة خرجته مالك عن ابن عباس أنه اهدي إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سم وحشي وهو بالإبواء فرده عليه فقال إنما لم نرده عليك إلا
 أنا حرم فمن أخذ بحديث قتادة قال إنما منع أن قتله ومن أخذ بحديث
 ابن عباس قال منع الأكل والقتل فجمع مالك وهو أولى أن تسبب
 فيه منع وإلا جاز . قال جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **صيد**
 البر حلال لكم وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم . مالك وأبو حنيفة
 والثوري أن اضطراب المحرم أكل الميتة ولحم الخنزير دون الصيد . أبو يوسف
 يصيد وعليه الجزاء والاول احسن للذريعة والثاني اقيس فإن تلك محرمة
 لعينها والصيد لعرض فما حرم لعنة اخف مما حرم لعينه . وقال مالك
 والشافعي والليث والاوزاعي : لا ينكح المحرم ولا ينكح وإن نكح
 بطل وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت ، وقال أبو حنيفة والثوري
 لإباس إن ينكح وينكح غمرا وسببه اختلاف الآثار فيه . قال عثمان

ابن عفان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب . الحديث المقابل حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم خرجه أهل الصحيح لكن عارضه آثار كثيرة عن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال فيحمل الأول على الكراهة والثاني على الجواز فالتمتع هو أن يأتي بعمره في أشهر الحج منفردة ثم يحج من عامه من غير أن ينصرف إلى بلد . الحسن متمتع وإن عاد إلى بلده ولم يحج « فن تمتع بالعمره إلى الحج فما استيسر من الهدي » فالعمره عنده في أشهر الحج متمتع ، طاوس من اعتمر في غير أشهر الحج ثم جلس حتى حج متمتع ، وأجمعوا على أن من لم يكن حاضري المسجد الحرام أنه متمتع ، أبو حنيفة لا يقع التمتع من حاضري المسجد الحرام وكرهه مالك لهم ، مالك أهل مكة وطوي وما قاربها هم حاضروه ، أبو حنيفة هم أهل المواقيت فمن دونهم إلى مكة ، الشافعي من كان بينه وبين مكة مرحلتان ، وقال أهل الظاهر من سكن الحرام ، وقال الثوري ثم أهل مكة فقط وسببه اختلافهم فيما يقال له حاضروا المسجد الحرام بالاقول والاكثر فأهل مكة مجتمع على أنهم أهلهم ومن خرج عن الميقات مجتمع على أنه ليس أهله فالجمهور كره تحويل النية من الحج إلى العمره وجوزة ابن عباس وأحمد وداود ، وأجمعوا على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه عام حج بفسخ الحج في العمره لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما نهت الهدي ولعلها عمره .

وامر كل من لم يسق الهدي ان يفسخ حجه في عمرته وبه تمسك اهل
الظاهر وهو قوي، فالجمهور انه اختصاص بالصحابة واحتجوا بما روي
عن الحارث بن بلال الحارث المدني عن ابيه قال قلت يا رسول الله افسخ
لنا خاصة او لمن بعدنا قال لنا خاصة فلم يصح عند اهل الظاهر صحة يعارض
العمل المتقدم روي عن عمر قال تمتعتان كانتا في عهد رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم وأنا انهي عنهما وابعقب عليهما متعة النساء ومتعة الحج قال
عثمان متعة الحج كانت لنا وليست لكم أبو ذر ما كان لاحد بعدنا ان
يحرم بحج ثم يفسخه في عمرة مع ظاهر «واتموا الحج والعمرة لله» قال
الظاهري الاصل اتباع فعل الصحابة حتى يدل دليل من كتاب أو سنة
ثابتة على انه خاص وسببه هل فعل الصحابة على العموم أو على الخصوص
ابن الزبير التمتع هو ان يخصر حاج بمرض أو عدو حتى انقضت أيام
الحج فيأتي ويكمل عمرته ثم يتمتع الى المقبل ثم يحج ويهدي فتحصل
منه ان التمتع المذكور ليس اجماع الصحابة وشذطا ووس قال ان المكي
إذا تمتع من غير بلده كان عليه الهدي مالك إن ابتداء العمرة في غير أشهر
الحج فختمها في أشهر الحج فالمعتبر وقت الاتمام فهو تمتع فيه أو تقريب
منه قال الشافعي والثوري وابو حنيفة إلا أن الثوري اشترط أن يقع
الطواف كله في شوال كالشافعي ابو حنيفة إن طاف ثلاثة اشواط في
رمضان واربعة في شوال فتمتع وإن عكس فلا أبو ثور المعتبر وقت
الابتداء فقط فلا يكون متمتعاً إلا إن أحرم في أشهر الحج فالشافعي

الطواف اعظم اركانها فوجب ان يكون متمتعاً فالجمهور على أن من اوقع
 بعدها في أشهر الحج كمن اوقع كلها فشرط التمتع عند مالك ستة أن
 يجمع بين العمرة والحج في شهر واحد وان يكون في عام واحد وان
 يفعل شيئاً من العمرة في أشهر الحج وان يقدم العمرة على الحج وان
 ينشئ الحج بعد الفراغ من العمرة بالاحلال منها وان يكون وطنه غير
 مكة فالقرآن ان يهل بالنسك ممأً او يحزم بالعمرة ثم يردف الحج قبل
 الاحلال من العمرة فله ذلك قبل ان يشرع في الطواف وقيل ما لم يطف
 ويركع ويكره بعد الطواف وقبل الركوع فإن فعل ازمه وقيل له ما
 بقي عليه شيء من أفعال العمرة من طواف او سعي أو ثبته واعلى انه ان
 انشأ الحج وبقي له الحلاق فقط انه ليس قارناً فالقارن الذي يلزمه الهدى
 من غير حاضري المسجد الحرام . ابن الماجشون المكي ان قرن أهدي
 فالمفرد ان لم يكن قارناً ولا متمتعاً بأن أهل بالحج فقط فروي انه
 صلى الله عليه وسلم سحج مفرداً وروى قارناً وروى متمتعاً فاختر مالك
 الافراد واعتمد على قول عائشة وأهل رسول الله بحج وهو قول ابى
 بكر وعائشة وعمر وعثمان وجابر واحتج من قال انه تمتع بما روي عن
 ابن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع بالعمرة
 الى الحج واهدى وساق الهدي معه من ذى الحليفة وهو مذهب ابن
 عمر وابن عباس وابن الزبير واختلف عن عائشة في التمتع والافراد واعتمد
 من قال قارناً احاديث كثيرة منها حديث ابن عباس عن عمر قال سمعت

رسول الله يقول وهو بوادي العميق : أتاني الليلة آت من ربي فقال اهل
في هذا الوادي المبارك وقال عمرة في حجة خرجه البخاري وقال مروان
ابن الحكم شهدت عثمان وعلياً وعثمان ينهي عن المتعة وأن يجمع بينهما فإيا
رآ ذلك علي أهلك بهما ليك بحجة وعمرة وقال ما كنت لادع سنة رسول
الله بقول احد خرجه البخاري وحديث أنس خرجه البخاري قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليك بحجة وعمرة ، عن ابن عمر عن حفصة
قال صلى الله عليه وسلم اني قلت هدي وليدت رأيتني فلا اخل حتى انحر
هدي ، احمد لا أشك في انه صلى الله عليه وسلم قرن والتمتع احب الي
ودليل اختياره لو استقبحت الخ وقال مالك التمتع والقران رخصة فلاحاها
وجب فيها الدم . الجمهور غسل الاحرام سنة وقال البعض او كس من
سنة غسل الجمعة ، اهل الظاهر واجب ، ابو حنيفة والثوري يجزى عنه
الوضوء فحجة اهل الظاهر حديث بنت عبيس لما ولدت محمد بن ابي بكر
بالبيداء فقال صلى الله عليه وسلم لابي بكر مرها فلتغتسل ثم اتمل فالامر
عندهم للوجوب فعمدة الجمهور الاصل براءة الذمة حتى يثبت الوجوب
بأمر لا مدفع فيه ، عبد الله بن عمر يغتسل للاحرام ولدخول مكة
ولو قوفه يوم عرفة وآها مالك لا يحرم . اجمعوا انه لا يجزى
الاحرام إلا بنية ، مالك لا تجزى النية بلا تلبية كالشافعي ، ابو حنيفة التلبية
في الحج كتكبير الاحرام في الصلاة ويجزى عند كل لفظ يقوم مقام
التلبية كما يجزى عنده في الصلاة كل لفظ يقوم مقام التكبير من كل ما

دل على تعظيم واتفقوا على ان لفظ تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة والملك لك
 لا شريك لك وهي عن مالك واصح سند اهل الظاهر وجبت بهذا اللفظ
 واستحبه الجمهور واختلفوا في جواز الزيادة عليه او النقص او جب اهل
 الظاهر رفع الصوت بالتلبية واستحبه الجمهور روى مالك ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل فأمرني ان آمر اصحابي ومن معي ان
 فموا اصواتهم بالتلبية وبالاehlal واجمعوا على أن المرأة تسمع نفسها
 بالقول ، مالك لا يرفع صوته في مساجد الجماعة بل يسمع نفسه بالقول
 ومن يليه ويرفع صوته في المسجد الحرام ومسجد مني واستحب الجمهور
 رفع الصوت عند التقاء الرفاق وعند الاطلال على شرف من الارض
 وقال ابن حزم لا يبلغ الصحابة الروحاء حتى تبوح حلوقهم ، مالك التلبية
 مرة واحدة واجب ينجر بالدم وغيره من أركانه وحجة من اوجبها
 ركناً ان أفعاله صلى الله عليه وسلم إذا أتت بيانا لواجب تحمل على الواجب
 حتى يدل دليل على خلافه لقوله صلى الله عليه وسلم : خذوا عني
 مناسككم ، وبه احتج من اوجب لفظها واعتمد من لم يرفع وجوب لفظها
 على ما روى من حديث جابر فذكر التلبية التي في حديث ابن عمر وقال
 والناس يزيدون في ذلك ليبيك ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي يسمع
 ولم ينكر يزيد عمر وعبد الله بن عمر وغيرهما في التلبية ، واستحب
 العلماء ان تكون التلبية إثر صلاة واستحب مالك ان نافلة روى مالك

عن هشام أنه صلى عليه وسلم صلى في مسجد ذي الحليفة فإذا استوت
به راحلته أهل ، قوم أهل بمسجد ذي الحليفة بعد أن صلى فيه ، وقوم
حين الطل على البیداء ، وقوم حين استوت به راحلته فكل حدث عما
اتفق له والأصح بعد ركعتين في المسجد ، وأجمعوا على أن المكي لا يأنه
الاهلال حتى يخرج إلى منى ليتصل له عمل الحج ابن عمر وأما الاهلال
فإن لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبث به راحلته
يعني يتصل له عمل الحج وعمر يأمر أهل مكة بالاهلال عند رؤية
الشهر من الحج فاتفقوا أنه لا يهل إلا في جوف مكة حاجاً وازماً في
العمرة الخروج إلى الحبل ليجمع الاحرام بين الحبل والحرام فالخروج
يخرج إلى عرفة وهي حل فأجمعوا على أنها سنة المعتمر فإن لم يخرج
إلى الحبل فقال قوم يحزیه وعاليه دم وبه قال ابو حنيفة وابن القاسم .
الثوري واشهب لا يحزیه . مالك يقطع التلبية عند زوال عرفة ، وقال
جمهور الفقهاء وابو حنيفة والشافعي والثوري واحمد واسحاق وابو ثور
وداود وابن ابي ليلى وابو عبيد والطبري والحسن بن حي إن الحرم
لا يقطع التلبية حتى رمى جمره العقبة قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم
لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة قال قوم إذا فرغ من رميها في آخر
حصاة أخبر به الفضل ردفه صلى الله عليه وسلم ابن مسعود في اول حصاة
وماها . مالك يقطع المعتبر التلبية إذا انتهى إلى الحرم كأبي حنيفة وقال
الشافعي إذا افتتح الطواف فساف مالك فيه ابن عمر وعروة وعمدة

الشافعي ان معنى التلبية اجابة الى الطواف فلا تنقطع حتى يشرع فيه
 وسببه مغارضة القياس لفعل بعض الصحابة. وأجمعوا على جواز اذرف
 الحج على العمرة واختلفوا في ادخال العمرة على الحج. وقال ابو ثور لا
 يدخل احدهما على الآخر كما لا تدخل صلاة على صلاة. فالجمهور وجب
 ان يتديء الطواف واجباً وغيره من الحجر الاسود فإن استطاع تقبيله
 قبله والا لمسه بيده وقبيلها ان امكنه ويجعل البيت على يساره ويمضى على
 يمينه فيطوف سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاشواط الاول ثم يمشي في
 الاربعة في طواف القدوم على مكة للحاج والمعتبر دون المتمتع فلا
 رمل على النساء ويستلم الركن اليماني وهو على قطر الركن الاسود
 فثبتت هذه الصفة عنه صلى الله عليه وسلم. ابن عباس الرمل سنة وبه قال
 الشافعي وابو حنيفة واسحاق واجمدا وابو ثور واختاف فيه قول مالك
 وأصحابه فمن رآه سنة اوجب في تركه الدم ومن لا فلا واحتج من لم ير
 الرمل سنة بحديث ابن الطفيل عن ابن عباس قال قالت لابن عباس زعم
 قومك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما طاف بالبيت رمل وأنه سنة
 قال صدقوا وكذبوا فقد رمل لكن لعله ان قرشاً زمن الحديدية يقولون
 ان بمحمد وبأصحابه هزالا فقال لأصحابه ارموا اروهم أن بكم قوة، فكان
 صلى الله عليه وسلم يرمل من اليماني الى الاسود فإذا توارى مشى وحجة
 الجمهور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة الاشواط في حجة
 الوداع وهو حديث ثابت عن مالك وغيره اختلفت الرواية عن ابن

الطائفة قليل عنه من الحجج الى الحجر الاسود بخلاف الاولى واوجبه
الظاهرية بأصلهم : خذوا عني مناسككم ، وأجمعوا على انه لا رمل على
من احرم من المقيمين بمكة . الشافعي كل طواف قبل عرفة يوصل بالسعي
يرمل فيه واستحبه مالك روى مالك عن ابن عمر أنه لا يراى على أهل مكة
إذا طافوا بالبيت وسببه رمل لعله ام لغيرها وهل اختص بالمسافر ام لا .
أجمعوا على ان سنة الطواف استلام الركنتين الاسود واليماني للرجال
دون النساء . فالجمهور لا يستلم الا الركنان فقط واحتج من رأى استلام
بقية الاركان لما روي عن جابر قال كنا نرى اذا طفنا أن نستلم الاركان
كلها وكان بعض لا يحب ان يستلم الركنتين إلا في اوتار . واجمعوا على ان
تقبيل الحجر الاسود خاصة سنة الطواف إن قدر والا قبل يده لحديث
عمر لما وصل الحجر قال انما انت حجر ولولا اني رأيت رسول الله قبلك
ما قبلتك ثم قبله . واجمعوا على ان سنة الطواف ركعتان بعده والجمهور انه
يأتي بهما الطائف عند كل اسبوع إن طاف اكثر من اسبوع واحد واجاز
بعض السلف ان لا يفرق بين الاسابيع والا يفصل بينهما بركوع ثم يركع
بكل اسبوع ركعتين روى عن عائشة انها لا تفرق بين ثلاثة اسابيع ثم ركعتين
سبت ركعات وحجة الجمهور ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت
سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين وقال : خذوا عني مناسككم . وحجة
من اجاز الجمع ان المقصود إنما هو ركعتان لكل اسبوع والطواف ليس له
وقت معلوم ولا الركعتان بعده فجاز الجمع بين اكثر من ركعتين لاكثر من

اسبوعين وإنما استحب من رأى أن يفرق بين ثلاثة اسابيع لأنه صلى الله عليه وسلم انصرف الى الركعتين بعد وتر من صلاته ومن طاف اسابيع غير وتر ثم عاذ اليها لم ينصرف عن وتر من طوافه . اجمعوا على ان الحجر من البيت فيطاف خارجه وهو شرط في صحة طواف الافاضة ، ابو حنيفة سنة وحجة الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم : اولا حدثان قومك بالكفر هدمت الكعبة واصيرتها على قواعد ابراهيم فانهم تركوا منها سبعة اذرع من الحجر ضاقت بهم النفقة والحشب وليطوفوا بالبيت العتيق قال عمر بن الخطاب وابو سعيد الخدري ومالك وجماعة جاز الطواف بعد صلاة الصبح والعصر ومنع وقت طلوع وغروب ، سعيد بن جبير ومجاهد وجماعة كره فيها ومنع عند طلوع الشمس وغروبها ، الشافعي وجماعة جاز في كل الاوقات واصول ادلتهم راجعة هل الصلاة ممنوعة في هذا الاوقات او مباحة . واتفقوا على منعها عند طلوع الشمس وغروبها وهل الطواف كالصلاة ام لا ومعتمد الشافعي حديث جبير بن مطعم قال صلى الله عليه وسلم ياتي عبد مناف او ياتي عبد المطالب ان وليتم من هذا الامر شيئاً فلا تمنعوا احداً طاف بهذا البيت أن يصلي فيه أي ساعة شاء من ليل أو نهار . رواه الشافعي وغيره . وأجمعوا على ان من سئمه الطهارة ، الشافعي ومالك لا يجزئ الطواف بغير طهارة لا عمداً ولا سهواً ابو حنيفة يجزئ وندبت إعادته وعليه ذم ، ابو ثور إن نسي أجزاء لا ان عمد ، الشافعي تشترط طهارة الثوب كالصلاة وعمدة من اشترط الطهارة

قوله صلى الله عليه وسلم لاسماء بنت عميس وهي حائض: اصنعي ما يصنع
الحاج غير ألا تطوفي بالبيت. وهو صحيح وقال صلى الله عليه وسلم الطواف
بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه النطق فلا ينطق إلا بخير. وعمدة من
أجازها بغيرها القياس على السعي المجمع على جوازها بغيرها وأنه ليس كل
عبادة يشترط فيها الطهر من الحيض يشترط فيها الطهر من الحيض والحدث
وأجمعوا على أن طواف الإفاضة ركن لا ينجبر بالدم وهو المعنى
بقوله تعالى «ثم ليقيموا نفوسهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق»
فالجمهور على أنه لا يجزئ طواف القدوم لأنه قبل النحر عن طواف
الإفاضة إن نسيه. طائفة من أصحاب مالك يجزئ كأنهم رأوا أن المراد
الطواف فقط والجمهور على أن طواف الوداع يجزئ عن طواف الإفاضة
إن تركه فإنه في وقته وأجمعوا أن طواف القدوم والوداع من سنة الحج
إلا أن خاف فوات عرفة فإنه سقط عنه القدوم. واستحب بعض العلماء
أن يرمل من فاته القدوم في الإفاضة النائب عنه. وأجمعوا على أن المكّي
ليس عليه إلا طواف الإفاضة وأجمعوا على أن المتمتع ليس عليه إلا طواف
القدوم وأجمعوا على أن على المتمتع طوافين طوافاً للحلّة من العمرة وطواف
الإفاضة. مالك وأحمد والشافعي وأبو ثور يجزئ القارن طواف واحد
وسمي واحد كعبد الله بن عمر وجابر قال أبو حنيفة وإن أبي ليلى دائماً
طوافان وسعيان روى عن علي وابن مسعود فإنهما نسكان فلا فرق بين
اجتماعهما وإفرادهما، مالك والشافعي وأحمد وإسحاق السعي ركن فلا

ينجبر بالدم وإن لم يسمع كان عليه حج في عام قابل وقال الكوفيون انما
 هو سنة فإن لم يسمع ورجع الى بلده فعليه دم وقال بعضهم هو تطوع
 ولا شيء في تركه فحجة من اوجبته انه صلى الله عليه وسلم كان يسعى ويقول
 اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي والاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم
 في الحج الوجوب إلا ما اخرج له دليل من نص او اجماع او قياس عند
 اصحاب القياس وعمدة من لم يوجب قوله تعالى « فلا جناح عليه أن يطوف
 بهما » وهو الذي فهمه عروة وردت عائشة فهمه قالوا معناه ألا يطوف
 وهو رواية ابن مسعود « بين الله لكم أن تضلوا » ألا تضلوا وصل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم السعي بالطواف وهو سبعة أشواط يبدأ
 وجوباً بالصفا وان بدأ بالمروة النى ذلك الشوط، عطاء إن جهل أجزاء
 عنه. وأجمعوا على أن ليس فيه قول محدود فإنه موضع دعاء في حديث
 جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الصفا الله اكبر ثلاثاً ثم لا اله
 إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
 ثلاث مرات ويصنع على المروة مثل ذلك. اتفقوا على أن شرطه الطهارة
 من الحيض لقوله في حديث عائشة: افعل كل ما يفعل الحاج غير ألا تطوف
 بالبيت ولا تسعي بين الصفا والمروة. انفرد بهذه الزيادة يحيى عن مالك.
 اجمعوا على أن الطهارة ليست شرطاً إلا الحسن فإنه شبهه بالطواف وانما
 يكون بعد الطواف وإن سعى قبل أن يطوف رجع ويطوف وان خرج
 من مكة فإن جهل ولم يرجع حتى أصاب النسياء في الحج او في العمرة

كان عليه حج قابل وهدى او عمرة اخرى، الثوري إن فعل فلا شيء
 عليه، ابو حنيفة ان خرج من مكة فليس عليه أن يعود وعليه دم واتفقوا
 على أن الامام يصلي بمنى يوم التروية ظهراً وعصراً ومغرباً وعشاءً مقصورة
 وأجمعوا أنه ليس شرطاً في صفة الحج لمن ضاق عليه الوقت ثم يشي
 الامام مع الناس يوم عرفة من منى الى عرفة ووقفوا بها. أجمعوا على
 أن عرفة ركن الحج ومن فاتته فمليه حج قابل والهدى على الاكثر قال
 صلى الله عليه وسلم: الحج عرفة. فيصل الامام قبل الزوال فإذا زالت
 الشمس خطب الناس ثم جمع بين الظهر والعصر في اول وقت الظهر
 ثم وقف حتى تغيب الشمس فهذه مجمع على انها صفة حجه صلى الله عليه
 وسلم. واجمعوا على أن اقامة الحج للسلطان او نائبه وانه يصلي وراءه براً
 او فاجراً او مبتدعاً وأن السنة ان ياتي المسجد بعرفة يوم عرفة مع الناس
 فإذا زالت خطب وجمع بين الظهر والعصر، مالك يخطب الامام حتى
 يمضي طرف من الخطبة ثم يؤذن المؤذن وهو يخطب، الشافعي يؤذن
 اذا خطب الامام في الثانية، ابو حنيفة اذا صعد المنبر امر بالاذان فإذا
 كالجمعة فإن فرغ قام للخطبة فإن نزل اقام المؤذن وبه قال الثوري حكي
 ابن نافع عن مالك ان الاذان بعد جلاوس الامام على المنبر فلم يصل
 رسول الله بين الظهر والعصر شيئاً ثم راح الى الموقف وخطب على ناقته
 ، مالك يجمع بأذنين واقامتين، الشافعي وابو حنيفة والثوري وابو ثور
 وجماعة يجمع بينهما بأذان واحد واقامتين وفي الحديث صلى الظهر والعصر

بأذان واحد واقامتين وقول مالك عن ابن مسعود وحجته القياس أنت
تفرد كل صلاة بأذان واقامة . واجمعوا على أنه إن لم يخطب صحت الصلاة
بخلاف الجمعة . وأجمعوا ان القراءة سر وانها مقصورة ان سافر الامام
مالك سنة منى وعرفة ومزدلفة التخصيص وان كان الامام مكياً كان الناس
من اهلها أو لم يكونوا ، الثوري وابو حنيفة والشافعي وابو ثور وداود
لا يجوز ان يقصر اهلها وحجة مالك انه لم يرو ان احداً اتهم صلاته
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحجة غيره القياس على ان الاصل
ان القصر إنما هو للمسافر حتى يرد دليل على التخصيص [قلت] الدليل
تقريره على ذلك . مالك لا تجب الجمعة على أهل منى وأهل عرفة بعرفة
أيام الحج لا لاهل مكة ولا لغيرهم الا أن يكون الامام من اهل عرفة
والشافعي مثله غير انه يشترط على اصحابه أن يحضر من اهل عرفة بأربعين
مصبلياً ، ابو حنيفة ان كان امير الحج لمن لا يقصر الصلاة بمنى ولا بعرفة
صلى بهم فيها الجمعة اذا صادفها وقال احمد اذا كان والي مكة يجمع به
قال ابو ثور واشترط الوقوف بعد الصلاة التي غروب الشمس وانما اذا
تحقق غروبها نفر للمزدلفة . واجمعوا على انه سنة الوقوف بعرفة واجمعوا
على ان من وقف قبل الزوال ونفر قبل الزوال انه لا يعتد به وانه ان لم
يقف قبل طلوع فجر يوم النحر فاته الحج . عن عبد الله بن معمر الديلمي
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحج عرفات فمن ادرك
عرفات قبل ان يطلع الفجر فقد ادرك . وهو منفرد به لكن اجمع عليه .

مالك ان وقف بعد الزوال ونفر قبل الغروب ولم يرجع لاستدراكه قبل
الفجر ان عليه حجاً في القابل وان دفع قبل الامام وبعد غروبها اجزاه
وقال بعض ان وقف بعد الزوال ونفر قبل غروب اجزاه غير انهم
اختلفوا في وجوب الدم عليه فعمدة الجمهور حديث عروة بن مضر
وهو حديث مجمع عليه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بجمع
فقلت له هل لي من خبج فقال من صلى هذه الصلاة معنا ووقف بهذا
الموقف حتى نفيض او افاض قبل ذلك من عرفات ليلاً او نهاراً فقد تم
حجه وقضى تفثه واجمعوا على ان المراد انه نفر بعد الزوال واحتج مالك
بفعله صلى الله عليه وسلم وانه وقف حين غربت الشمس فقال الجمهور انما
وقف حين غروب الشمس على وجه الافضل ليجمع بين الليل والنهار
قال صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة
والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسر ومنى كلها موقف وخارج مكة
منجر ومبيت . مالك من وقف بعرفة ثم حججه وعليه دم ، الشافعي لا حج
له وحجة من ابطاله الحديث : وارفعوا عن بطن عرنة وهو نهى وعمدة
من لم يبطله ان الاصل ان عرفة واحدة فلم يأت هذا الحديث بوجه يقوم
به الحجة فيخرج عن الاصل فدليل كونه من اركان الحج أعني الوقوف
بمنزلة قوله تعالى « فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام
واذكروه كما هداكم » واجمعوا على ان من بات فيها وجمع المغرب والعشاء
بجمع تاخير فيها وأقام حتى صلى فيها الصبح وبقي فيها الى الاسفار يوم

النحر ان حجة تام لانها هي الصفة التي فعلها صلى الله عليه وسلم الاوزاعي
وجاعة من التابعين ان الوقوف فيها بعد صلاة الصبح والمبيت فيها ركن
من اركان الحج ومن فاتته كان عليه حج قابل والهدي ورافقهاء الامصار
انه ليس ركناً ومن فاتته المبيت والوقوف بها عليه دم، الشافعي ان دفع
منها الى نصف الليل الاول ولم يفضل بها فعليه دم وعمدة الجمهور انه صلى
الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله ليلاً فلم يشاهدوا معه صلاة الصبح بها وعمدة
الفريق الاول حديث ابن المخبرس: من ادرك معنا هذه الصلاة يعني
صلاة الصبح بجمع لح وقالوا أيضاً ان المسلمين لم يعملوا جميعاً بكل ما في
هذا الحديث فإن اكثرهم لم يازم صلاة الصبح ولا الذكر فن نام عن صلاة
الصبح صح حجة: اجمعوا على ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعد
صلاة الصبح بالمشر الحزام وهي المزدلفة ثم دفع منها قبل طلوع الشمس
الى منى وانه يوم النحر روى بجملة العقبة من بعد طلوع الشمس واجتمعوا
على ان من رماها من طلوع الشمس الى الزوال فقد رماها في وقتها وعلى
انه لم يرم صلى الله عليه وسلم غيرها، مالك وابو حنيفة وسفيان واحمد
من رماها قبل الفجر اعادها، الشافعي لا بأس به واجمعوا على ان
المستحب بعد طلوع الشمس وحجة من منع فعل الشارع مع قوله: خذوا
عني مناسككم: وروي انه قدم ضعفة أهله وقال لهم لا ترموا حتى تطامع
الشمس وحجة من جوز حديث ام سامة خرجته ابو داود عن عائشة
ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم لام سامة يوم النحر فزمت الحجر قبل

الفجر ومضت فأفاضت ورمت أسماء الجمره قبل فجر وقالت كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. واجمعوا على ان الوقت المستحب من طلوع الشمس الى الزوال وأنه إن رماها قبل غروب الشمس أجزأه إلا مالكا فإنه استحب له أن يريق دماء، مالك إن رماها بعد أن غربت الشمس ليلة الحادي عشر فعليه دم، أبو حنيفة إن رماها ليلا فلا شيء عليه وإن أخرها الى الغد فعليه دم، الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا شيء عليه إن أخرها الى الليل أو الغد وحجتهم أنه رخص لرعاة الابل في ان يرموا ليلا، ابن عباس سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم رميت بعد ما أمسيت قال له لا حرج. وعمدة مالكا الوقت المتفق عليه هو السنة ومن خالف السنة فعليه دم، مالك الرخصة للرعاة إنما هو بعد يوم النحر ورموا جمره العقبة فرخص في اليوم الثالث أن يرموا له ولليوم بعده فإن نفروا كفى وإلا رموا مع الناس يوم النحر الاخير فرخصة الرعاة عند غير مالكا أن يجمعوا يومين في يوم واحد، مالك إنما يجمعون ما وجب كالثالث يرمي فيه الثاني والثالث فلا يقضي عنده إلا ما وجب ورخص كثير من العلماء في جمع يومين في يوم تقدم أو تأخر ولم يشبهوا بالقضاء ثبت انه صلى الله عليه وسلم رمى يوم النحر ثم نحر بدانة ثم حلق رأسه ثم طاف طواف الافاضة واجمعوا على انه سنة الحج، مالك إن حلق قبل الرمي فعليه الفدية، الشافعي وأحمد وداود وأبو ثور لا شيء عليه وروى مالك وقيس رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس يعني يسألونه فجاء رجل

فقال لم اشعر فخلقت قبل ان اشجر فقال لا اخرج فجاء آخر فقال لم اشعر
فشجرت قبل ان ارمي فقال ارم ولا اخرج فما سئل عن شيء قدم او اخر
الا قال افعل ولا اخرج. وعمدة مالك القياس وهو انه حكم على من حلق
لضرورة بالفدية فكيف بغيرها فلم يذكر في الحديث الحلق قبل الرمي
مالك ان حلق قبل ان يذبح لاشيء عليه وكذلك ان ذبح قبل ان يرمي
أبو حنيفة ان حلق قبل ان ينحر او يرمي فعليه دم وان كان قارناً فعليه
دمان وقال زفر عليه ثلاثة دماء دم للقران ودمان للحلق قبل النحر وقبل
الرمي واجمعوا على ان من نحر قبل ان يرمي فلا شيء عليه لكن قال ابن
عباس من قدم ما اخر فليرق دمًا وانه من قدم الافاضة قبل الرمي والحلق
انه يلزمه اعادة الطواف الشافعي ومن تبعه لا إعادة عليه. الاوزاعي
إذا افاض قبل الرمي وجامع اراق دمًا واجمعوا على ان جملة ما يرمي به
سبعون حصاة واجمعوا انه يعيد الرمي اذا لم تقع الحصاة في العقبة وانه
يرمي في كل يوم من ايام التشريق ثلاث جمار كل جمرة بسبع وانه
يجوز ان يرمي يومين وينقر الثالث «فن تعجل في يومين فلا اثم عليه»
وقدرها مثل حصاة الخذف فالسنة ان يرمي الاولى من جهة الخيف
ويقف للدعاء ثم الوسطى ويقف ويدعو ويطيل المقام ثم يرمي الثالثة وهي
العقبة ولا يقف لضيق المحل وتندب تكبير عند كل رمي واجمعوا على
انه بعد الزوال الجمهور من رماتها قبل الزوال اعادها بعد الزوال واجمعوا
على ان من لم يرمها حتى غربت الشمس من آخر ايام التشريق انه لا

يرمها بعد . مالك من ترك كل الجمار او بمضها او حصاة منها فعليه دم
 ابو حنيفة ان تركها كلها فعليه دم وان واحدة فصاعداً كان عليه لكل
 جمرة اطعام مسكين نصف صاع حنطة الى ان يبلغ دماً بترك الجميع الا
 جمرة العقبة فعليه دم . الشافعي عاياه في الحصاة مد من طعام وفي حصاتين
 مدان وفي ثلاثة دم . الثوري مثله الا انه قال في الرابعة الدم رخصت طائفة
 من التابعين في الحصاة الواحدة فلم يروا فيها شيئاً فعمدتهم حديث سعيد بن ابي
 وقاص قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته فبعضنا يقول
 رميت سبعة وبعض يقول رميت بست فلم يعب بعضنا على بعض اهل الظاهر
 لاشيء في ذلك الجمهور على ان جمرة العقبة ليست من الاركان عبد الملك
 من اصحاب مالك من اركان الحج فالتحلل الاصغر من الرمي للعقبة يوم
 النحر صبح والاكثر بالافانة فالاحصار « فان احصرتم فما استيسر من الهدي »
 فليل المحصر بالمرض وقيل بالعدو ، الشافعي هو المحصر بالعدو ، مالك
 بالمرض ، وقوم بأي نوع كان من خوف ومرض وخطا وعدو وغير
 ذلك من كل مانع من الاتمام ، فالجمهور ان ضربان بمرض وعدو فان
 بالعدو اتفقوا على انه يحل حيث احصر حجاً وعمره ، الثوري والحنبل
 ابن صالح لا يتحلل الا يوم النحر ، مالك لا يجب عليه هدي وان كان معه
 نحره حيث حل ، الشافعي وجب عليه الهدي وبه قال اشهب واشترط
 ابو حنيفة ذبحه بالحرم . الشافعي حيثما ما حل ورا مالك الاعادة عند
 وقوم لا ، ابو حنيفة ان احرم لحجة فعليه حجة وعمره وان كان قارناً فعليه

حج وعمرتان وإن كان معتمراً قضى عمرته وليس عليه تقصير عند أبي
 حنيفة ومحمد بن الحسن تقصير واختار أبو يوسف تقصيره وعمدة مالك
 أنه لم يعلم أنه أمر أحداً من أصحابه بالقضاء في قضية الحديدية فإنه جل من
 موضعه هو وأصحابه في الحديدية فنخروا الهدى وحلقوا رؤوسهم وحاولوا
 من كل شيء وقبل أن يطوفوا بالبیت وقبل أن يصل إليهم الهدى وعمدة
 من أوجب أنه اعتمر في العام المقبل قضاءً لتلك العمرة فسميت عمرة
 القضاء، وأجمعوا على أن المحصر لمرض أو شبهه أن عليه القضاء فسببه هل
 قضى أو لم يقض صلى الله عليه وسلم وهل يثبت القضاء بالقياس أم لا،
 فالجمهور على أن القضاء يجب بأمر ثابت غير أمر الأداء فمن أوجب عليه
 الهدى فبناؤه على أن الإحصار في الآية بسبب عدو أو على أنها عامة
 فالهدى فيه نص واستدلوا بهدى الرسول في الحديدية وقال غيرهم لم يكن
 للتحلل بل هدى مصحوب وقالوا لهم فالأصل عدم الوجوب. قال ابن
 إسحاق نحره في الحرم وقال غيره نحره في الحل «هم الذين كفروا وصدوكم عن
 المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله» وخجة أبي حنيفة في أن
 عليه الحج والعمرة لأن المحصور قد فسخ الحج في عمرته ولم يتم واحد
 منهما. الشافعي وأهل الحجاز ابن المريض لا يحله إلا الطواف بالبیت
 والسبعي ما بين الصفا والمروة وأنه بالجملة يتحال بعمرة لأنه لما فاتته الحج
 انقلب عمرة وهو مذهب ابن عمر وعائشة وابن عباس فأهل العراق يحل
 مكانه كالمحصر بعد وفيرسل بهديه وينحره ويفدى ويقدر نحره ويحل في

اليوم الثالث وبه قال ابن مسعود وعنده حديث الحجاج بن عمرو الانصاري
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من كسر او عرج فقد
حل وعليه حجة اخرى وباجماعتهم ان المحصر بعدو ليس من شرطه
الطواف . والجمهور على ان المحصر بمرض عليه الهدي ، داود وابو
نور لاشيء عليه . واجمعوا على وجوب القضاء عليه فكل من فاته بمذر
من الاعذار كخطا في عدد او بخفاء الهلال فحكمه حكم المحصر بمرض
عند مالك ، ابو حنيفة من فاتته الحج بمذر غير المرض يحل بعمره ولا
هدي عليه وعليه إعادة الحج والمكي المحصر بمرض عند مالك كغيره
قال الزهري لا بد ان يقف بعمره وان نعش نعشاً ، مالك ان بقي
المحصر بمرض إلى القابل فلا شيء عليه فإن تحلل بعمره فعليه هدي لحاق
رأسه قبل أن ينحر في حجة القضاء ، مالك المحصر ما عليه الا هدي واحد
وهو المكرر في الآيتين فاستوى في المحصر من كان حاضراً المسجد الحرام
أم لا . أجمعوا على أن قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم
حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل
منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً »
محكمة الاحكام . فالجمهور ان الواجب المثل ، ابو حنيفة بخيرين القيمة
او المثل يعني قيمة الصيد وبين ان يشتري بها المثل ، مالك يستاف بحكم
في كل ما وقع من ذلك الحكم به كأبي حنيفة ، وقال الشافعي جاز
الاجتزاء بحكم الصحابة ، مالك الآية على التخيير كأبي حنيفة فالعدلان

بخير اب الذي عليه الجزاء زفر على الترتيب ، مالك يقوم الصيد ،
 الشافعي يقوم المثل مالك يصوم لكل مد يوماً كالشافعي واهل الحجاز
 اهل الكوفة يصوم لكل مدين يوماً فالجمهور على ان في قتل الصيد خطأ
 الجزاء اهل الظاهر لا لجزاء عليه مالك ان اشترك جماعة في قتل صيد
 واحد فعلى كل أحد منهم الجزاء الشافعي عايمهم جزاء واحد و فرق ابو
 حنيفة بين المعمرين يقتلون الصيد وبين الجمل يقتله في الحرم فقل على
 كل محرم جزاء وعلى جماعة السجلين جزاء واحد مالك لا يكون قاتل
 الصيد أحد الحكمين . مالك يطعم في موضع اصاب فيه ان وجد طعاماً
 والا فاقرب مكان اليه . ابو حنيفة حيثما أطعم . الشافعي لا يطعم الا
 مساكين مكة . واجمعوا على أن المحرم اذا قتل الصيد أن عليه الجزاء
 للنص ، الجمهور على أن قاتله في حرم ان كان حلالاً عليه الجزاء ، داود
 وأصحابه لا جزاء عليه . أجمعوا على تحريم قتل الصيد في الحرم « أولم يروا
 أنا جعلنا حرمنا آمناً » الجمهور المحرم ان قتل الصيد وأكله فعليه كفارة
 واحدة غطاء وطائفة فيه كفارتان فمن اشترط في الجزاء العمد فهو نص
 الآية فالعمد هو الموجب للعقاب والكفارات عقاب ومن أوجب الجزاء
 في الخطأ يشبهه بغرم الاموال : العمد والخطأ في أموال الناس سواء
 لكن عارضه اشتراط العمد في الآية ليرتب « ليدوق وبال أمره »
 فالمدقوق الغرم فالناسي غير معاقب وأكثر من تلزمه هذه الحججة من لا
 يرى القياس في الكفارات خجعة من رأى أن دلالة اللفظ على الشبه اقوى

ان انطلاق المثل على الشبيه في كلام العرب اكثر واشهر منه على المثل
 في القيمة قال صلى الله عليه وسلم : خمس من الدواب ليس على المحرم
 جناح في قتلهن الغراب والحداة والمقرب والذئبة والكلاب العقور .
 فالجهمي ور على قتل ما تضمنه لانه ليس بصيد واختانوا هل هذا من باب
 الخاص اريد به الخاص او من باب الخاص اريد به العام . مالك الكلاب
 العقور اشارة الى كل سبع ضار غاد وما ليس بغاد فليس له قتله فلا
 يقتل ضارها التي لا تعدو وتقتل الحية والافعى والاسود ولا يرى
 مالك قتل الوزغ وتقتل في غير الحرم ، ابو حنيفة لا يقتل الا الكلاب
 الانسي والذئب . وقالت طائفة لا يقتل الا الغراب الابقع وهو شاذ .
 الشافعي كل محرم الاكل معنى الخمس وإنما حرم على المحرم ما حل له في
 الحل للحلال فباحة الاكل يجوز قتلها باجماع . ابو حنيفة كل ذئب وحشي
 فالزنبور مختلف فيه وإنما ابيحت الخمس للفساد فيقاس عاها كل ما فيه
 اذاية . ذكرت عائشة في الخمس الغراب الابقع وبه تمسك من شد .
 النخعي لا يقتل الا الفارة وهو شاذ اتفقوا على أن السمك من صيد البحر
 واختلفوا في ما سواه من كل ما يحتاج إلى ذكاة . وأجمعوا على أن صيد
 البحر حلال وأكثر الفقهاء على أن ما يعيش في البر والبحر يباح بما يعيش
 فيه غالباً وهو حيث يولد والجمهور أن طير الماء محكوم له بحكم حيوان
 البر . عطية حكمه تابع لاكثر ما يعيش فيه . مالك لا جزاء في نبات الحرم
 وفيه الاثم ، الشافعي فيه الجزاء في الدوحة بقرة وفي ما دونها شاة ، ابو

حنيفة ما كان من غرس الانسان افلا شيء فيه وكل ما نبت ابطعه فقيد
القيمة وسببه هل يقاس النبات في النبات على الحيوان أم لا لا يشتركان في
الهي ، اجمعوا على وجوب فدية الاذى « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى
من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » ، اجمعوا على أنها واجبة على
كل من أخط الاذى من ضرورة ، مالك إن أخطه من غير عذر عليه الفدية
المنصوص عاينها الشافعي إن حاق دون ضرورة عليه دم فقط كأي
حنيفة ، مالك العامد والناسي واحد كأي حنيفة والثوري والليث ، الشافعي
في أحد قوليه وأهل الظاهر لا فدية على الناسي فإن وجبت على المضطر
فغيره أوجب مع الاثم ولا اثم على الناسي ومن فرق فتفرق الشرع في
جل الاحكام « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم » رفع عن اتي الخطايا والنسيان ، ومن لم يفرق قاس على مواضع
من العبادات لم يفرق فيها بين النسيان والخطايا اجمعوا على ثلاثة خصال
على التخفيف « فدية من صيام أو صدقة أو نسك » والجمهور على ان
الاطعام ستة مساكين واقل النسك شاة الحسين وذكره أبو نعيم عشرة
مساكين والصيام عشرة ايام فحجة الجمهور حديث كعب بن عجرة المتقدم
ومن قال عشرة ايام فقياس على صوم التمتع ، مالك والشافعي وأبو حنيفة
الاطعام مدائن لكل مسكين ، الثوري من البر نصف صاع ومن البر
والزبيب والشعير صاع كأي حنيفة ، اجمعوا على انها تجب على من حاق
رأسه لضرورة مرض أو دابة تكله ، ابن عباس المرض ان يكون نيف

رأسه قروح والأذى القمل وغيره عطاء المرض الصديد والأذى القمل
وغيره، الجمهور على أن كل ما منعه المحرم من كميّط إن استباحه فعلياً
الفدية دم وإطعام كالطيب قوم ليس شيء في قص الأظفار وقوم فيها
دم، الشافعي وأبو ثور إن أخذ ظفراً واحداً أطعم مسكيناً وإن ظفرين
فمسكين وإن ثلاثاً فعليه دم في مقام واحد، أبو حنيفة لا شيء عليه حتى
يقصها كلها قال أبو محمد بن حزم يقتص المحرم أظفاره وشاربه وهو شاذ
ولا فدية عنده إلا من حلق الرأس فيه للنص لغذر. وأجمعوا على منع
حلق شعر الرأس فالجمهور على أنه إن حلق شعر بقية الجسد ففيه الفدية،
داود لا فدية فيه، مالك ليس على من نتف الشعر اليسير شيء إلا أن امط
به أذى فعليه الفدية، الحسن في الشعرة مد وفي الشعرتين مدان وفي
الثلاثة دم وبه قال الشافعي وأبو ثور، عبد الملك في ما قل أطعام وفي ما
كثر فدية فمن فهم العبادة سوى بين القليل والكثير ومن فهم منع النظافة
والراحة فزق بين القليل والكثير، مالك يفعل بالفدية ما شاء أن شاء
بمكة وغيرها وإن شاء ببلده سواء النسك والإطعام والصيام وهو قول
مجاهد فالنسك ليس بهدي، أبو حنيفة والشافعي لا يجزئ الإطعام
والنسك إلا بمكة والصوم حيث شاء. ابن عباس ما كان من دم فبمكة
والإطعام والصيام حيث شاء إلا إن عين مساكين مكة وشبهه قياس دمه
على الهدى فمن قاسه عليه أوجب فيه شروطه فمالك يرى إطعام الهدى
لغير مساكين الحرم والذي يجمع يقول المقصود نفع مساكين الحرم وغيره

قال لما خالف الله بين تسميتهما فسمى الهدي هدياً والنسك نسكاً وجب
اختلافهما معنى. وهو الحكم فالجمهور أن هذه الكفارة لا تكون إلا بعد
إمالة الأذى ولا يعتمد أن يدخله الخلاف قياساً على كفارة الأيمان
فالجمهور أن الحلق من أعمال الحج وأن الحلق أفضل من التقصير. وأجمعوا
على أن النساء لا يحلقن وإن سننهن التقصير، مالك الحلق نسك للحاج
والمعتمر ويجب على كل من فاتته الحج وأحصر بعدو أو بمرض أو بعذر
عند الجمهور إلا أبا حنيفة قال المحصر بعدو لا حلق ولا تقصير عليه فن
جمل الحلق نسكاً وجب في تركه الدم ومن لا فلا. ابن عمر إنما ينطاق
الهدي على البقر والابل دون شاة. وأجمعوا على أن كفارة المتمتع على
الترتيب: مالك إذا شرع في الصوم انتقل فرضه إليه وإن وجه الهدي في
أثناء الصوم. أبو حنيفة إن وجد الهدي في وسط ثلاثة أيام تعين وإن
في سبعة فلا مكن أطلع على الماء في الصلاة وهو متيمم وسببه هل ما هو
شرط في العبادة شرط في انتهائها فالثلاثة الأول عند أبي حنيفة بدل من
الهدي دون السبعة وأجمعوا على أنه إن صام ثلاثة في العشر الأول من
ذي الحجة أنه أتى بها في محلها « فصيام ثلاثة أيام في الحج » أحاز مالك
صيامها أيام منى ومنعه أبو حنيفة وقال إذا فاتته الثلاث الأول وجب
الهدي في ذمته ومنعه مالك قبل الشروع في عمل الحج وأجازداو حنيفة
وسببه هل ينطاق اسم الحج على هذه الأيام المختلف فيها أم لا وإن انطاق
فهل من شرط الكفارة ألا تجزئ إلا بعد وقوع موجبها فن قال لا تجزئ

إلا بعد موجبها فقال لا يجزى الصوم إلا بعد الشروع في الحج ومن قاسها على كفارة الإيمان قال يجزى. واجمعوا على أنه إن صام سبعة أيام في أهله أجزأه، مالك إن صام في الطريق يجزي، الشافعي لا يجزى وسببه الاحتمال في قوله تعالى «إذا رجعتكم» فالجمهور على أن الحج المفسد وجب إتمامه وعليه دم وقال قوم بل كسائر العبادات وهو شاذ وعمدة الجمهور «واتموا الحج والعمرة لله» وخصص غيرهم قياساً على غيرها إن وردت عليها المفسدات. فأجمعوا على أن الذي يفسد الحج من الأعمال هو ترك الأركان وقد علمت المجمع عليها والمختلف فيها أو من التروك فالجماع في وجبه الأفساد عند الجمهور «فمن فرض نيهم الحج فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج» اجمعوا أن وطئ قبل الوقوف أنه أفسد وكذا المعتمر قبل أن يطوف ويسمى، مالك والشافعي من وطئ قبل جمره المعقبة أفسد حججه وعليه الهدى والقضاء. الشافعي وأبو حنيفة والثوري وعليه الهدى بدنة وحججه تام وروى مثله عن مالك وقال مالك من وطئ بعد رمى العقبة فحججه تام قبل الإفاضة وعليه الجمهور ويأزمه الهدى وقامت طائفة من وطئ قبل الإفاضة فسد حججه وهو قول ابن عمر وسببه أن للحج تحللاً يشبه السلام في الصلاة وهو التحلل الأكبر بالإفاضة وتحللاً أصغر وهل يشترط التحللان أو أحدهما في إباحة الجماع. وأجمعوا على أنه يتحلل بجمرة العقبة يوم النحر من كل شيء منعه إلا النساء والصبيان وكبره الطيب فإنهم اختلفوا في هذه الثلاثة والمشهور عن مالك أنه يحل

له كل شيء إلا النساء والطيب والصيد فظاهر قوله تعالى « فإذا حللتم
 فاصطادوا » أنه الأكبر . واجمعوا على أن المعتمر يحل بالطواف والسعي
 وإن لم يكن حلق ولا قصر لثبوت الآثار . ابن عباس يحل بالطواف فقط
 وهو شاذ . أبو حنيفة لا يحل إلا بالحلق وإن جامع قبله فسدت عمرته
 فالجمهور على أن التقاء الحتاتين يوجب الفساد فمن اشترط الانزال في
 الغسل اشترطه هنا أبو حنيفة أن انزل دون الفرج لا يفسده . الشافعي
 ما يوجب الحد يوجب الفساد . مالك الانزال نفسه يفسد الحج كقدماته
 من القبلة والمباشرة واستحب الشافعي فيمن جامع دون الفرج أن يهدي
 مالك أن وطئ مزاراً فعليه هدى واحد ، أبو حنيفة أن كرزه في مجلس
 واحد عليه هدى وفي مجلس يتكرر عليه ، محمد بن الحسن يجوز هدى
 واحد أن تكرر مطلقاً ما لم يهد لوطئه الأول فالأشهر عن الشافعي
 كمالك وله ثلاثة أقوال ، مالك الوطئ يفسد عمد أو نسي . الشافعي لا
 كفارة عليه مالك أن طأعته فعليه هدى وإن أكرهها فعليه هديان
 الشافعي ليس عليه إلا هدى واحد كقوله في الجامع في رمضان جمهور
 العلماء تفرقوا أن قضياه في المقبل بعض الصحابة والتابعين لا يفرقان وبه
 قال أبو حنيفة . الشافعي من حيث أفسد . مالك من حيث أحرما من
 الميقات فمن أخذها به فسداً للزريعة ومن لا فعله الأصل ولا سماع هنا .
 مالك الهدي شاة كغيره كأبي حنيفة . الشافعي بدنة وإن لم يجدها قومت
 دراهم وقومت الدراهم طعاماً فإن لم يجد صام عن كل يوم أو لا يجزي

الاطعام والهدى الا بمكة او بمكة والصوم حيث شاء، مالك كل نقص
دخل الاحرام من وطى او حلق شعر او احصار فصاحبه ان لم يجد الهدى
صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع ولا يدخل الاطعام فيه فنبه
مالك الدم هنا بدم المتمتع وشبهه الشافعي بدم الواجب من الفدية فلا
يكون الاطعام عند مالك الا في الصيد وإزالة الاذى، الشافعي يرى
الاطعام والصوم بدلان عن الدم في موضعين ولم يقع الا في موضع واحد
فقياس المسكوت عنه بالمنطوق به في الاطعام اولى. فن فاتة الوقوف
بعرفة أجمعوا على أنه يتحلل بعمره كاملة وعليه حج قابل، مالك والشافعي
واحمد والثوري وأبو ثور عليه الهدى وحجتهم الاجماع على أن من احصر
بمرض حتى فاتته حج أن عليه الهدى وهو قياس عليه. ابو حنيفة يتحلل
ويحج من قابل ولا فدية عليه ولا هدي وحجة الكوفيين أن الهدى إنما
هو بدل عن القضاء فاما قضى سقط الا ما خصصه الاجماع، مالك والشافعي
من فاتته قارناً بقضى قارناً، ابو حنيفة ليس عليه الا الا فراد فانه طاف بعمره
فلا يقضي الا ما فاتته. اجمهوه ومن فاتته الحج لا يقيم على احرامه التي القبل
وانما اختاره مالك له ليسقط عنه الهدى ولا يتحلل بعمره وشبهه اختلافهم
فيمن احرم قبل اشهر الحج ومن لم يجعاه محرماً لم يجز له هنا البقاء للقابل
ومن اجاز له هنا قياساً. اجمعوا على ان النسك ضربان نسك سنة مؤكدة
ومرغب فيه فمن ترك سنة وجب عليه الدم ومن ترك مرغباً فيه لا شيء
عليه فالفرض لا يجبر بالدم إجماعاً فأهمل الظاهر لا يرون دماً الا ان

ورد نص من الشارع لتركهم القياس خصوصاً في العبادات واجمعوا على أن ما كان مسنوناً ترك ففعل ففيه فدية الأذى وما كان مرغباً فيه فليس فيه شيء مالك وابن المبارك إن جاوز الميقات عليه دم ولو رجع كالثوري الشافعي لادم عليه إن رجع وإن لم يرجع فعليه دم كابي يوسف ومحمد والثوري. أبو حنيفة إن رجع ملبياً فلا دم عليه وإلا فعليه دم وقال قوم هل هو فرض لا يجبره الدم قال مالك من غسل رأسه بالخطمي اقتدى بالثوري وغيره لا شيء عليه. مالك إن دخل الحمام فعليه فدية وأباحه الأكثرون ودخله ابن عباس. فالجمهور على أنه يقتدي من لبس ما نهى عنه فإن لبس السراويل لعدم إزار. مالك وأبو حنيفة يقتدي بالثوري وأحمد وأبو ثور وداود لا شيء عليه وعمدة من منع النهي المطلق وعمدة غيرهم حديث ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: السراويل لمن لم يجد الإزار والحف لمن لم يجد النعلين مالك إن لبس الحفين المقطوعين مع وجود النعلين اقتدى أبو حنيفة لا شيء عليه فالقولان للشافعي. أجمعوا على من نكس الطواف أو ترك شوطاً أنه يعيده ما دام بمكة وإن بلغ أهله قال قوم منهم أبو حنيفة يجوز به الدم وغيره قال بل يعيده ولا يجبره الدم. ابن عباس والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور وجب دم على من ترك الرمل في الأشواط الثلاثة واختلف قول مالك وأصحابه وسببه هل هو سنة أم لا واختلفوا في ترك تقبيل الحجر الأسود أو تقبيل يده بعد وضعها عليه إن لم يصل فقيل عليه

دم وقيل لا، مالك من نسى ركعتي الطواف حتى وصل الى أهله فعليه دم الثوري يركعهما مادام في الحرم، الشافعي وأبو حنيفة يركعهما حيث شاء. مالك من ترك طواف الوداع ليس عليه شيء إن لم يتمكن له العودة أبو حنيفة والثوري عليه دم إن لم يعد فوجب رجوعه دون المواقيت لا خارجها وحجة من لم يره سنة سقطت عنه أهل مكة والحائض. أبو حنيفة إذا لم يدخل الحجر في الطواف أعاد ما لم يخرج من مكة فإن خرج فعليه دم. مالك المشي في الطواف شرط كالقيام في الصلاة إلا لعاجز ويعيد أبداً إلا إذا رجع الى بلده فعليه دم الشافعي الركوب في الطواف جائز فالرسول صلى الله عليه وسلم طاف راكباً من غير مرض وإنما حب أن ينظره الناس ومن لم ير السعي واجباً فعليه فيه الدم إذا انصرف الى بلده ومن رآه تطوعاً لم يوجب فيه شيئاً، الشافعي وأحمد من دفع من عرفات قبل الغروب فإن عاد ودفع فلا شيء، وأبو حنيفة يبتدئ والثوري عليه الدم رجوعاً أو لم يرجع، الشافعي من وقف بعرة لا حج له مالك عليه الدم وسببه هل النهي عن الوقوف بها على الخطر أو على الكراهة أجمعوا على أن الهدى المسوق لهذه العبادة منه واجب ومنه تطوع فالواجب هدى تتم باتفاق وهدى قرآن باختلاف فهدى الكفارة للصيد وهدى القضاء لمن أوجبه وهدى القاء الأذى والتفت وما أشبهه من الهدى الذي قاسه الفقهاء في الإخلال بنفسك نسك منها على المنصوص عليه. أجمعوا على أن الهدى لا يكون إلا من ثمانية أصناف التي نص الله عامها فالأفضل

الابل ثم البقر ثم الغنم عكس ضحية وليس للمهدي حد أهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة فسنته التقليد والاشعار مالك وأبو حنيفة لا تقلد الغنم، الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود تقلد، عائشة إن النبي صلى الله عليه وسلم أهدي مرة غنما فقلده واستحبوا توجيهه للقبلة حين التقليد واستحب مالك الاشعار من الجانب الايمن واستحب الشافعي وأحمد وأبو ثور الاشعار من الجانب الايمن للحديث فاشعرها من صفحة سنامها الايمن فدليل مالك الحديث المروي عن نافع وفيه ويشعره من الشق الايسر مالك لا بد أن يجمع المهدي بين الحل والحرم والافعليه البذل، الشافعي والثوري وأبو ثور وقوف المهدي بعرفة سنة ولا يخرج على من لم يوقفه دخل من الحل أم لا، أبو حنيفة ليس توقيفه بعرفة من السنة وحجة مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقال خذوا عني مناسككم الشافعي التعريف سنة كالتقليد، أبو حنيفة وانما عرفه صلى الله عليه وسلم لأن مسكنه خارج الحرم، عائشة بخير في التعريف وعدمه، مالك «هدياً بالغ الكعبة» مكة فيجب أن ينحر بمكة، الشافعي وأبو حنيفة إن ينحره من الحرم الحرام الطبري ينحره حيث شاء المهدي حلالاً وحراماً الا أهدي قرآن وحراماً صيد فإنها بالحرم فقط مالك إن نحر للحج بمكة والعمرة ففي الحرم أو حجة مالك في أنه لا ينحر للحج الا بمكة قوله صلى الله عليه وسلم وكل لحاج مكة وطرقها منحر. فنتسك القدية عند مالك ليس عليه حكم المهدي يندحج حيث شاء مالك إن ذبح هدي فتم أو تطوع قبل النحر لم ينحره وجوز

ابو حنيفة في التطوع ، الشافعي يجوز في كليهما قبل يوم النحر بالجمهورية
 ما عدل من الهدى بالصيام انه جاز حيث شاء اذ لا منفعة فيه للمساكين
 من اهل الحرم فالجمهور ان الصدقة المعدولة عن الهدى لمساكين الحرم
 لانها بدل من جزاء الصيد الذي هو لهم ، مالك الاطعام كالصيام يجوز
 حيث شاء فالجمهور على أن التسمية عند النحر مستحبة فيها لانها زكاة
 واستحب البعض معها التكبير وندب للهدى ان يلي نحره وان استخاف
 جاز وسن ان تنحر قياماً « فاذا ذكروا اسم الله عاينها صواف » اهل الظاهر
 يجوز ركوب الهدى لضرورة ولغيرها وبعضهم اوجبها فالجمهور على
 الكراهة الا لضرورة وحجة الجمهور ما خرجه أبو داود عن جابر قال صلى
 الله عليه وسلم اركبها بالمعروف اذا الجئت اليها حتى تجد ظهراً . فلا ارتفاع
 بما قصد قرينة ممنوع من الشريعة وحجة أهل الظاهر ما رواه مالك
 عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 را رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها فقال انها هدي فقال اركبها ويالك في
 الثانية او في الثالثة واجهوا ان هدي التطوع اذا بلغ بحمله أنه يأكل منها
 صاحبه كسائر الناس وانه ان عطب قبل ان يبلغ خلى بينه وبين الناس
 ولم يأكل منه وزاد داود ولا يطعم منه أهل رفقته . ثبت ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعث هدياً مع ناجية الاسلمى وقال له ان عطب منها
 شيء فانحره ثم اصبع زمليه في دمه وخل بينه وبين الناس . وزاد ابن عباس
 فيه ولا تأكل منه انت ولا اهل رفقك . مالك ان اكل منه وجب عليه

بدله، الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وابن حبيب عليه قيمة ما أكل
أو أمر بأكله طعاماً يتصدق به روي عن علي وابن مسعود وابن عباس
وجماعة من التابعين فالهدي الواجب قبل أن يصل إلى محله فأصاحبه
أن يأكل منه لأن عليه بدله وأجاز البعض بيع لحمه ليستعين به على الهدي
وكرهه مالك، الشافعي لا يأكل من هديه الواجب أن وصل محله فهو
وجله ونعله قلدها للمساكين. مالك يأكل من الهدي الواجب إلا من
جزاء الصيد ونذر المساكين وفدية الأذى أبو حنيفة لا يأكل من الهدي
الواجب إلا الهدي متعة وقرآن وعمدة الشافعي تشبيه الهدي الواجب كله
بالكفارة وعمدة من فرق فإن الهدي معنيان معنى العبادة المبتدأة والثاني
أنه كفارة فمن غلب جانب العبادة خصوصاً من يقول القران أفضل
والتمتع جواز الأكل ومن غلب شبهه بالكفارة قال بالتمتع فأجمعوا على أنه
لا يأكل من الكفارة فظهر في الصيد وفدية الأذى جانب الكفارة وعليه
فأجمعوا أنه لا يأكل منها | قلت | فأنت تراهم لا بد أن يكون لكل منهم
دليل فالشرع يقبل خلافهم رضي الله عنهم في آل أمرهم إلى أنهم خدام
الشرعية وهي واحدة لا خلاف فيها إلا أن البعض فهمه الله الرخصة وهي
من أقرب الأقوال إلى الإباحة وبعض فهمه له العزيمة فكل منهما شرعية محبوبه
الرحمن فمن جمع بينهما حكيم فينزل كل دليل في محله وهو التوفيق بين المذهبين
(الحج أشهر معلومات) شوال وذو قعدة وذو حجة إلى طلوع الفجر
من يوم النحر عند الشافعي والعشر كلها عند أبي حنيفة وذو الحجة كلها

عند مالك (فمن فرض) على نفسه (فيمن الحج) بالاحرام به عند الشافعية
او بالنية او بسوق الهدي عند ابي حنيفة فأخذ الشافعي من الآية عدم
انعقاد الحج في غيرها لكن ينقلب عمره ان احرم بحج في غيرها فلو انعقد
لم يكن لذكرها تخصيص وقياًساً على مواقيت الصلاة فمن احرم قبل
الوقت شفع نفلاً وقال مالك والثوري وابو حنيفة ينعقد بالحج فوق
العمره السنة كلها الا ان يكون عليه بقية أعمال الحج كالرمي (فلا رنث) وهو
جماع وكل كلام يؤذن بالجماع وكل مقدمات الجماع من قبلة ومباشرة ومماسية
وملاعبة وكل كلام فحش فإن الاحرام بحج قريب من الصلاة لولا
الضروريات فيها فالجماع يفسده كما بيناه إلى جرة العقبة رمياً عند مالك وإلى
الوقوف بعرفة عند الحنفية ثم منه بدنة كما بيناه (ولا فسوق) خروج عن سنن
الشريعة باقتحام ما نهى عنه كالمخالفات كلها من سباب : سباب المسلم
فسوق وقتاله كفر . والتمايز بالانقاب وغير ذلك (ولا جدال) خصام
مع الخدم والرفقة وغيرها وإنما امر به وان كان محرماً في كل زمان
ومكان تنبيهاً على انه اقبل في الاحرام كلبس الحرير في الصلاة والتطريب
في قراءة القرآن وهو الخارج عن المروى عن الصحابة بأن يخرج إلى حد
الغناء من الألحان العجيبة والنعيمات المطربة الموسقية وإما تحسين القراءة
ومدّها فهو مندوب إليه : حسّنوا القرآن بأصواتكم فالصوت الحسن
يزيد للقرآن حسناً والتطريب المقبول سبب لارقة وإقبال النفس إلى
ربها فهو السائق إلى حضرة ذي الجلال وبه قال ابو حنيفة وجماعة من

السلف وكأنه قال ولا شك ولا خلاف في الحج لان قریشاً تخالف سائر العرب فتقف بالمسعر الحرام وجميع العرب يتقون بعرفة وكانوا يقدمون الحج سنة ويؤخرونه سنة وهو النسيء فرد الله الى وقت واحد ورد الوقوف الى عرفة فأخبر بأن الخلاف ارتفع في الحج بما بينه رسول الله الكريم قال صلى الله عليه وسلم: من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج كهيئته يوم ولدته امه. فلم يذكر في الحديث الجدال لكن علم من الآفة (وما تفعلوا من خير) كصدقة (ايما الله) وهو حث على صنم الخير من حيث هو وترك الشر من حيث هو بحيث تستعملون مكان الفسوق البر والتقوى ومكان الجدال الوفاق والاخلاق الجميلة فلاخبار بالمعالم كناية عن الاثابة (وتزودوا) احموا معكم في سفر الدنيا زاداً نزلت في أهل اليمن يحجون ويتركون اموالهم وافرة ويقولون افنخرج بيته ولا يطعمنا فيتكفون الناس وربما اداهم الحال الى القصب والنهب فيقولون نحن متوكلون وهم متاكلون اموال الناس بالباطل فنهوا. فالسفر من الدنيا الى الآخرة يحتاج الى زاد وهو فعل الطاعات وترك المنكرات فالاسباب الحلالية طاعة والاسباب الاخرؤية طاعة فلا يحل لاحد ترك اسبب مما ادلاه الله سبباً لقيام نظامهم به في الدارين والاعتماد على الله: ترك الاسباب معصية والاتكال عليها كفر (فإن خير الزاد التقوى) اتقاء واجتناب الشرك والفسوق والعصيان واتقاء سؤال الناس ببارزاً زادهم مع امكان تحمل زاد ككمك وزيت ودقيق وتبر فالدنيا كلها سفر لتجارة طلب

معرفة الله فيكفي فيها بلغة المسافر لكن المطلوب حقيقة الوقوف بين
 يدي ربنا بسنة نبينا متجردين من لوازم الدنيا والآخرة ولوازم نفوسنا
 مقبلين على ربنا متمتئين امره في الاسباب الدنيوية والاخرية معتمدين على
 ربنا بعد عبادته بالاسباب (واتقون يا اولي الالباب) خافوني يا صاحب
 العقول السائمة من الاغراض مع الله في عبادته فقضية اللب خشية الله بامتثال
 امره والاقبال اليه بالادبار عن نفسه واجتناب امانيه معولا على علم ربنا
 وقسمه يوم فصل قبل وجود الاكوان: جف القلم بما أنت لاق « وكلا
 الزمناه طائره » سعدا ورقه في عنقه فلا مزيد عايها : فاهرتبت الاسلام
 ثلاثة مراتب التوبة الى الله بالاقبال اليه والادبار عن الكونين بالكفاية
 ثم الاستقامة العبادية على نهج الاعتدال في طريق الاستئنان ثم التقوى
 امتثال الاوامر كلها على حسب الوسم البشري ظاهراً وهي نهاية الاسلام
 ونتيجة المقدمتين وهي مقتضى العقل السليم من شوائب الهوى فمن لم
 يتق الله فكأنه لالب له في الانسان قوة شهوانية بهيمية وقوة غضبية
 سبعية شيطانية وقوة وهمية عقلية ملكية فالمقصود قهر القوى الثلاث
 بالادبار عنها والاقبال الى الله تعالى راضياً مستسلماً طيباً مطمئناً بفعل
 ربه ساكناً به « فلا فسوق » إشارة الى قهر الغضبية « ولا رفث » إشارة الى
 قهر الشهوانية « ولا جدال » إشارة الى قهر الوهمية التي تحمل على
 منازعة الناس في ذات الله وصفاته واسماؤه وافعاله واحكامه وفي كل شيء
 شيء فمن يؤم البيت ينبغي له ان ياتي بثلاث : وزع يحجزه عن محارم الله

وحلم يكف به غضبه وحسن الصحابة أن صحبه من المسامين فلا يذكر
صاحبه إلا بخير فإن نظف صحيفته من المعاصي فلا يوسخها مرة أخرى
فإذا فرغت أشهر الحج فلا حج وإذا فرغ العمر فلا عمل فالصوفي بعد
الأربعين نادر فإن حسن الابتداء إنما تظهر في قوة الشاب فيقال له
الصيف ضيعت اللبن وإنما يصلح للعبادة التي آخرها الجنة فهم حشو الجنة
والهجالسة آخرون وهم المجدون في حال شبابهم ¹⁹⁸ (ليس عليكم جناح) في
(أن تبتغوا) تطلبوا (فضلاً) رزقاً (من ربكم) نزلت ردعاً لمن يتأثم أن
يتجر أيام الحج فإذا دخل العشر كفوا عن التجارة ويسمون من يخرج
بالتجارة الداج وليس بحاج قيل لعمر هل كنتم تكرهون التجارة في
الحج قال وهل كانت معاشنا إلا من التجارة في مواسم الحج فأستواقهم
عكاظ ومجنة وذو المجاز فعكاظ سوق لقيس ومجنة لكنانة ثم الظهران
وذو المجاز سوق لهذيل لكن الأولى ترك التجارة لمن قدر « وما أمروا
إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » فالإخلاص ألا يكون له باعث غير الحج
(فإذا أفضتم من عرفات) دفعتم أنفسكم بعد غروب الشمس بقوة وزجعتهم
بعد الوقوف بها من عرفات علم للوقوف وليس جمعاً وإنما زيدت حروفه
لزيادة معناه مبالغة في الانباء عن المعرفة نعمته جبريل لأبراهيم فلما أبصره
عرفه وقيل اجتمع فيه آدم وحواء يوم عرفة فسمي به فاستفيد منها
وجوب الوقوف فله قال صلى الله عليه وسلم : الحج عرفة فمن أدرك عرفة
فقد أدرك الحج . (فاذكروا الله) بالتلبية والتلهيل والتكبير والثناء

والدعوات وقيل بصلاة المغرب والعشاء (عند المشعر الحرام) وهو جبل
عند آخر المزدلفة يقال له قرح وقف فيه صلى الله عليه وسلم يذكر الله ويدعو
حتى أسفر جداً وفي مسلم قال جابر دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى
المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً
ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حتى تبين له الصبح بأذان وإقامة
ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام استقبل القبلة فدعى وكبر وهلل
ووحده ولم يزل واقفاً حتى أصبح جداً اهـ (عند المشعر الحرام) مما يلي المشعر
فإنه أفضل كما أن الوقوف مما يلي جبل الرحمة بعرفة أفضل فمزدلفة كلها
موقف إلى وادي محسر فالمشعر من الشعار العلامة من معالم الحج وسمي
حراماً لحرمة من المعاصي وتسمى المزدلفة جمعاً للجمع بين المغرب والعشاء
فيها سميت بفعل أهلها لآزدلافهم وتقربهم إلى الله بالوقوف بها فالمشعر
محلل توقد فيه الجاهلية النار (واذكروه كما) لاجل هدايته إياكم (هذاكم)
كما علمكم كيف تذكرونه ذكراً كثيراً على وجه المحبة والخوف من خلال
الله والطمع من أن يقربكم منه بمحض فضله لأبائكم فالأعمال استجاب
لأغير أي اذكروه على الوجه الذي هداكم إليه لا على غيره كما تقول
افعل كما علمتك وليس تكرار مع ما قبله (وإن كنتم من قبله) قبل
الهدى (الضالين) بعدم العلم المستأزم للطاعة وإتمامكم على يد محمد
نبي فاتبعوه . فأول مراتب الذكر ذكر اللسان فقط فيكون هو جالس
الله في مقام النفس ثم ذكر القلب بالتفكير في آلاء الله تعالى ثم ذكر الروح

بمشاهدة الأفعال من الله ثم ذكر السر بمشاهدة أنوار الصفات مع ملاحظة
 أنوار الذات ثم ذكر الخفي وهو مشاهدة الذات مع بقاء الاثنية ثم ذكر
 الذات وهو شهود الذات بارتفاع البعد « وإن كنتم من قبل » هذه المقامات
 « لمن الضالين » عين طريق هذه الأذكار وإن كنتم من قبل الرسول
 والأزال للكتاب ومن قبل الهدى فأسماء الله توقيفية وإنما يذكر الله بما
 أمرنا به من أسمائه التي عينها الشرع وإب ^{١٩٩} مخففة (ثم أفيضوا من حيث
 أفاض الناس) وهو عرفة إلى المشعر فإن قریشاً وخافاءهم ومن دان بدينهم
 وهم الخمس يقفون قبل الاسلام بالمرادقة ولا حكم قبل الشرع وسائر الناس
 بعرفة ويرون بذلك ترفعاً عليهم ويقفون نحن أهل الله وقطان حرمة ولا
 نخرج منه فامروا ان يساووهم فالخمس جمع الخمس وهو المتصاب في دينه وكانوا
 لا يستظلون أيام الحج ولا يدخلون البيوت من أبوابها كن خالفهم او تزوج
 منهم وهم قریش وكنانة وجديلة وقيس (واستغفروا الله) في تغيير المنابر
 وغيره في جاهليتهم (إن الله غفور رحيم) فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ابا
 بكر عام التاسع ان يخرج مع الناس جميعاً الى عرقات فيقف بها يقول
 الله الملائكة انظروا الى عبادي جاء من كل فج عميق شعراً غبراً شهدوا
 اني قد غفرت لهم فلم ير ابايس اصفر كايوم عرفة لما يرى من رحمة الله على
 أهل عرفة من الذوب ذوب لا يكفرها الاعرفة وفي الحديث: أعظم الناس
 ذنباً من وقف بعرفة فظن ان الله تعالى لا يغفر له ، الحجة الواحدة افضل
 من عشرين غزوة في سبيل الله . قيل إن البعير اذا حج عليه مرة بورك في

أربعين من أمهاته وإذا حج عليه سبع مرات كان حقاً على الله أن يرعاه في
 رياض الجنة فالفضل باعتبار تنوعات العبد وتغيراته على ثلاثة أقسام .
 الأول ما يتعلق بالمعاش الانساني من مال وجاه ونوع يتعلق بالغذاء
 واللباس الضروري فهو المسمى بالرزق « وابتغوا من فضل الله » والثاني
 ما يتعلق بالمصالح الآخروية كما يتعلق بالبدن على وفق الشرح ومتابعة
 الشارع ومجانبة الشيطان « يبتغون فضلاً من الله ورضواناً » وما يتعلق
 بأعمال القلب وتركيب النفس « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم
 من أحد ابداً » والثالث ما يتعلق بالله تعالى وهو نوعان ما يتعلق بمواهب
 القربة « وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً » قريباً كبيراً فإنه أكبر
 من الدنيا والآخرة وما يتعلق بمواهب الوصلة « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء »
 والله ذو الفضل العظيم « ففضل مواهب الوصلة أعظم . فعرفنا إشارة
 إلى المعرفة بالله وهو الحج والمقصود الأعظم فلاهـل السلوك في البداية
 ترك الدنيا والتجرد عنها ومنها وفي الوسط التوكل والتفريد وفي النهاية
 المعرفة والتوحيد فلا يسلم الشروع لأهل طلب حضرة القرب إلا عند
 النهاية لقوتهم في المعرفة وعملهم فيها فإن الله طهر قلوبهم من رجس حب
 غير الله البتة وملاها نوراً بالاطاف الخفية فلا يعتبر صاحب الهمة العالية
 الدنيا والآخرة وإنما يتصرفون فيها بالله وفي الله والله لا يخطوئ النفس بل
 لمصالح الدين وإصالة الخير إلى الغير (فإذا قضيتُم) أديتُم (مناسككم)
 عبادات حجكم بأن رميتُم صبيحة يوم النحر العقبة ونحرتُم وحلقتم وطفتم

طواف الافاضة واستقررتهم غنى وفرغتهم من أنواع نسك الحج (فاذكروا الله) بالتكبير أو التحميد والتقديس والثناء عليه (اكذكركم آباءكم) كذكر الصبيان الآباء يوم خرجوا من بطون أمهاتهم فإنهم لا يعرفون غيرهم فالصبي إنما يلهج بذكر آباءه فإن العرب إذا فرغت من المناسك وقفوا بين مسجد الخيف وبين الجبل يذكرون أنسابهم ويفتخرون بأبائهم وأمهاتهم وجاههم بالقوة والاشعار فدلهم الله على طاعته فهي المفتخر بها لا غير وبين لهم أن ما لهم من العز إنما هو من الله لا بنفسهم (أو أشد ذكراً) فالذكر باللسان «وأما بنعمة ربك فحدث» فاللسان أحد الشاكرين لما أفاض عليه القلب من أنواع المعاني بالشكر فذكر الإخفى معاينة ربنا وذكر العقل عليه بأن الله هو أولى به من أبيه وأمه ونفسه وزوجه فإذا علم الإنسان أنه عبد وأن الله هو ربه لا يضر ولا ينفع إلا هو ولا فاعل سواه وإن ما سوى الله مفعوله تحت حياطة حكمه بحيث لو جاءه المشككون يشككون عبوديته وربوبية ربه ما حصل له وهم ولا شك ولا ظن بحيث ثبت ولو فرضنا أنه يشككه العالم كله من عدو وضاد وأب وأم وعالم وغيره لما أثر فيه شيئاً لتيقنه وعلمه بأنه مخاوق لله وأنه خالق حتى وصل إلى نهاية التمكن كما علم أن أمه والدته بحيث لا يشك في أمومتها له فقد عرف الله واستراح والافهم مضطرب إيمانه يقبل التبديل بالأراجيف والصواعق الابليسية التي وضعها في قلوب أهالي الجن والانس هذا وجه التشبيه: خف الله كما تخاف من كبير قومك واستحي

من الله كما تستحي من كبير قومك . واذكروه ذكرًا كان كمثل ذكركم
 آباءكم إحساناً وعاماً مذكوراً في قلوبكم أو كذكر هو أشد منه (فن
 الناس من يقول) مقتصرًا على طلب الدنيا لشدة احتياجه إلى ربه
 واضطراره لعلمه أنه إن أهمله ربه نفساً واحداً هلك ولا محالة فيظنون
 التضرع إلى مولاه بالاستعانة به في سائر أحواله لضعفه عن مقدمات
 الشدائد (ربنا آتنا) نصيبنا (في الدنيا) فقط لأنهم لا يقولون بالآخرة
 اللهم آتنا ابلاً وغنياً وبقراً وعميداً اللهم إن أبي كثير الهيبة وكبير الجنة
 فأعطني ما أعطيته كالجلاء والنصرة على الأعداء ولا يسئلون في حجهم إلا
 الدنيا (وما له في الآخرة من خلاق) نصيب وحظ لأن همه مقصور على
 الدنيا حيث سأل في أعز المواقف غرض دنياه وأعرض عن الملك العظيم
 يعني لم يقصد الآخرة أصلاً [قلت] لأنها كافر لا يقول بها فلما أسأله وإ
 عاهم الله ورغبهم في الآخرة فتموا والآخرة وطلبوها فأعطيت لهم الآخرة
 لأن الله أخبر بأنه لا نصب لهم وإنما أخبر بأنهم لا يطلبونها فأرشد المؤمنين
 بطلب ما يهمهم زمن الدنيا والآخرة فإننا بين يدي ربنا أبدأ بحجة الجين إليه في
 الأزمنة كلها زمن أمان الأرض وزمن ما نشأ من أعمالنا فن تاب ربك الله عليه
 (ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار) يعلم دخولها وهم المؤمنون ، الحسنة في الدنيا المرأة الصالحة الحسنة
 الولود المطيعة لربها بطاعة زوجها والحسنة في الآخرة الجنة فالحسنة في
 الدنيا الطاعة لربنا والحسنة في الآخرة بنت الطاعة وتنجتها فإن الجنة كم

من اكمام شجرة الايمان المسماة بطوبى متجسدة في الآخرة فلا نهاية لورقة
واحدة منها كما لا نهاية لتسبيحة واحدة لتعلقها بالكبير المتعال فلا يظهر
في الآخرة إلا شجرتان شجرة الايمان تعلق بها أهلها وهي الحسنة التي
امرتك ايها العاقل أن تطلبها من ربك « اهدنا الصراط المستقيم » فلا
طلب بعدة فكل ما طلبه الانبياء مدجج في قوله « اهدنا الصراط المستقيم »
فمن هدى الصراط المستقيم اعطى ما يمكن ان يعطاه فلا عطاء بعده
لفقدانه. والشجرة الثانية شجرة الشرك والكفر وما أنعم به وهي الملعونة
في القرآن تعلق الكفار أهلها بها فنعوذ بالله منها ومن أهلها كأنها في القبح
والسوم المعمية رؤس الشياطين الاحناش فالطاعة لربنا هي الحسنة
والحسنى معرفة الله في الدنيا فيترتب عاينها الاحسان ويترتب عليه الحسنى
في الآخرة وما هو أعظم من الحسنى وهو جنان الميزد التي تكون على
عدد المعتقدات فكل معتقد جنة مزيد عن كل فرد فلا يتفق اثنان في
معتقد واحد لاختلاف الاسماء والراتب الاختصاصية من ربنا الاكرم
قال صلى الله عليه وسلم: الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة لانها منبت
شجرة الايمان وعرق من عروقها كالرجل حسنة المرأة فلا فرق فهي
نبيع منها الايمان واكرمت برجل محل الايمان فليل الحسنة العلم والعبادة
والحسنة في الآخرة الجنة وقيل الرزق الحلال في الآخرة المغفرة والثواب
لكن قد علمت بأن تفسيرى دائماً بالابغية فكل ما ذكر ولا دخل في الايمان
فانه شجرة زيتونه تفرعت منها الحسنات اللهم اهدنا الصراط المستقيم وهو

سلوك متن جسر الشرائع فعمش على سعادة ومنتهى شهادة تبعت من
 القبر على بشاراة وتجز على الصراط على سلامة فالمرأة السوء في الدنيا عذاب
 النار ككل معصية تولدت بين اشراقة شجرة الايمان وبين احلاك شجرة
 الكفر فأكثروا ذكر الله واسئلوه خير الدنيا وخير الآخرة فالاعتصار
 على الدنيا فقط موجود وهو عمل الكافر منهى عنه والاعتصار على عمل
 الآخرة فقط معدوم ولذلك سكنت عنه فإن الآخرة مولدة من الدنيا فلا
 بد من الدنيا والآخرة في الدعاء وغيره فالمهم بالدنيا مقصر والمهم بالآخرة
 فقط مفرط ومتجاوز لما طالب منه من أن يرضى ربه في الدارين فالوسط
 خير حنيقة بحيث يحب الله ونعمه منه فيهما فالدنيا دار الله امنامها خلقنا
 وبردنا اليها ثانياً ويبدئنا منها ثالثة فتصحبنا ونصحبها الدار الخلود بين
 يدي ربنا فإن قبر المومن وملكه ومواضع سجوده ومواطني أقدامه
 ومطامح أنوار بصره ومسامع أصواته كله ينضم إلى الجنة فياك أن تنزل
 على الدنيا وعلى ذهبها ونقارها ومساكن المومنين فإن ما للمومن من حيث
 هو يجده في الجنة محضراً وإياك من البحث فإن الايمان لا بحث فيه فاليبحث
 في المحسوسات والمعقولات فلا عقل في الايمان إلا أنه يدرك ويحكم بعدة
 بأنه استسلم ظاهراً وباطناً لربه . فأملك الكفار التي هي عين معبوداته
 ومقصوداته تار ينضم اليها في الآخرة فالفتوح عليه هنا يشاهد ملك المومن
 جنة : ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة . ككل مومن فلاتهن
 (اولئك) المومنون بالله في الدارين الطالمون نوال الله ومغفرته في الدارين

ولم يقتصروا على دار فإن الديار كلها لله وإياك ان تسب الدنيا فإنها ملك
فما ورد إنما قصد به قلب صاحبها ان اشتغل بحبها الشاغل عن حب ربها
(لهم نصيب) ثبوتاً واستحقاقاً بمحض الفضل الرباني لا لغيرهم ممن اقتصر
على الدنيا وثواب (مما كسبوا) نوره وبشره بقوة أجسادهم وأرواحهم
من جنس ما كسبوا فالجزاء من جنس العمل فقد اكتسبوا بالله شجرة
الايان بما اشتملت عليه من اشجار الاعمال والاخلاق وابتداء الثواب من
الكسب فالكسب بنفسه فضل وثواب لحسن نيته لما اهتدى ظاهره
اهتدى باطنه فالايان هو الحلية في الدنيا والاخرة فمن الف عملا من انواع
الطرق الاسلامية وأحبه في الدنيا عانقه في قبره وفي العرصات كلها وفي
الجنة فالشريعة وما نشأ منها وصلة لنا لا نفارقها نفساً واحداً من انفس
الابد وفيها يعنى في دنيا المومن وآخريته ما تشتهى الانفس الكاملة وهو
معرفة وطاعة ربها وتلك الاعين النظر في المصاحف والاختيار والكعبات
وكل رتبة خير فلا تطمئن نفس مومن بمواطن المخالفات فإذا رأى متمكناً
حصل له في قلبه ما هو افظع من الجحيم (والله سريع الحساب) أسرع
من طرفه عين فلا يحتاج إلى عقد اصبع ولا إلى دفتر يحاسب العباد على
قدر نصف النهار من الدنيا تقوم الساعة بعد عصر يوم الجمعة فلا تطالع شمس
يوم السبت حتى يستقر كل واحد في محله يحاسبهم كل واحد بنفسه كما
رزقهم الآن في كل نفس فما من واحد إلا وقد أخذ بيده في كل نفس فلا
يشغله شأن عن شأن فتمالي علواً كبيراً وربما اطاقني الحساب وإرادة الجزاء

فإن عليه يترتب الجزاء فليذكر كل واحد ربه كما يذكر الصبي أمه قال
 صلى الله عليه وسلم أغبط الأولياء عندى رجل خفيف الحاذى ذو حظ من
 الصلاة أحسن عبادة ربه وأطاعه فى السر وكان غامضاً فى الناس لا يشار
 اليه بالأصابع وكان رزقه كفافاً فيصبر على ذلك ثم تقر يديه فقال عجبت
 منيته قلت بواكيه قل ثراؤه. ويكثر صلى الله عليه وسلم من ربنا آتينا
 فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقننا عذاب النار. فإذا بلغتم مراتب
 أهل الكمال فلا تامنوا مكر الله أبداً فإنه فعال لما يريد ولا تهملوا وظائف
 ذكر الله مستروحين بمن عرف الله كل لسانه، فإن معناه من غير ذكر ربه
 فليس لاحد من ولي ولا نصير إلا الله ربه فرعاً يميل المغرور إلى طاب
 حسنات الدنيا والآخرة ظاناً أنه وصل إلى ذروة الكمال. حبك الشيء -
 الدنيا والآخرة - يعمى ويصم، عن سماع من الله فلا تصل إلى الحضرة
 حتى تتحرر من ربة الإكوان ومن لوازم نفسك بحيث لا تهتم بنفسك
 فإنها ليست ملكاً لك وإنما هى امانة عندك فكل امرها لخالقها ومالكها
 فهو اولى بها منك ومن غيرك وما خلقت إلا لعبادته واجمع الایاس مما
 فى ايدى الناس فلا تتمن ولا تطلب ربة احد ولا تحب زوال حقيقتك
 ولا تضيق عليك حروف ربك فى كتابه فإنها مصفوفة لعمان تعود عليك
 وإنما اصطفت صفوف حروف الكون لك فإنما تعالى كتبها بيده ليكمل
 بها معنك فالكل مقبل على ربه فلا تهن فى المراقبة والمعاينة فإن الله خلق
 الكون كله لك ترجع فائده اليك فالارض تقلبك والسماء تظلك والرسول

تهديك والمملوك تؤمنك والنعيم تنعمشك والنجوم تضيء لك إلى آخر نعم
 ربك فاحمدہ واعترف باحسناته ولا تر غيره فالكل إنما برز من مراتبه لك
 أيها المكلف الكريم فلا تر عمر انفس الدنيا انك غني عن الاجتهاد نيف
 طلب مرضات ربك فلا تهمل قوة الشريعة في أي طور كنت فيه «وأن
 الى ربك المنتهى» فعمد الابد لا تصله بالحاسة ولا بالفكر وانما الامر
 افضال منه فمن اهل نفسه استولت عليه الطبيعة وهي سجين خضيق
 أسفل سافلين واستهوته الشياطين في الارض حيران حتى توقعه في اودية
 الهجران واياك من الاعتماد على غير ربك فإنه أذى فإذا تمت غيلاقتك
 بربك وتجلي فيك بعد ان افناك باسمه الحي القيوم فماتت نعمه ظاهرة
 وباطنة من يده لا من يده الاسباب حينئذ فانظر الاسباب والمسببات
 والوسائط في قبضة يد ربك تبتهج وتنج من غوائل النفوس والاهواء
 المضلة فكن كصبي يوم زاد من بطن امه يرضعك ربك من نعمه فلا
 يشغلك بحينه الحق عن الخلق ولا الخلق عن الحق لفوزك من مخاطر الاهواء
 فالجج كله إشارة وتنبيه الى انك لا تصل حتى تتجرد من المحيط ومن
 كل محيط بالعضو والمحيط بحب الدنيا والمحيط الهوى وتدخل حرمة
 الحضرة القدسية محترماً بجرمه تعالى من كل نفس وشيطان وهوى محتجباً
 به من صولة النفس والهوى رافضاً غير ما كنت بصدد بقصد النعم
 بالذات الاكوان فلا يحل لك الطيب ولا النساء ولا إزالة شعث اطلب
 راحة حتى تصل وتفهم بين يدي ربك بقوله لك اقبل فأقبات أدبر

فتدبر يعرضك بين يديه حتى يجيبك ويتجلى فيك ويحاط لك ما كنت
الفتة من شعار ودثار وفسوق وجدال ورفث فأوقفك حتى عرفته وعرفت
نفسك به ثم افاض بك الى مقام الازدلاف ورمىيت بالجمار ما سوا لا في
نظرك ونحرت نفسك بسيوف المجاهدات وقبلت يد ربك بسلامة وأمان
فإن استتممت السلوك أحل لك ما تحبه وتهواه به فرحاً بالله مسروراً به
فإذا فرغت من امر السلوك ودخلت حضرة الوصول فاتعب بمعاينة
الذكر آناء الليل وأطراف النهار « فسيبح بحمد ربك واستغفر له أنه كان
تواباً »

وقد تم الجزء الرابع على نحو ما قصدته فله الحمد وتام الشكر
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأمتهم اجمعين
والحمد لله رب العالمين



(فهرسة الجزء الثالث والرابع من تفسير مقاصد الاسرار والحقى) —

ونجواهر المرصية والكمال في نهاية الاخى

٤ على المقلد الا يقلد بحيث يبحث عن قواعد دينه الخ في قوله تعالى فويل الذين يكتبون

٥ قوله تعالى وويل لهم عما يكسبون، وفيه أن يقين الرجل ومعرفة لا يفيد

إن لم تدرك راحة الله

٧ فلا يغتر الانسان بقول الغير فيه مع علمه في نفسه خلاف ذلك

٩ قوله تعالى بلى من كسب سيئة الآية وفيه أن القول بغير دليل سمعى باطل

١١ مدارك أهل السنة في الرد على المعتزلة من الدلائل السمعية

١٣ الخلاف بين الاشعرية والماتريدية في جواز ألا يدخل أحد من هذه الامة النار

١٤ القصد في جميع النعم الدنيوية والأخروية الاسترواح من صولة التجلي

١٧ ما يجب لله من الصنات الكمالية وما يجوز وما يستحيل على الله جل وعلا

٢١ ما يجب من طاعة الرالدين ومحبتهم بأمر الله بذلك

٢٢ معنى قوله صلى الله عليه وسلم في مثل أنا وكافل اليتيم كهاتين

٢٥ اجماع العقلاء في انحصار اللة في معرفة الله لا أحزمنا الله

٢٦ مبحث يتضمن أن الادب أفضل ما يتقرب به إلى الله تعالى

٢٨ مبحث في ان للروح روحاً قدسية

٣١ مبحث في أن امن المؤمن لا يخرج عن الايمان ولم يقصد في ذلك ما ورد

٣٢ لا ينبغي اطلاق القول بلعن يزيد بن معاوية

٣٧ مبحث يتضمن بالغ النصح لمن لم يلق من طريق القوم ان يسلم لهم الخ

٣٨ وفد دخية الكاكي في قومه وذكر بات بدء اسلامه

- ٤٣ الموت للسوقن كالد نومة نامها
- ٤٥ الناس فيما بين الدنيا والآخرة اربعة
- ٤٧ مساءلة عمر بهود والحامه ونزول جبريل بموافقته
- ٥٠ تقسيم العلماء لاربعة اقسام
- ٥٢ تفسير قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا في كلام يتضمن النهي عن تعلم السحر وتعليمه
- ٥٦ التحذير من الطلاسم الغير المفهومة المعنى وذكر أن للجن من انواع السحر قسما
- ٦٠ الفرق بين المعجزة والكرامة والسحر
- ٦٣ النهي عن العمور والبناء على المقابر
- ٦٥ مبحث في قواعد نذرف منها الميون وتندمل منها القلوب لمن وفق من علام الغيوب
- ٦٧ فذلكة نفيسة يذمين عايبك مراجعتها حقاً
- ٦٩ حكم الساحر وما فيه
- ٧٣ «ما ننسخ من آية» الآية في أن حكمة النسخ الابتلاء وموقعه في الشريعة
- ٧٧ الكلام في القضاء والقدر وما يتعلق بهما
- ٨٠ جواز النسخ لا إلى بدل وإلى اتقل تكليفاً
- ٨٦ مراتب الاحسان وأول الامر اعتقاد ثم مكاشفة
- ٩١ حديث من بني مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة
- ٩٢ احكام دخول الكافر المسجد
- ٩٤ أول من شيد مسجد المدينة
- ٩٥ دأيل انواع الاستراجات في المسجد
- ٩٧ حكم زيارة بيت المقدس
- ٩٨ حكم المجتهد اجتهد فأخطأ القبلة

- ١٠٣ تعلق القدرة بالممدوم علي الخنار
- ١٠٥ الشؤون لا توجد إلا بامور ثلاث
- ١٢٥ حديث إذا لقيتم الحاج فسلموا عليه
- ١٢٧ تحريم ابراهيم مكة
- ١٣٠ الدعاء للكافر ومافيه
- ١٣٥ أول من بنى البيت
- ١٤٢ مبحث يتضمن ألا اختلاف الا في مظاهر الاسماء وما تقتضيه من الجلال والجلال
- ١٤٥ مقام ابراهيم في الاستسلام عن لسان الحقيقة
- ١٥٢ مجرد القرابة لا يغني ان فسد العمل
- ١٦٧ سلامة الاجماع من الخطأ ولا يقع إلا عن دليل
- ١٧٣ مبحث يتضمن حسن محامل الظواهر الواردة بكفر تارك الصلاة
- ١٨٧ فضل الصبر وما أعد الله للمصابرين
- ١٩٢ مبحث في منقبة الشهادة وحياة الشهداء
- ٢٠٤ تفسير قوله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله
- ٢٠٨ مبحث في ان ارادة الكفر كفر
- ٢١١ مبحث في ان نية المؤمن هي التي تحمله في الحنة ونية الكفر هي التي تحمله الكافر في النار
- ٢١٥ لا ينتفع بعلم التنجيم على ما اراد الا باعتقاد التأثير من اعتقادها كفر
- ٢١٧ مبحث أن خلق الارض قبل السماء وهل هي كرية وما إلى ذلك
- ٢٢٢ مأخذ توحيد الذات ثم الصفات ثم الأفعال في القرآن
- ٢٢٥ جمهور المتكلمين على ان حب الله طاعته
- (فاح مسك ختام الجزء الثالث وهب نشر الجزء الرابع)

٢٣٩ قوله تعالى إنما حرم عليكم الميتة ،
 وأحكام المباح
 ٢٤٦ المسكر وأقوال العلماء في ذلك
 ٢٥٠ طهارة جلود الميتة والاتقاع بها
 ٢٥٣ اشتباه الطاهر بالنجس
 ٢٥٦ ما يذبح على القبور وما ينوي الداح
 ٢٥٧ مباح في اجتهاد الأتباع
 ٢٦١ لا ينقطع الاجتهاد بالمعنى الكشفي
 ٢٦٥ تعريف الاجتهاد
 ٢٧٠ مدرك الخلاف بين الأئمة
 ٢٧٨ ما حكم به الاجتهاد عين المبرع حقاً
 ٢٨٠ الكراهة الطبيعية
 ٢٨٨ حديث أن في المال لحقاً سوى الزكاة
 ٢٩٢ أحكام القصاص
 ٣٠٥ الاستحلال من التبعات تفصيلاً
 والاكتفاء بالأجمال في بعضه
 ٣٠٩ أحكام الوصية
 ٣١٥ قوله تعالى كتب عليكم الصيام
 ٣٢١ أحكام الصيام وما إلى ذلك
 ٣٢٩ هل يدخل القياس الكفرارات
 ٣٣٦ صيام يوم عاشوراء
 ٣٤٧ قيام رمضان وحديث إن الله فرض

عليكم الصيام وسننت لكم القيام
 ٣٤٩ تفسير قوله تعالى وإذا سألك عبادي
 عني فإني قريب وذكر ما ورد في الدعاء
 ٣٥٨ فذلك عجيبة في الدعاء وشروطه
 ٣٦٥ ذكر قول الله تعالى ولا تبشروهم
 وأنتم عاكفون الآية وما ورد في فضل
 الاعتكاف
 ٣٦٨ أحكام الاعتكاف ومن نذر منها شيئاً
 ٣٧٢ ما يشترط في الحاكم وما يدخله حكم
 الحاكم
 ٣٧٤ ما يشترط في الشاهد وأحكام الشهادة
 ٣٧٦ شهادة النساء وما يثبت بها وحكم
 الشاهد وشهادة العبدان
 ٣٨١ هل يقضي القاضي بعلمه أم لا
 والقضاء على الغائب
 ٣٨٤ رجوع الشهود عن الشهادة وما
 في ذلك
 ٣٨٨ استفسار الصحابة عن جني معي
 في الهلال
 ٣٩١ ما يذكر أهل الهيئة في حق النجوم
 ٤٠٧ الصلح وما حذبه الشافعي
 ٤٠٩ أحكام الخمس وكيف يقسم وسهم

ذوي القربى

٤١٧ تخميس أرض العنوة والصلح

٤٢٤ احكام الجزية وما فيها

٤٢٥ احكام الحج والميقات الزمانية

٤٢٦ حكم النيابة في الحج والحج على البلاغ

والانجرة فيه

٤٢٩ احكام العمرة

٤٣٠ الاحرام في الميقات المكانية

٤٣١ ما يلزم تجاوز الميقات من الدم

٤٣٢ ما يلبسه المحرم

٤٣٣ واجبات الاحرام

٤٣٥ تعارض الصيد والميعة عند الاضطرار

٤٣٨ قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج

الآية واحكام التسع

٤٤٠ احكام التلبية

٤٤١ الميقات وكيف يهل الحاج ومتى يهل

٤٤٤ حديث الطواف بالبيت صلاة إلا ان

الله أباح فيه الكلام

٤٤٦ السعي بين الصفا والمروة

٤٥٢ بيان ان الرمي بالثلاث الجواز أيام

التشريق

٤٥٦ مبحث في كفارة قتل صيد الحرم

٤٥٤ ما يقتل من الدواب في الحرم

٤٦٤ حكم المحرم لبس ما ينهى عنه

٤٦٦ حكم الهدي يجمع به بين الحل

والحرم

٤٧٢ التجارة في مواسم الحج

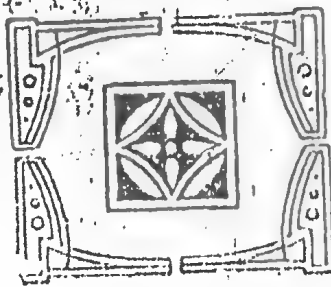
٤٧٥ تفسير آيات الحج بالإشارة

٤٧٧ تفسير آية ربنا آتينا في الدنيا حسنة

وما فيه من الأقوال

٤٨١ ذكر ما ورد في تفسير آية والله

سريع الحساب من بعض حقائقها



مقاصد الأسرار والخفى

وجواهر المرضية والكاملة في نهاية الأخرى

فهرس الآيات

الجزء الرابع

سورة البقرة

- البقرة 173 : إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ 239
- أحكام المباح 240
- أحكام المسكر 246
- إباحة الميتة 249
- طهارة جلود الميتة 251
- طهارة الأسنار 252
- اشتباه الطاهر بالنجس 253
- أحكام الميتة والدم المسفوح 254
- ذبائح الأولياء وأهل الكتاب 256
- ما أجمع عليه من المحرمات 257
- مبحث في اجتهاد الأنبياء على القول به 258
- دلالة **** 259
- ***** عليه وما فيه 260
- لا ينقطع الاجتهاد بالمعنى الكشفي انفا 261
- هل كل مجتهد مصيب 262
- حديث من اجتهد وأصاب 263

265.....
266.....	اذواق المجتهدين
267.....	المجتهد مصيب
268.....	التفضيل بين الأئمة
269.....	اختلاف المجتهدين
270.....	الخلاف بين الأئمة
271.....	لا اختلاف في الشريعة حقيقة
272.....	الولي لا يتقيد بمذهب معين
273.....	أذواق المجتهدين
274.....	استمداد المجتهد من أنوار الرسول
275.....	كل الكلام يؤخذ ويرد إلا ما صح عنه صلى الله عليه وسلم
276.....	ظن المجتهد علم
277.....	مدارك المجتهدين حق اليقين
278.....	ما حكم به المجتهد عين الشرع تحقيقا
279.....	المضطر للميعة
280.....	الكرهية الطبيعية

- البقرة 174 : إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ 281
- البقر 175 : أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الصَّلَاةَ بِالْهَدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ 281
- البقرة 176 : ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ 282
- البقرة 177 : لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ 284
- البقرة 178 : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ 291

البقرة 179 : وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ304

البقرة 180 : كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ

.....307

أحكام ****307

أحكام الوصية.....310

البقرة 181 : فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.....312

البقرة 182 : فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنًّا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ313

البقرة 183 : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ314

البقرة 184 : أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ

فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ316

أحكام الصيام316

البقرة 185 : شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ

وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا

هَذَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ342

البقرة 186 : وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ 354

البقرة 187 : أَجَلُ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ

عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ

الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ خُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ

لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ362

أحكام الاعتكاف367

البقرة 188 : وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَتْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ..371

.....372 ما يشترط في الحاكم

.....373 ما يدخله حكم الحاكم

.....374 ما يشترط في الشاهد وأحكام الشهادة

375.....	سهادة
376.....	احكام الشهادة.....
377.....	ما يثبت به حرمة الرضاع
378.....	أحكام تغليظ اليمين
379.....	رد الشهادة بالتهمة
380.....	هل يقضي القاضي بعلمه أم لا
382.....	القضاء على الغائب
383.....	هل تجب اليمين بنفس الدعوى أم حتى ****
384.....	رجوع الشهود عن الشهادة وما إلى ذلك
385.....	أحكام الاستحقاق
386.....	وعيد القضاة الفاسقون
387.....	تفصيل أخذ المال بأي وجه من الأوجه
388.....	أخذ المال بالباطل
البقرة 189 :	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا النُّبُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا النُّبُوتَ مِنْ أَوْبَاهِهَا وَانْقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ
389.....	استفسار الصحابة عن خفي معنى في الهلال
389.....	ما يذكره أهل الهيئة في حقائق النجوم
391.....	البقرة 190 وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ
البقرة 191 :	وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ
395.....	البقرة 192 : فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
397.....	البقرة 193 : وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ
البقرة 194 :	الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَانْقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ
398.....	

401.....	على الكفاية.....
402.....	تخيير الإمام بين ثلاث في الأسرى.....
404.....	من يقتل ومن لا
405.....	تحريق الأشجار وتخريب البناء.....
406.....	مقاتلة الكفار بعد ثلاث
407.....	الصلح وما حد به الشافعي
408.....	قسمة الخمس
409.....	أحكام الخمس
415.....	أحكام الخمس من الغنيمة.....
417.....	تخمس أرض العنوة والصلح.....
420.....	أحكام الجزية.....
421.....	البقرة 195 : وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ.....
	البقرة 196 : وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ.....
422.....	أحكام الجزية.....
424.....	البقرة 197 : الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَغْلُمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ.....
425.....	أحكام الحج الميقات الرماية.....
426.....	النيابة في الحج وما فيها.....
427.....	الحج على البلاغ والاجازة فيه.....
428.....	خروج المرأة مع رفقة مأمونة
429.....	أحكام العمرة
430.....	الميقات المكانية.....

431.....	ما يلبسه المحرم.....
432.....	واجبات الاحرام.....
433.....	أحكام صيد المحرم.....
434.....	تعارض الصيد والميتة عند الاضطرار.....
435.....	أحكام التمتع.....
436.....	الحج قران وإفراد وتمتع.....
438.....	أحكام التلبية.....
440.....	أحكام الطواف ومحل بدئه.....
442.....	حديث الطواف بالبيت صلاة.....
444.....	ما يجب على ****.....
445.....	السعي بين الصفا والمروة.....
446.....	الجمع بعرفة.....
447.....	الوقوف بعرفة.....
448.....	دليل كون الوقوف بمزدلفة ركن.....
449.....	وقت رمي الجمار.....
451.....	بيان أن الرمي أيام التشريق ثلاث جمار.....
452.....	بيان أن على المحصر قضاء.....
454.....	ما يحكم به الحكمان.....
455.....	كفارة المحرم إذا قتل صيد المحرم.....
456.....	ما يقتل في الحرم من الدواب.....
457.....	فدية الأذى وما يتعلق بها.....
458.....	الحلق والتقصير وأيهما أفضل.....
460.....	حكم من أفسد حجه من الاتمام والقضاء وعليه الدم.....
461.....	

462.....	حر
463.....	انواع الهدى وأى الأفضل
464.....	حكم المحرم لبس ما نهى عنه زما عليه في ذلك
465.....	حكم المشي في الطواف
466.....	حكم الهدى يجمع به بين الحل والحرم
467.....	ركوب الهدى بدنة عند الاضطرار
468.....	الأكل من الهدى إلا هدى متعة القران
469.....	اختلاف الأحكام بحسب الكلية والجزئية
470.....	لابد للمسافر من التزود وخير الزاد التقوى
471.....	فلمقام الاسلام ثلاث مراتب
472.....	التجارة في مواسم الحج
البقرة 198 :	لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِينَ
472.....	
البقرة 199 :	ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
474.....	
البقرة 200 :	فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ
475.....	
البقرة 201 :	وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ
477.....	
البقرة 202 :	أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ
479.....	